الإتحاد
الأفريقي

إدارة البنى التحتية والطاقة

شعبة مجتمع المعلومات

إرشادات توجيهية لدمج بنود البيانات في بروتوكول التجارة الرقمية

جدول المحتويات

شكر وتقدير 4

الاختصارات 4

1. مقدمة 1

2. نظرة عامة على المشهد العالمي لسياسات البيانات 4

2.1 الاتجاهات في إدارة تدفقات البيانات 4

2.1.1 المشهد العالمي والإقليمي لحوكمة البيانات 4

2.1.2 الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية التي تتضمن بنودا بشأن البيانات 7

2.2 الإطار الأفريقي للسياسات والتنظيم بشأن تدفق البيانات 11

2.2.1 الأطر القارية والإقليمية 12

2.2.2الأطر التنظيمية على المستوى القطري 15

3. دليل مرجعي لدمج بنود البيانات في بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية 19

3.1 الأهداف والنطاق 19

3.2النظر في البنود الأساسية 20

3.2.1. حماية البيانات الشخصية/خصوصية البيانات 21

3.2.2. تدفقات البيانات عبر الحدود 24

3.2.3. توطين البيانات 25

3.2.4. الهويات الرقمية 27

3.2.5. البيانات الحكومية المفتوحة 28

3.2.6. الابتكار القائم على البيانات 30

3.2.7. الشمول الرقمي 31

3.2.8. التعاون 32

3.2.9. استثناءات عامة 33

3.2.10. تجنب النزاعات وتسويتها 34

3.3 إرشادات توجيهية للمفاوضين بشأن النظر في بنود البيانات في بروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية 37

3.3.1. الإطار المؤسسي العام 37

3.3.2. الإطار التحليلي للتفاوض بشأن بنود البيانات 37

4. الاستنتاجات 39

مراجع 41

المرفقات 52

Annex 1. المسرد 52

Annex 2. أمثلة على الأطر الدولية بشأن الإرشادات التوجيهية للبيانات 54

.Annex 3 مبادئ الأمم المتحدة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية 57
.Annex 4 مذكرة الأمم المتحدة الإرشادية حول البيانات الضخمة: المبادئ الأساسية 59

قائمة الأشكال والجداول والمربعات

الشكل 1. تشريعات حماية البيانات والخصوصية في جميع أنحاء العالم، 2021 4
الشكل 2. المجالات الرئيسية من مفاوضات التجارة الإلكترونية المشتركة لمنظمة التجارة العالمية 9
الشكل 3. تغطية البيانات والتجارة الإلكترونية لجميع اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة منذ عام 2000 10
الشكل 4. اتفاقيات التجارة الحرة التي تحتوي على بنود البيانات المطبقة منذ عام 2000 حسب نوع التغطية 10
الشكل 5. الأهداف المحددة لاستراتيجية التحول الرقمي المتعلقة بحوكمة البيانات 13
الشكل 6. الأقسام الأساسية في اتفاقية مالابو 14
الشكل 7. مستوى تنسيق السياسات واللوائح الوطنية الأفريقية بشأن حماية البيانات وتوطينها 18
الشكل 8. بعض الاعتبارات الرئيسية لبنود البيانات في اتفاقيات التجارة الحرة 20
الشكل 9. مثال على مستويات وجوب إنفاذ البنود 39
الشكل 10. مبادئ الأمم المتحدة العشرة بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية 60
الشكل 11. المبادئ التسعة لمذكرة الأمم المتحدة التوجيهية بشأن البيانات الضخمة 61

جدول 1. تغطية مختلف بنود البيانات في اتفاقيات التجارة الإقليمية 11
جدول 2. الإطار التحليلي استعدادًا للتفاوض بشأن بنود البيانات 43

مربع 1. الخصائص الفريدة للبيانات 1

شكر وتقدير

أعدت المبادئ التوجيهية لدمج أحكام البيانات في بروتوكول التجارة الرقمية تحت التوجيه العام لسعادة الدكتورة أماني أبو زيد مفوض البنية التحتية والطاقة، وفريق مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يضم الدكتور كاموجيشا كازاورا مدير إدارة البنى التحتية والطاقة، والسيد موسى باينجانا آج رئيس شعبة مجتمع المعلومات، والسيدة سهيلة أمازوز كبير مسؤولي السياسة الرقمية (منسق فريق العمل) بالإضافة إلى المساهمات والمدخلات القيمة من أعضاء فريق العمل الذين يمثلون المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكالة تنمية الاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والمؤسسات المتخصصة التابعة للاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية والأفريقية، وشبكة سلطات حماية البيانات الأفريقية (NADPA) بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في أفريقيا في مجال البيانات والتجارة الرقمية.

استفاد الإطار من الدعم المالي من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي والدعم الفني من السيد بول بيكر، الرئيس التنفيذي لشركة International Economic Consulting Ltd.

كما تم تلقي التعليقات في مراحل مختلفة من إنتاج هذه الوثيقة من قبل خبراء أفارقة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الذين حضروا ورشة عمل التحقق الافتراضية.

صدّقت الدورة العادية الرابعة والأربعين للمجلس التنفيذي التي عقدت في فبراير 2024 على هذه المبادئ التوجيهية التي تتوافق مع إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي الذي أقرته قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير 2022.

الاختصارات

الثورة الصناعية الرابعة	**4IR**
الحلول البديلة لتسوية النزاعات	**ADR**
اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية	**AfCFTA**
الذكاء الاصطناعي	**AI**
منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي	**APEC**
واجهة برمجة التطبيقات	**API**
الآسيان: رابطة دول جنوب شرق آسيا	**ASEAN**
الاتحاد الأفريقي	**AU**
بين الشركات	**B2B**
أفضل بديل لاتفاقية تفاوضية	**BATNA**
معدل النمو السنوي المركب	**CAGR**
قواعد الخصوصية عبر الحدود	**CBPR**
قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا	**CCPA**
الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادي	**CPTPP**
شراكة الاقتصاد الرقمي	**DEA**
اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي	**DEPA**
التدفق الحر للبيانات مع الثقة	**DFFT**
إطار إدارة البيانات	**DMF**
قانون حماية البيانات	**DPA**
آلية تسوية النزاعات	**DSM**
استراتيجية التحول الرقمي	**DTS**
التجارة الإلكترونية	**E-Commerce**
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	**ECOWAS**
الاتحاد الأوروبي	**EU**
اتفاقية التجارة الحرة	**FTA**
مجموعة العشرين	**G20**
الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات	**GATS**
الجنيه الإسترليني	**GBP**
الناتج المحلي الإجمالي	**GDP**
اللائحة العامة لحماية البيانات	**GDPR**

إجمالي حجم البضائع	**GMV**
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**ICT**
مؤسسة التمويل الدولية	**IFC**
إنترنت الأشياء	**IoT**
مزودو خدمة الإنترنت	**ISP**
مبادرة البيان المشترك	**JSI**
البنود التعاقدية النموذجية	**MCCs**
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادي	**OECD**
قانون حماية المعلومات الشخصية	**POPIA**
الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة	**RCEP**
المجموعات الاقتصادية الإقليمية	**RECs**
اتفاقيات التجارة الإقليمية	**RTAs**
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى	**SADC**
هدف التنمية المستدامة	**SDG**
بنود الاتفاقيات التجارية بشأن التجارة الإلكترونية والبيانات	**TAPED**
اتفاقية التجارة والتعاون	**TCA**
اتفاقية التجارة في الخدمات	**TiSA**
الشراكة عبر المحيط الهادي	**TPP**
المملكة المتحدة	**UK**
الأمم المتحدة	**UN**
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	**UNCTAD**
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	**UNDG**
الولايات المتحدة الأمريكية	**US**
الدولار الأمريكى	**US$**
اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا	**USMCA**
المنتدى الاقتصادي العالمى	**WEF**
منظمة التجارة العالمية	**WTO**
منطقة اتفاقية محتملة	**ZOPA**

1. مقدمة

1.1. اتجاهات التنمية العالمية للاقتصاد الرقمي

أصبحت الرقمنة مصدرًا رئيسيًا محركًا للنمو الاجتماعي والاقتصادي. في عام 2016بلغت قيمة الاقتصاد الرقمي 11.5 تريليون دولار أمريكي على مستوى العالم أي ما يعادل 15.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونما مرتين ونصف أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي منذ عام 2000 (Huawei & Oxford Economics -2017)، وقد أتاح التقدم المحرز في توسيع نطاق الاتصال فرصًا هائلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وفي الوقت الحاضر، يحظى 95٪ من سكان العالم بتغطية شبكة النطاق العريض للجوال وقد استخدم 63٪ من سكان العالم الإنترنت في عام 2021 (ITU - 2021; GSMA - 2022)، ووفقًا للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول حققت تقنيات وخدمات الجوال 5.2 تريليون دولار أمريكي من القيمة الاقتصادية المضافة أو 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023؛ كما أظهر الاتصال الرقمي أهميته في تعزيز المرونة المجتمعية خلال أزمة كوفيد -19 من خلال تمكين الناس من مواصلة أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية المعتادة خلال عمليات الإغلاق العالمية 2020-2021. (ICC – 2022)

أيضًا تتزايد التجارة الرقمية بوتيرة مثيرة للإعجاب، وفيما يتعلق بالتجارة السلعية الإلكترونية تشير تقديرات الأونكتاد أن مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية بلغت 26.7 تريليون دولار أمريكي على مستوى العالم في عام 2019، حيث تمثل التجارة الإلكترونية بين الشركات 82٪ من كل التجارة الإلكترونية (الأونكتاد -2021)، ومما لا شك فيه أن جائحة كوفيد -19 قد غيرت سلوك التسوق من أرض الواقع إلى الإنترنت (الأونكتاد -2021)؛ كما ازدادت التجارة في الخدمات المقدمة رقميًا على مر السنين حيث حققت نموًا بنحو 7٪ سنويا بين الفترة 2005-2021، وفي عام 2021، بلغت صادرات الخدمات المقدمة رقميًا 3.8 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 63٪ من التجارة العالمية في الخدمات، وفقًا لإحصائيات الأونكتاد.

البيانات جزء لا يتجزأ من جميع التقنيات الرائدة التي تدفع الاقتصاد الرقمي؛[1] وهي لا تعمل كمدخل لإنتاج السلع والخدمات فحسب بل تمتلك أيضًا خصائص فريدة (انظر مربع *1*) سمحت لها بأن تصبح عاملاً من عوامل القدرة التنافسية للشركات؛ كما أشار جيدلينجز -وآخرون (2021):" - إن التحول الرقمي الاقتصادي والمالي المستمر يجعل البيانات الفردية مدخلات رئيسية ومصدرًا للقيمة للشركات عبر القطاعات، بداية من شركات التكنولوجيا الكبرى والمستحضرات الصيدلانية إلى المصنعين ومقدمي الخدمات المالية، ويتم توليد البيانات المتعلقة بالسلوك البشري والخيارات و"الإعجابات" وأنماط الشراء والمواقع والأنشطة الاجتماعية والقياسات الحيوية، وخيارات التمويل - وجمعها وتخزينها ومعالجتها على نطاق غير مسبوق".

مربع 1. الخصائص الفريدة للبيانات

تأتي القيمة المضافة للبيانات من معالجتها ونقلها وتخزينها ودمجها؛ فالبيانات غير ملموسة وغير تنافسية مما يعني أنه يمكن للعديد من الأشخاص استخدام نفس البيانات في وقت واحد أو بمرور الوقت، دون استنفادها، وفي الوقت نفسه، يمكن تقييد الوصول إلى البيانات بالوسائل التقنية أو القانونية، مما يؤدي إلى درجات متفاوتة من الاستبعاد؛ فعلى سبيل المثال، البيانات التي تجمعها المنصات العالمية الرئيسية ليست متاحة بسهولة للآخرين لاستخدامها، مما يمنح مالكي المنصات وضعا احتكاريًا للاستفادة من البيانات، وعلاوة على ذلك، قد تكون القيم المجمعة في كثير من الأحيان أكبر من مجموع القيم الفردية، لا سيما إذا اقترنت ببيانات تكميلية أخرى. [...]
وعلاوة على ذلك، فإن البيانات ذات طابع متعدد الأبعاد؛ فمن منظور اقتصادي، يمكن أن تعطى قيمة خاصة لأولئك الذين يجمعون البيانات ويتحكمون فيها، وأيضًا تعطى قيمة اجتماعية للاقتصاد كله، ولا يمكن ضمان القيمة الاجتماعية من خلال الأسواق وحدها، وعلاوة على ذلك، فإن توزيع مكاسب دخل القطاع الخاص من البيانات غير متكافئ إلى حد كبير، ونتيجة لذلك، هناك حاجة إلى وضع سياسات تدعم أهداف الكفاءة والإنصاف، ومع ذلك، هناك أيضًا أبعاد غير اقتصادية يجب مراعاتها، حيث ترتبط البيانات ارتباطًا وثيقًا بالخصوصية وحقوق الإنسان الأخرى، وقضايا الأمن القومي، وكلها تحتاج إلى معالجة، ومن منظور الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن تكون البيانات بمثابة شروط أساسية أو عوامل تمكين تسمح للحكومات بتقديم خدمات عامة أكثر فعالية، وتقديم إشراف بيئي فعال، وتحسين شفافية وحوكمة الإجراءات الحكومية.
ونظرًا لهذه الفوائد، تم التشديد على الحاجة إلى البيانات المفتوحة ومعايير التشغيل المتوافق ومبادرات تبادل البيانات لتسخير إمكانات البيانات لدفع عجلة التنمية؛ وضمان توزيع أفضل لفوائد البيانات؛ وتعزيز الثقة من خلال الضمانات التي تحمي الناس من أضرار إساءة استخدام البيانات؛ وإنشاء وصيانة نظام بيانات وطني متكامل يسمح بتدفق البيانات بين مجموعة واسعة من المستخدمين بطريقة تسهل الاستخدام الآمن للبيانات وإعادة استخدامها.
مصدر: (الأونكتاد -2021؛ الاتحاد الأفريقي - 2022)

[1] ADBC - الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والتخزين السحابي، والبيانات - تعتبر أبجدية المستقبل. رأى (GovTech Singapore،CloudSufi ; 2018 ، 2021)

1.2. إمكانات الاقتصاد الرقمي في أفريقيا

يستعد الاقتصاد الرقمي في أفريقيا ليصبح مصدرًا ضخمًا ومرنًا للنمو، فقد شهدت القارة نموًا كبيرًا في الهواتف المحمولة، حيث أصبح لدى 61٪ من السكان الآن إمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة ولدى و 40٪ من القدرة على الوصول إلى الإنترنت،؛ كما أن النمو في خدمات النطاق العريض مثير للإعجاب، بقيادة النطاق العريض للهواتف المحمولة الذي وصل إلى 42٪ من السكان في عام 2022 (ITU - 2022)، ووفقًا لتقرير مشترك أعدته مؤسسة التمويل الدولية وجوجل، فإن الاقتصاد الرقمي الأفريقي لديه القدرة على إضافة ما يصل إلى 180 مليار دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا بحلول عام 2025، وفي الوقت الحالي، تسعة عشر من أسرع عشرين دولة نموًا في العالم موجودة في إفريقيا، وتمتلك القارة أيضًا القوى العاملة الأصغر سنًا والأسرع نموًا والأكثر تحضرًا في العالم(Google & IFC - 2020))، وهذه التركيبة السكانية، إلى جانب تحسين متوسط العمر ومستويات التعليم والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين المنافسة بين مقدمي خدمات الإنترنت يتوقع أن يعطي دفعة لكل من قدرات العرض والطلب للسلع والخدمات الرقمية، مما يساهم في النمو الاقتصادي الرقمي القاري.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الرقمي الأفريقي لا يزال يواجه العديد من تحديات البنية التحتية والحوكمة إلا أنه يقوده رواد أعمال رقميون شباب وديناميكيون،، وتعمل الشركات الناشئة على حل بعض القضايا التي تمثل تحديات كبيرة في إفريقيا، مثل الوصول إلى الرعاية الصحية للسكان في المناطق النائية، وفرص العمل للنساء، والقدرة على إرسال الأموال واستلامها بشكل آمن، وقد شهد العديد من المستهلكين الأفارقة قفزة في الانتقال مباشرة من الدفع النقدي إلى الدفع عبر الهاتف المحمول دون امتلاك بطاقة بلاستيكية - وهي قصة حظيت بإعجاب ومتابعة العديد من الدول على مستوى العالم .(تحالف أفريقيا الذكية- 2021) كما عزز التاريخ الناجح لمشهد الدفع عبر الهاتف المحمول في أفريقيا من مصداقية إمكانية تشكيل حل أفريقي؛ كما تستفيد نماذج الأعمال الجديدة في أفريقيا الآن من التقنيات المتقدمة - المصممة خصيصًا للنهج القائمة على البيانات والقابلة للتطوير والشاملة لعموم أفريقيا (Google & IFC - 2020)

أسواق البيانات في أفريقيا في طريقها إلى التضاعف كل خمس إلى ست سنوات؛ حيث تشير التقديرات إلى أن قيمة أسواق البيانات في إفريقيا ستصل إلى أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2025، بزيادة تزيد عن 12٪ بين عامي 2019 و 2025، وقد تلقى القطاع استثمارات بقيمة 2.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021 (Research and Markets - 2022)، وشهدت صناعة مراكز البيانات الأفريقية اهتمامًا مستمرًا من كبار مزودي الخدمات السحابية العالمية مثل AWS و مايكروسوفت، إلى جانب هاواوي، على مدار السنوات الخمس الماضية.(Koigi - 2020)

1.3. الدور الحاسم للبيانات في تحول أفريقيا إلى الاقتصاد الرقمي

تساهم البيانات بشكل متزايد في التحولات الرقمية والتكنولوجية من خلال تغذية نماذج أعمال جديدة، ففي الواقع، يشار الآن إلى البيانات باسم النفط الجديد (Rotella - 2012)، لأنه في حين أن كل من البيانات والنفط لهما قيمة جوهرية، إلا أنه يجب "تكريرهما" أو تحويلهما بطريقة أخرى لتحقيق إمكاناتهما الكاملة (البنك الدولي – 2021)، وفي الوقت الحاضر، تعتبر البيانات أحد الأصول ومصدرًا محتملا للنمو والابتكار، وقد أثر الحجم المتزايد للبيانات الشخصية وغير الشخصية والصناعية والعامة، جنبًا إلى جنب مع التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT) والحوسبة السحابية، بشكل كبير على طريقة جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها ونقلها في جميع أنحاء العالم، وتتطلب أهمية البيانات للمجتمعات الحديثة منظورًا سياسيًا استراتيجيًا رفيع المستوى يمكنه تحقيق التوازن بين أهداف سياسية متعددة من إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للبيانات إلى التخفيف من المخاطر المرتبطة بجمع البيانات الشخصية ومعالجتها على نطاق واسع.

بالنسبة لأفريقيا، يمكن أن تنشأ فرص كبيرة في المستقبل القريب من التحول الرقمي؛ فالإنتاج والاستخدام المتزايد للبيانات يعطي فرصة لدعم تطوير اقتصاد ومجتمع مستدامين وشاملين يحركهما البيانات بما يتماشى مع تطلعات أجندة 2063، ولتمكين الدول من الاستفادة من الكم الهائل من البيانات الشخصية وغير الشخصية والصناعية والعامة التي ينتجها مواطنوها وصناعاتها، وكذلك تيسير تدفق البيانات عبر القطاعات وعبر الحدود، هناك حاجة إلى تعزيز إنشاء حيز مشترك للبيانات وتهيئة بيئة سياسات تمكينية وداعمة لتعزيز الابتكار وإدخال نماذج أعمال جديدة.

تبدي قيادة القارة دعمًا قويًا لإعطاء الأولوية للرقمنة وتسريعها؛ فاستراتيجية التحول الرقمي للاتحاد الأفريقي، التي اعتمدتها قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير 2020،تدعو إلى -من بين توصيات أخرى- تطوير نهج وسياسات قارية بشأن القضايا الشاملة مثل حماية البيانات والهوية الرقمية والأمن السيبراني والتقنيات الناشئة؛ كما أن الإطار الأفريقي القاري لسياسة البيانات ، الذي تم تطويره في عام 2021 من قبل فريق عمل أفريقي وأقرته قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير 2022 قد حدد رؤية مشتركة ومبادئ وأولويات استراتيجية وتوصيات رئيسية لتوجيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تطوير أنظمة البيانات والقدرات الوطنية الخاصة بها لاستخلاص

القيمة بشكل فعال من البيانات التي يتم إنشاؤها من قبل المواطنين، والجهات الحكومية والصناعات، علاوة على ذلك، يهدف الإطار إلى تحسين تدفقات البيانات عبر الحدود، وتعزيز وتنسيق أطر حوكمة البيانات في أفريقيا، وبالتالي إنشاء مساحة بيانات مشتركة ومعايير تنظم تكثيف إنتاج واستخدام البيانات في جميع أنحاء القارة.

توفر اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة للتعاون في جوانب ذات أهمية من التحول الرقمي وسياسة البيانات.، كما أن اعتماد الأسس الرقمية للمبادرات القارية على نطاق أوسع، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، سيكون ضروريًا لتحقيق فوائد التعاون الاقتصادي الأكبر، ويمكن تسهيل ذلك من خلال القواعد التي تفرض قابلية أفضل للتشغيل البيني للبيانات عبر الحدود، وبالتالي إنشاء نهج قاري منسق للاقتصاد الرقمي القائم على البيانات، وينبغي أن يحقق هذا النهج توازنًا بين تعزيز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للتجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية مع ضمان بقاء المعلومات الحساسة آمنة ومأمونة واحترام اللوائح ذات الصلة بحماية البيانات الشخصية، وتوفر المفاوضات الجارية لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية فرصة فريدة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتنسيق لوائح الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك لوائح البيانات، لدعم النمو الاقتصادي الجماعي من منظور تجاري.

في هذا السياق، يهدف موجز السياسة هذا إلى توفير خريطة رئيسية للمبادئ والإرشادات التوجيهية (بما في ذلك التوصيات) لتعزيز الاستخدام المسؤول والآمن والعادل للبيانات في الاتفاقيات التجارية في سياق المفاوضات الجارية لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية وكذلك المفاوضات المستقبلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن الخدمات والسلع الرقمية (المرحلة الثانية)، والأهم من ذلك، أن بروتوكول التجارة الرقمية سيضع الأساس لسوق رقمية قارية واحدة.

2. نظرة عامة على المشهد العالمي لسياسات البيانات

2.1 الاتجاهات في إدارة تدفقات البيانات

2.1.1. المشهد العالمي والإقليمي لحوكمة البيانات

نظرًا لأن البيانات أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المعاصر بشكل متزايد وتستمر أهميتها في النمو في العصر الرقمي، لا يمكن التقليل من دور الحوكمة الفعالة للبيانات، فقد أصبحت إدارة تدفقات البيانات قضية حاسمة لأن البيانات لها قيمة اقتصادية كبيرة وتستوجب الاستخدام السليم للمعلومات الحساسة وحمايتها، وعلى هذا النحو، كانت هناك اتجاهات مختلفة في إدارة تدفقات البيانات، كل منها يسعى إلى معالجة التحديات المطروحة أثناء جمع البيانات ومعالجتها واستخدامها وتحويلها إلى نقود.

كانت أطر حوكمة البيانات مدفوعة بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين الأهمية المتزايدة للبيانات كأحد الأصول والحاجة إلى حماية حقوق خصوصية الأفراد، وهذا يؤدي إلى نشوء مراكز اهتمام متنوعة لمختلف الولايات القضائية في تنظيم القضايا المتعلقة بالبيانات اعتمادًا على وجهات نظر الدول حول من يجب أن "يسيطر" على البيانات، فعلى سبيل المثال، هناك حاليًا ثلاثة محاور رئيسية للممالك الرقمية الثلاث، حيث تركز الولايات المتحدة على تحكم القطاع الخاص في البيانات، وتركز الصين على سيطرة الحكومة على البيانات، وفي الوقت نفسه يفضل الاتحاد الأوروبي سيطرة الأفراد على البيانات على أساس الحقوق والقيم الأساسية.(الأونكتاد - 2021)

أحد أبرز الاتجاهات في حوكمة تدفقات البيانات هو اعتماد قوانين حماية البيانات (الأونكتاد- 2016)، حيث تسعى قوانين حماية البيانات إلى تنظيم جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها (Crocetti، Peterson، Hefner& - بدون تاريخ)، واعتبارًا من ديسمبر 2021 أدخلت حوالي 71٪ من الدول على مستوى العالم قوانين بشأن حماية البيانات والخصوصية حيز التنفيذ، بينما كان لدى 9٪ مشاريع تشريعات (الأونكتاد- 2021) (شكل 1)، فعلى الصعيد العالمي، تختلف قوانين ولوائح حماية البيانات باختلاف الدول وفي حالة الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تختلف باختلاف الولايات، ومن بين جميع تشريعات حماية البيانات الحالية، تعتبر اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR) أصعب مجموعة من قواعد الخصوصية، مما أدى إلى ظهور العديد من قوانين خصوصية البيانات الشبيهة باللائحة العامة لحماية البيانات. (Satariano – 2018؛ Simmons - 2022)

شكل 1. تشريعات حماية البيانات والخصوصية في جميع أنحاء العالم، 2021

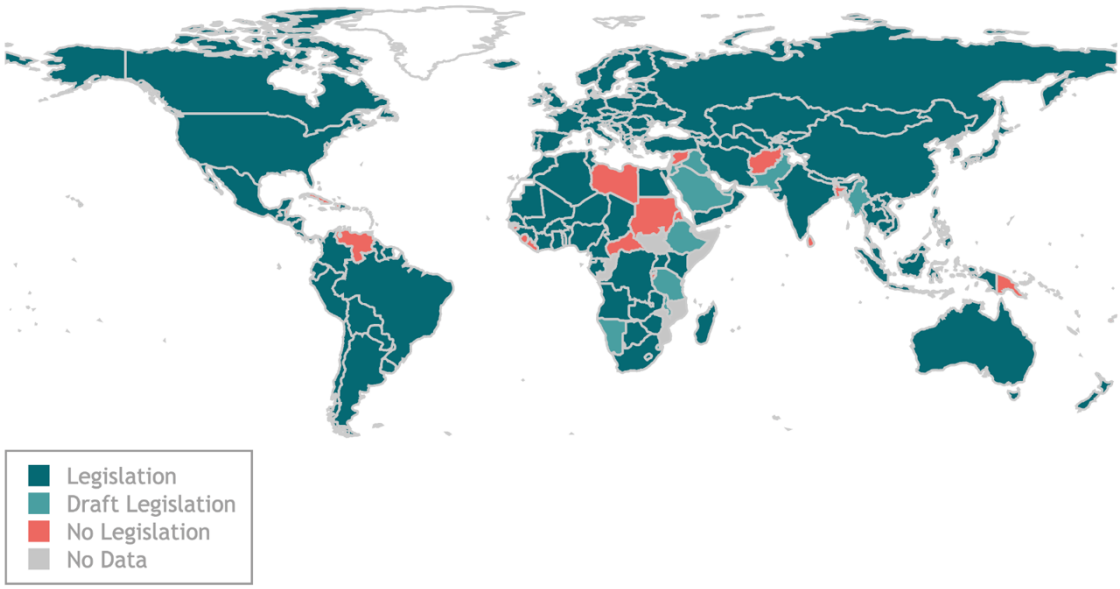

المصدر: الأونكتاد (2021)

علاوة على ذلك، كان هناك تقارب متزايد نحو قدر أكبر من الشفافية في إدارة تدفقات البيانات، وهناك توقعات أكبر من كل من المنظمين والمستهلكين لزيادة الشفافية فيما يتعلق بممارسات البيانات، ويتوقع من المؤسسات تزويد الأفراد بمعلومات واضحة حول كيفية جمع بياناتهم ومعالجتها وتخزينها. (Harvard Business Review - 2021)

كما تقوم العديد من الدول بإدخال لوائح توطين البيانات بشكل متزايد، وبالنظر إلى أن البيانات يمكن أن تكون ذات أهمية للأمن القومي، هناك قلق متزايد بشأن ما إذا كانت البيانات بحاجة إلى تخزينها ومعالجتها داخل حدود البلد (Yayboke & Ramos – 2021)، ومن ثم، فإن بعض الدول تسن قوانين تتطلب تخزين البيانات داخل الولاية القضائية التي تم جمعها فيها، وبين عامي 2017 و 2021، زاد عدد الولايات القضائية التي لديها قوانين لحماية البيانات بشكل كبير، حيث ارتفع من 35 إلى 62، ونفذت هذه الدول الاثنين والستين ما مجموعه 144 قيدًا يتعلق بتوطين البيانات، على عكس عام 2017، عندما تم تطبيق 67 إجراءً مشابهًا فقط. (Cory & Dascoli - 2021)

على الرغم من أن متطلبات توطين البيانات تعتبر ضرورية لأسباب أمنية، إلا أنها يمكن أن تخلق حواجز أمام العمليات التجارية عبر الحدود والتجارة الدولية (Hinrich Foundation - 2019)؛ كما تزيد سياسات توطين البيانات من تكلفة الأعمال للشركات الأجنبية، مما يقلل من قدرتها التنافسية عالميًا، وفي دراسة أجرتها مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار، وجد أن زيادة تقييد البيانات بنسبة 1٪ يمكن أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة 7٪ في الناتج التجاري الإجمالي للدولة وانخفاض بنسبة 2.9٪ في الإنتاجية، فضلًا عن انخفاض بنسبة 1.5٪ في الأسعار النهائية. (Cory & Dascoli - How Barriers to Cross-Border Data Flows Are Spreading Globally - What They Cost - and How to Address Them - 2021)

يرتبط توطين البيانات ارتباطًا وثيقًا بسيادة البيانات. يدعو مفهوم سيادة البيانات إلى أن البيانات يجب أن تخضع لقوانين وأنظمة الدولة التي يتم توليدها فيها، فالطلب على سيادة البيانات مدفوع بالمخاوف بشأن التحكم في البيانات وملكيتها، لا سيما في سياق الحوسبة السحابية وتدفقات البيانات عبر الحدود (Gao – 2022)، وقد ظهر هذا القلق في الغالب في سياق الشركات متعددة الجنسيات التي قد تخزن البيانات في مواقع متعددة، وقد تبنت بعض الدول موقفًا بشأن سيادة البيانات، ونفذت اللوائح التي تتطلب من الشركات تخزين البيانات محليًا وتزويد الحكومة بوصول أكبر إلى هذه البيانات (Kuo - 2022).

على الطرف المقابل، كانت هناك مبادرات لدعم التدفق الحر للبيانات. في حين أن المفهومين لا يتعارضان بالضرورة، إلا أنهما يقدمان وجهات نظر مختلفة حول نهج حوكمة البيانات، وفي وقت مبكر من عام 2000، قام البيان المشترك حول التجارة الإلكترونية الصادر عن اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة بتسليط الضوء بالفعل على "الحاجة إلى مواصلة التدفق الحر للمعلومات"، ومنذ ذلك الحين، تضمن عدد متزايد من اتفاقيات التجارة الإقليمية تطلعات والتزامات مماثلة،، وفي عام 2019، اقترحت اليابان مبادرة التدفق الحر للبيانات مع الثقة (DFFT) وأقرها أعضاء مجموعة دول العشرين (Kudo & Soble – 2022)، بينما تبنى الاتحاد الأوروبي نهجًا أكثر حذرًا لتعزيز "التدفق الحر للبيانات غير الشخصية (المفوضية الأوربية - 2023).

بالإضافة إلى ذلك، ركزت البيانات المفتوحة وخاصة البيانات الحكومية المفتوحة، على الشفافية وجوانب البيانات التي تمكن الابتكار. يدرك عدد متزايد من الدول والمؤسسات أن البيانات من الموارد القيمة يمكن استخدامها لدفع الابتكار وخلق فرص جديدة (البنك الدولي - بدون تاريخ)، وعلى هذا النحو، فإن هذه الدول والمؤسسات يدعون إلى إتاحة الوصول إلى البيانات غير الحساسة وغير الشخصية بحرية واستخدامها، وتفتح العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم بياناتها للجمهور بشكل متزايد، مما يجعلها متاحة للاستخدام من قبل مختلف أصحاب المصلحة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – 2020)؛ على سبيل المثال، أطلقت حكومة المملكة المتحدة data.gov.uk، وهي بوابة إلكترونية تحتوي على بيانات تنشرها الحكومة المركزية في المملكة المتحدة والسلطات المحلية والهيئات العامة حول مجموعة من القطاعات والموضوعات، بما في ذلك الاقتصاد والصحة والنقل والتعليم، من بين أمور أخرى (data.gov.uk- بدون تاريخ).

ونظرًا إلى النهج المتنوعة لحوكمة البيانات، قد تواجه الشركات العاملة في التجارة الدولية صعوبات وتكاليف امتثال متزايدة عند تعدد الولايات القضائية، وللتخفيف من التحديات التي تفرضها اللوائح المختلفة، من المهم أن تشارك الدول في وضع واعتماد معايير دولية بشأن حوكمة البيانات يمكن أن تساعد في تبسيط اللوائح ومواءمتها، وقد صُممت العديد من الأطر الدولية، ومعظمها لا يزال طوعيًا، في هذا الصدد لتوفير التوجيه بشأن أفضل الممارسات لحوكمة البيانات،، وفيما يلي بعض أهم الأطر المعتمدة في جميع أنحاء العالم، ويرد في المرفق 2 استعراض أكثر شمولًا لأفضل الممارسات.

وضعت الأمم المتحدة مجموعة من مبادئ خصوصية البيانات التي تهدف إلى تعزيز الاستخدام المسؤول للبيانات من أجل التنمية المستدامة مع الحفاظ على الخصوصية وحماية حقوق الإنسان (مبادرة النبض العالمي للأمم المتحدة - بدون تاريخ)، وتشمل هذه مبادئ الأمم المتحدة المبادئ التي تستند إليها الخصوصية وحماية البيانات الشخصية لعام 2018 ("المبادئ") والمذكرة الإرشادية للأمم المتحدة حول البيانات الضخمة من أجل تحقيق خطة عام 2030: خصوصية البيانات والأخلاقيات والحماية ("الإرشادات")، وتهدف هذه المبادئ إلى ما يلي: (أ) مواءمة معايير حماية البيانات الشخصية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ و(ب) تسهيل المعالجة المسؤولة للبيانات الشخصية؛ (ج) ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد، ولا سيما الحق في الخصوصية. يمكن أيضًا استخدام هذه المبادئ كمعيار لمعالجة البيانات غير الشخصية. (الأمم المتحدة - 2018)

تعد إرشادات الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أيضًا إطارًا دوليًا مهمًا لحماية البيانات. تم اعتماد إرشادات الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأول مرة في عام 1980 لتوجيه المعالجة المسؤولة للبيانات الشخصية ومنذ ذلك الحين تم تحديثها ومراجعتها لتتوافق مع المشهد المتغير بسرعة لخصوصية البيانات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -بدون تاريخ)، وتستند إرشادات الخصوصية للمنظمة إلى بعض المبادئ الأساسية التي تتمحور حول أهمية جودة البيانات وتحديد الغرض والمساءلة والحقوق الفردية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – 2013)، وتتمثل إحدى الخصائص الرئيسية لهذه الإرشادات في تركيزها على تدفقات البيانات عبر الحدود، كما تؤكد الإرشادات على أهمية اعتماد قوانين شاملة لحماية البيانات تتضمن بنودا لعمليات نقل البيانات عبر الحدود حيث يجب الحفاظ على ضمانات كافية في عمليات النقل هذه؛ علاوة على ذلك، تنص الإرشادات على أن أي قيود مفروضة على تدفق البيانات عبر الحدود يجب أن تكون متناسبة مع المخاطر. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2013)

يوفر إطار الخصوصية الخاص بمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي مبادئ جمع المعلومات الشخصية المطبقة على الأشخاص أو المنظمات في القطاعين العام والخاص الذين يتحكمون في كل من العمليات المذكورة أعلاه أو الاحتفاظ بها أو معالجتها أو استخدامها أو نقلها أو الكشف عنها. يضع هذا الإطار نهجًا مرنًا لحماية خصوصية المعلومات عبر اقتصادات الأعضاء في المنتدى، مع تجنب خلق حواجز غير ضرورية أمام تدفق المعلومات (APEC - 2005)، وعند تنفيذ إطار الخصوصية لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، يعطي نظام قواعد الخصوصية عبر الحدود (CBPR) للمنتدى شهادة خصوصية للبيانات مدعومة من الحكومات يمكن للشركات الانضمام إليها لإثبات الامتثال لحماية خصوصية البيانات المعترف بها دوليًا (APEC - 2019)، ويتطلب نظام CBPR من الشركات المشاركة تطوير وتنفيذ سياسات خصوصية البيانات بما يتفق مع إطار خصوصية.

وتهدف مبادرة أحدث عهدًا، وهي التدفق الحر للبيانات مع الثقة (**DFTT**) التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي (**WEF**)، إلى تسهيل التدفق الحر للبيانات مع ضمان الثقة في خصوصية البيانات وأمنها. تقوم مبادرة التدفق الحر للبيانات مع الثقة على فرضية أن التدفق الحر للبيانات أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والابتكار وأن حماية البيانات والخصوصية هي المفتاح للحفاظ على الثقة في الاقتصاد الرقمي 0المنتدى الاقتصادي العالمي – 2020)، ومن ثم، تسعى المبادرة إلى إيجاد توازن بين تعزيز التدفق الحر للبيانات وحماية المعلومات الشخصية، وتم اعتماد خارطة طريق للتعاون في عام 2021، تركز على أربعة مجالات للتعاون، وهي توطين البيانات، والتعاون التنظيمي ووصول الحكومة إلى البيانات ومشاركة البيانات مع القطاعات ذات الأولوية (Arasasingham & Goodman – 2023)، وقد تم تصميم خطة عمل أخرى في عام 2022، ونظرًا لنطاقها الدولي وتركيزها على القطاع الخاص، يمكن أن تساعد المبادرة في الحد من التجزئة التنظيمية على الصعيد العالمي، مما يسهل وصول الشركات إلى البيانات واستخدام هذه البيانات عبر الحدود.

تعتبر اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي **لائحة شاملة وقوية ل**حماية البيانات الشخصية. نظرًا لعمقها ونطاق تغطيتها الواسع، فقد كانت اللائحة العامة لحماية البيانات بمثابة مصدر إلهام لتطوير التشريعات في جميع أنحاء العالم، ويتم تطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي خارج أراضي الاتحاد الأوروبي، وتتطلب الموافقة على معالجة أو جمع أو استخدام المعلومات المتعلقة بالأشخاص موضوع البيانات من مواطني الاتحاد الأوروبي، وتعترف بحقوق الخصوصية للأشخاص موضوع البيانات، وتنص على عقوبات لعدم الامتثال، ويفرض القانون العام لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي أيضًا قيودًا معينة على تدفق البيانات الشخصية عبر الحدود، ووفقًا لبنود اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، لا يمكن نقل البيانات الشخصية إلا إلى المناطق التي يتم فيها ضمان مستوى كاف من الحماية بموجب القوانين المحلية،، والمفوضية الأوروبية مسؤولة عن تحديد مدى كفاية مستوى حماية البيانات في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. فقط عدد قليل من الدول معترف بها على أنها لديها قوانين مناسبة. (المفوضية الأوربية - بدون تاريخ.)[2] في حالة عدم وجود كفاية، تلجأ المنظمات إلى آليات قانونية أخرى لنقل البيانات الشخصية خارج الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن تشمل هذه البنود التعاقدية القياسية، وقواعد الشركات الملزمة، ومدونات قواعد السلوك، وآليات إصدار الشهادات (المفوضية الأوروبية، بدون تاريخ).

يعكس التطوير القوي للتشريعات المتعلقة بحماية البيانات الأدوار الحاسمة للبيانات وتدفق البيانات في الاقتصاد. في المجتمع الحديث، كانت البيانات هي القوة الدافعة المخلة النظام "للابتكار القائم على البيانات" و نماذج الأعمال المربحة، مثل شركات المنصات أو مجمعات البيانات (Thirani & Gupta 2017– ؛ Redman - 2015)، وبالإضافة إلى فوائدها الاقتصادية، يتجاوز دور البيانات المنظور الضيق نسبيًا لنماذج أعمال الشركة ليطرق الجوانب المتعددة للمجتمع، مثل الخصوصية الشخصية والأمن، وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى نهج متوازن لضمان التقاط الفوائد الاقتصادية للابتكار القائم على البيانات مع الحفاظ على حماية

[2] تشمل البلدان التي تم الاعتراف بها على أنها تمتلك قوانين كافية لحماية البيانات من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي: أندورا والأرجنتين وكندا (المنظمات التجارية) وجزر فارو وغيرنسي وإسرائيل وجزيرة مان واليابان وجيرسي ونيوزيلندا وجمهورية كوريا وسويسرا والمملكة المتحدة وأوروغواي.

الضمان الاجتماعي والخصوصية الشخصية بشكل صحيح، وسيناقش القسم التالي العديد من الجهود المبذولة على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والقطرية من أجل الوصول إلى نقطة التوازن هذه.

2.1.2. الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية التي تتضمن بنودا بشأن البيانات

(1) ضوابط منظمة التجارة العالمية بشأن قضايا البيانات

على الرغم من اعتبارها "قانونًا صدر قبل الإنترنت"، إلا أن القواعد المتعددة الأطراف الحالية لمنظمة التجارة العالمية لا تزال تتمتع بإمكانية تطبيق معينة على تدابير حوكمة البيانات، ويوفر مبدأ الحياد التكنولوجي أساسًا هامًا لتطبيق قواعد الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات القائمة على التجارة الإلكترونية (Mattoo & Schuknecht - 1999). في الأساس، يسعى هذا المبدأ إلى ضمان عدم وجود تمييز في السياسة بين المنتجات باختلاف وسائل التسليم، مما يسمح بطول عمر الضوابط وتطبيقها بالتساوي عبر التقنيات المختلفة (Greenberg - 2016)، وينص تقرير صادر عن مجلس التجارة في الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية (1999) على ما يلي: ،"واتفق الأعضاء على أن الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات ينطبق على جميع الخدمات بصرف النظر عن وسائل التكنولوجيا التي تستخدمها، ولوحظ أن مبدأ الحياد التكنولوجي ينطبق أيضًا على الالتزامات المجدولة، ما لم يحدد الجدول خلاف ذلك: ولذلك يمكن للأعضاء جدولة الالتزامات بطريقة غير محايدة من الناحية التكنولوجية." (منظمة التجارة العالمية - 1999)، ويؤكد التقرير المرحلي لمنظمة التجارة العالمية عن برنامج العمل المتعلق بالتجارة الإلكترونية أيضًا الحياد التكنولوجي للاتفاقية العام بشأن التجارة في الخدمات " بمعنى أنه لا يحتوي على أي بنود تميز بين الوسائل التكنولوجية المختلفة التي يمكن من خلالها تقديم الخدمة" (منظمة التجارة العالمية، 1999)، وهذا يوفر أساسًا هامًا لقراءة جداول التزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية: فتقييد أو حظر تدفقات البيانات عبر الحدود، وبالتالي إعاقة توريد الخدمات عبر الحدود في القطاعات التي تعهد فيها الأعضاء صراحة بالتزامات صريحة في إطار الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات يمكن أن ينتهك الالتزام بالوصول إلى الأسواق.(Mitchell & Hepburn - 2017)

توفر الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة في الخدمات (**GATS**) أساسًا مهمًا لفرض التدابير القانونية لحماية البيانات الشخصية والخصوصية، وعلى وجه التحديد، تقر المادة الرابعة عشرة ((XIV(c)(i) بأهمية حماية الخصوصية وبالتالي تسمح بعدم التقيد بالتزامات الأعضاء الحالية عندما يكون من الضروري حماية خصوصية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية ونشرها،[3] ويمكن أيضًا تفسير الاستثناء المتعلق "بالآداب العامة" بموجب المادة الرابعة عشرة ((XIV(a) من الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات على أنه يشمل الخصوصية، وعلاوة على ذلك، يسمح ملحق الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاتفاقية العامة أيضًا باتخاذ تدابير "ضرورية لضمان أمن وسرية الرسائل"،[4] وكقاعدة عامة بالنسبة لجميع الاستثناءات الواردة في الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات، ينبغي ألا تستند هذه التدابير على أساس تمييزي أو لأغراض حمائية؛ غير أنه تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الاتفاقية لا تتناول على وجه التحديد حماية البيانات والمعلومات الشخصية، مما يؤدي إلى ثغرات جوهرية في هذا النظام التجاري الدولي في العصر الرقمي.

في غياب قواعد صريحة للتجارة الرقمية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تقدم مبادرة البيان المشترك (**JSI**) بشأن التجارة الإلكترونية خطوة نحو انضباط حوكمة البيانات. في عام 2017، في المجلس الوزاري الحادي عشر، وافق 76 عضوًا في منظمة التجارة العالمية على بدء العمل نحو المفاوضات المستقبلية بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك حوكمة البيانات، وتركز مسودة النص التفاوضي الموحد لمبادرة البيان المشترك على ستة مجالات رئيسية، كما هو موضح في شكل *2*. وفي نهاية مارس 2023، اجتمع المشاركون في المبادرة لمناقشة المقترحات المختلفة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك تدفق البيانات (منظمة التجارة العالمية، - 2023)، وفي بيان سابق، أبلغ بأن الأعضاء قد توصلوا إلى توافق جيد في الآراء بشأن مجالات مثل حماية المستهلك على الإنترنت؛ والرسائل الإلكترونية التجارية غير المرغوب فيها؛ والبيانات الحكومية المفتوحة؛ والوصول المفتوح إلى الإنترنت (منظمة التجارة العالمية - 2021)، وفي الوقت نفسه، لا يزال الأعضاء يجدون تقاربًا بشأن مواضيع مثل حماية البيانات والخصوصية، وتدفقات البيانات عبر الحدود، وشفرة المصدر والتشفير (منظمة التجارة العالمية - 2021). نفس الشد والجذب حول قضايا حوكمة البيانات يظهر أيضًا في مفاوضات اتفاقية التجارة في الخدمات (TiSA)؛ فمن ناحية، تدعو الولايات المتحدة إلى

---

[3] المادة الرابعة عشرة Article XIV(c)(i) من الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات: "ليس في هذا الاتفاق ما يفسر على أنه يمنع أي عضو من اعتماد أو إنفاذ تدابير:

(ج) ضرورية لضمان الامتثال للقوانين أو اللوائح التي لا تتعارض مع بنود هذه الاتفاقية بما في ذلك تلك المتعلقة بما يلي:

(ط) حماية خصوصية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة ونشر البيانات الشخصية وحماية سرية السجلات والحسابات الفردية.

[4] وتنص الفقرة 5 (د) من مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات على ما يلي: "يجوز للدولة العضو أن تتخذ ما يلزم من تدابير لضمان أمن الرسائل وسريتها، رهنًا بشرط عدم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييدًا مقنعًا للتجارة في الخدمات."

نقل البيانات عبر الحدود، بما في ذلك البيانات الشخصية، فيما يتعلق بتسيير أعمال موردي الخدمات، ومن ناحية أخرى، يعارض الاتحاد الأوروبي مثل هذا الاقتراح على أساس أنه "يجب الاعتراف بالحق في الخصوصية كحق من الحقوق الأساسية، وليس كحاجز تجاري" كما يعزز نظام الكفاية (البرلمان الأوروبي - 2016).

شكل 2. المجالات الرئيسية لمفاوضات مبادرة البيان المشترك حول التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية

المصدر: (منظمة التجارة العالمية – الاتفاقيات متعددة الأطراف)

(2) البنود الرئيسية للبيانات في اتفاقيات التجارة الإقليمية

يتضمن عدد متزايد من اتفاقيات التجارة الإقليمية بنودا تتعلق بالتجارة الرقمية وبالتالي تتضمن أيضًا بنودا معينة تتعلق بالبيانات. في دراسة حديثة، وجد بوري (2021) أنه من بين 347 اتفاقية للتجارة الإقليمية أبرمت بين عامي 2000 و 2019، احتوى 184 منها على بنود بشأن التجارة الرقمية، مما يمثل أكثر من نصف اتفاقيات التجارة الإقليمية الموقعة خلال تلك الفترة (Burri: Big Data and Global Trade Law - 2021)، وشهد إدراج هذه البنود ارتفاعًا أكبر اعتبارًا من عام 2010 فصاعدًا، حيث تضمنت 68٪ من جميع اتفاقيات التجارة الإقليمية المبرمة بين عامي 2010 و2019، شكلًا من بنود التجارة الرقمية، وبالمثل، ازداد عدد البنود المدرجة في إطار هذه الفصول على مر السنين. فعلى سبيل المثال، في عام 2000، كان متوسط عدد المواد المتعلقة بالتجارة الرقمية واحدًا، وفي عام 2019، ارتفع متوسط عدد المواد المتعلقة بالتجارة الرقمية إلى ثلاثة عشر (Burri:Big Data and Global Trade Law - 2021)؛ غير أنه يلاحظ أن البنود الواردة في هذه الفصول شديدة التنوع وتتناول مجموعة من المواضيع المختلفة تتراوح بين التجارة الإلكترونية والتجارة اللاورقية وحماية البيانات، وعلاوة على ذلك، تبين أيضًا أن مستوى إنفاذ هذه البنود يتفاوت بين الاتفاقيات.

تعتبر بنود البيانات ظاهرة جديدة نسبيًا في اتفاقيات التجارة الإقليمية. لعبت الولايات المتحدة دورًا بارزًا في دمج البنود المتعلقة بالبيانات في اتفاقيات التجارة الإقليمية الخاصة بها، وفي الدفع باتجاه قواعد ليبرالية في ضوء "أجندتها الرقمية" (Burri: Big Data and Global Trade Law - 2021)، وتضمنت الاتفاقيات التي أبرمت مع أستراليا والبحرين وتشيلي والمغرب وعمان وبيرو وسنغافورة وبنما وكولومبيا وكوريا الجنوبية بنودا تتعلق بالتجارة الرقمية، حيث فاقت التزامات الولايات المتحدة التزامات منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن؛ غير أن بلدانًا أخرى، وهي سنغافورة وأستراليا واليابان وكولومبيا، لعبت بنفس القدر دورًا هامًا في نشر هذه البنود في اتفاقيات التجارة الإقليمية (Burri: Big Data and Global Trade Law - 2021)، وحتى عام 2020، وفقًا قاعدة بيانات DESTA، فإن ثلاثة وستون من أصل 346 اتفاقية تجارة إقليمية موقعة منذ عام 2000 (أو 18٪ من اجمالي الاتفاقيات) تتضمن بنودا تتعلق بالبيانات (شكل 3)، وعلى مر السنين، لا يزال عدد اتفاقيات التجارة الحرة التي تتضمن بنودا للتجارة الإلكترونية أعلى من تلك التي تحتوي على بنود للبيانات، مما يشير إلى استمرار إحجام الدول عن إدراج قواعد بشأن حوكمة البيانات في الاتفاقيات التجارية.

شكل 3. تغطية البيانات والتجارة الإلكترونية في جميع اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة منذ عام 2000

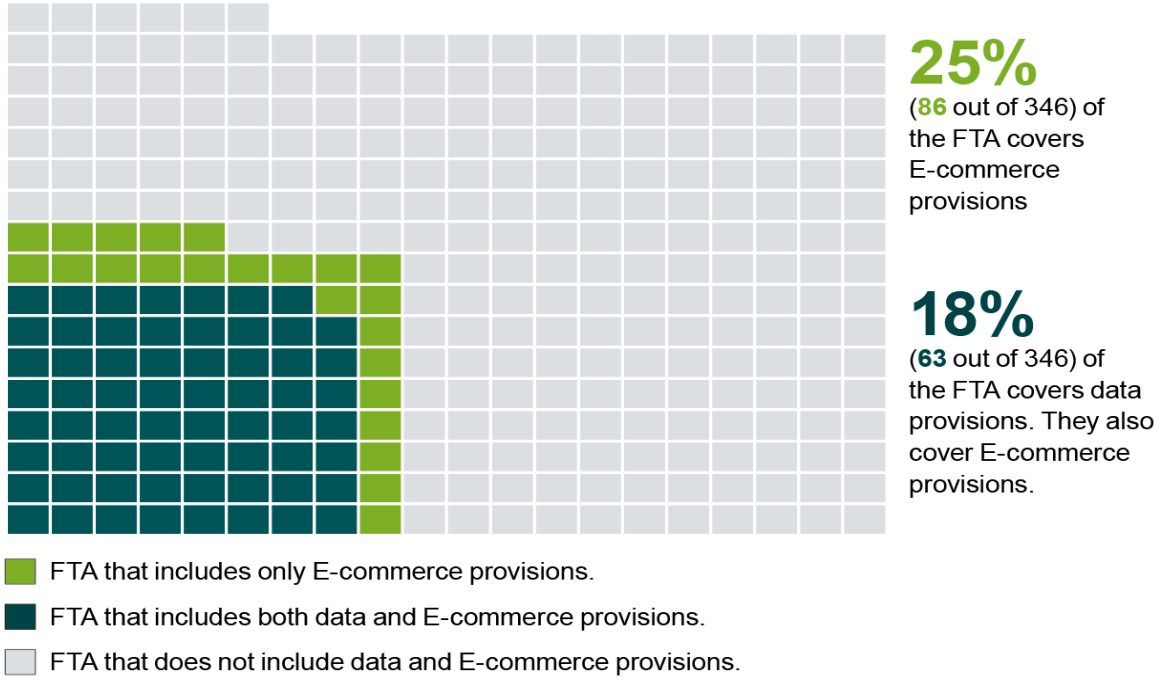

المصدر: حسابات المؤلف استنادًا إلى (Dür، Baccini، Elsig & – 2022)

في حين أن حرية حركة البيانات قد أدرجت منذ عام 2001، إلا أن البنود الخاصة بآليات معالجة الحواجز التي تحول دون تدفق البيانات لم تبدأ إلا في عام 2012، وأدرج ذلك لأول مرة في اتفاقية تحالف المحيط الهادي، وفي نهاية عام 2020، تضمنت ست اتفاقيات مشابهة في جميع أنحاء العالم بنودا لمعالجة الحواجز التي تحول دون تدفق البيانات، وهذه هي تحالف المحيط الهادي، والاتحاد الأوروبي وكولومبيا وبيرو، والمكسيك - بنما، واليابان - منغوليا، والأرجنتين - شيلي، واتفاقيات الاتحاد الأوروبي واليابان. اعتبارًا من عام 2016، بدأ إدراج متطلبات توطين البيانات في اتفاقيات التجارة الحرة. الأول كان الاتفاقية بين اليابان ومنغوليا، والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2016. في نهاية عام 2020، تضمنت ست اتفاقيات متطلبات توطين البيانات (شكل 4).

شكل 4. اتفاقيات التجارة الحرة التى تحتوي على بنود البيانات المطبقة منذ عام 2000 بحسب نوع التغطية

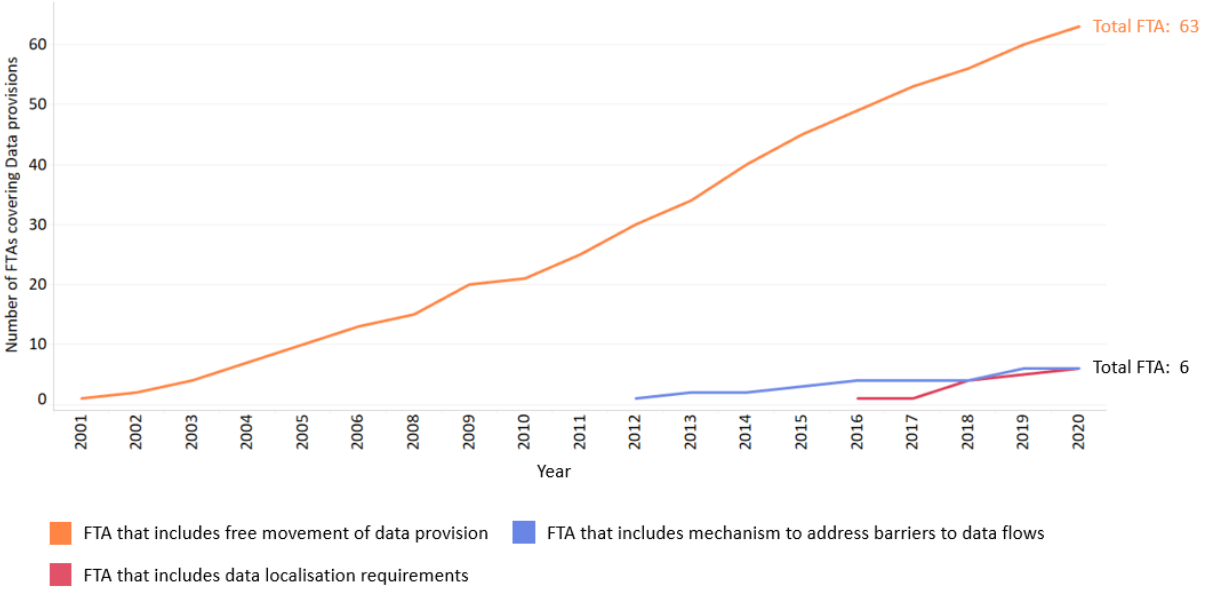

المصدر: حسابات المؤلف استنادًا إلى (Dür, Baccini, & Elsig, 2022)

(3) فحص دقيق لبنود البيانات في اتفاقيات مختارة للتجارة الإقليمية

يقيم هذا القسم بعض أحدث الاتفاقيات وأكثرها شمولًا والتي تتضمن بنودا بشأن حوكمة البيانات، وإجمالا، تم تقييم 6 اتفاقيات تجارية إقليمية فيما يتعلق ب 14 نوعًا مختلفًا من البنود. جدول 1 يسلط الضوء على تغطية مختلف بنود البيانات الواردة في اتفاقيات التجارة الإقليمية المختارة.

جدول 1. تغطية مختلف بنود البيانات في اتفاقيات التجارة الإقليمية

Agreements	Cross Border Data Flows	Data Localisation	Data Protection	Digital Identities	Open Government Data	Data Innovation	Digital Inclusion	Cooperation	Cybersecurity	Cryptography	Source Code	Online Safety & Security	Spam
CPTPP	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y
DEPA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
EU-UK TCA	Y	N	Y	N	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y
UK-Singapore DEA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
USMCA	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y
RCEP	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y	N	N	Y	Y

N	The Agreement does not include a specific provision on the subject
Y	The Agreement includes a specific provision on the subject
	Data governance provisions
	Provisions related to responsible, secure and equitable use of data

*Spam or also Unsolicited Commercial Electronic Messages

المصدر: تجميع المؤلف

وفيما يتعلق بالتغطية، تبين أن جميع اتفاقيات التجارة الإقليمية الستة المختارة تتضمن بنودا بشأن حوكمة البيانات. تعد شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة (DEA) أكثر الاتفاقيات طموحًا التي تمت دراستها في سياق هذا التقرير، حيث تغطي الاتفاقية جميع أنواع البنود الأربعة عشرة المختلفة التي يتم تقييمها؛ تليها اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي (DEPA)، التي تحتوي على 13 نوعًا من أصل 14 نوعًا من البنود المتعلقة بالبيانات، والمجال الوحيد الذي لا تغطيه اتفاقية الشراكة يتعلق بالبنود المتعلقة بشفرة المصدر؛ وفي المقابل، فإن الاتفاقيات التي تحتوي على أقل عدد من البنود المتعلقة بالبيانات هي اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة (TCA) والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، حيث تغطي كل منها ثمانية مجالات مختلفة فقط .

وفي جميع اتفاقيات التجارة الإقليمية يدرج التدفق الحر للمعلومات باعتباره من البنود الهامة. يمكن إرجاع أول ذكر للتدفق الحر للمعلومات في أي اتفاقية تجارة حرة إلى اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة لعام 2000، حيث أعرب البيان المشترك حول التجارة الإلكترونية عن "الحاجة إلى استمرار التدفق الحر للمعلومات" (Burri, Big Data and Global Trade Law, 2021)، وتتضمن الاتفاقيات التجارية الأخيرة بنودا أكثر موضوعية بشأن التدفق الحر للمعلومات، ووفقًا للمادة F8.61 من اتفاقية الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة، لا يجوز لأي من الطرفين أن يحظر أو يقيد نقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية، بما في ذلك المعلومات الشخصية، إذا كان هذا النشاط يهدف إلى تسيير أعمال شخص تشمله التغطية، " وينص الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادي ، من جانبه، على أنه "يسمح كل طرف بنقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية - بما في ذلك المعلومات الشخصية - عندما يكون هذا النشاط لتسيير أعمال شخص تشمله التغطية"، وصياغة الاتفاقيات الأربعة الأخرى تتشابه في هذا الصدد، ومن ثم هناك تقارب أكبر نحو اعتماد بنود ملزمة في هذا الصدد.

باستثناء اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، تتضمن جميع الاتفاقيات التي تم تقييمها بنودا تحد من تطبيق متطلبات توطين البيانات. في جميع الاتفاقيات الخمس، يحظر فرض قيود على توطين البيانات. تنص المادة 4.4.2 من شراكة الاقتصاد الرقمي على ما يلي: "لا يجوز لأي طرف أن يطلب من شخص تشمله التغطية استخدام أو تحديد موقع مرافق حاسوبية في إقليم ذلك الطرف كشرط لممارسة الأعمال التجارية في ذلك الإقليم"، واللغة الواردة في الاتفاقيات الأخرى متشابهة جدًا، وفي الواقع، تتضمن معظم اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تتضمن بنودا بشأن توطين البيانات لغة قوية والتزامات ملزمة، وكان أول اتفاقية شمل اتفاقية التزامات ملزمة بشأن توطين البيانات هو اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان ومنغوليا في عام 2015، وأثرت مفاوضات الشركة عبر المحيط الهادي بشكل كبير على هذه البنود في الاتفاقيات اللاحقة، بما في ذلك الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادئ والاتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA)، وغيرها من الاتفاقيات (Burri, Big Data and Global Trade Law, 2021)

فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، فإن خمسة من أصل ست اتفاقيات تنطوي على التزامات ملزمة. باستثناء اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، فإن البنود المتعلقة بحماية المعلومات الشخصية متسقة عبر اتفاقيات التجارة الإقليمية؛ فعلى سبيل المثال، وفقًا للمادة 19.8.2 من الاتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، "يجب على كل طرف أن يتبنى أو يعتمد إطارًا قانونيًا ينص على حماية المعلومات الشخصية لمستخدمي التجارة الرقمية..." وتنص معظم الاتفاقيات أيضًا على أن أي إطار قانوني معتمد يجب أن يتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية؛ ولهذا الغرض، تشير الاتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا إلى إطار خصوصية منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ وتوصيات المجلس حول الإرشادات التوجيهية التي تحكم حماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود (2013)، علاوة على ذلك، تتضمن الاتفاقيات أيضًا بنودا ملزمة تتطلب اعتماد ممارسات غير تمييزية في حماية مستخدمي التجارة الرقمية من انتهاكات حماية المعلومات الشخصية ونشر حماية المعلومات الشخصية التي توفرها لمستخدمي التجارة الرقمية.

إلى جانب هذه المجالات الرئيسية الثلاثة لحوكمة البيانات، يسعى عدد متزايد من اتفاقيات التجارة الإقليمية أيضًا إلى إدراج بنود تهدف إلى ضمان الاستخدام المسؤول والآمن والعادل للبيانات، ولأغراض هذا التقييم، تم تحديد 11 مجالًا مختلفًا وتقييمها وفقًا كما بالجدول 1، وفي هذا الصدد، تتضمن البنود مزيجًا من الالتزامات الملزمة وغير الملزمة على السواء، على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بنقل شفرة المصدر والوصول إليها، فإن جميع الاتفاقيات الأربعة التي يتم فيها تغطية الموضوع تتضمن التزامات ملزمة، وفي هذا الصدد، ينص الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادي على ما يلي: "لا يجوز لأي طرف أن يشترط نقل شفرة المصدر للبرمجيات التي يملكها شخص تابع لطرف آخر، أو الوصول إليها، كشرط لاستيراد أو توزيع أو بيع أو استخدام تلك البرمجيات، أو المنتجات التي تحتوي على مثل هذه البرمجيات، في أراضيه. " على الطرف الآخر، فإن البنود المتعلقة بالابتكار الرقمي، الواردة فقط في اتفاقية الشركة واتفاقية الشراكة الرقمية بين المملكة المتحدة وسنغافورة، على سبيل المثال، هي بنود أفضل المساعي، وبالتالي فهي غير ملزمة.

2.2 الإطار الأفريقي للسياسات والتنظيم بشأن تدفق البيانات

كانت القارة الأفريقية سباقة في بدء رحلة التحول الرقمي. في عام 2020، اعتمدت **قمة الاتحاد الأفريقي استراتيجية الاتحاد الأفريقي للتحول الرقمي (DTS)** 2020-2030، والتي تهدف إلى توجيه استجابة أفريقية مشتركة ومنسقة في مواجهة تحديات وفرص الثورة الصناعية الرابعة (IR4) حيث تحدد الاستراتيجية أهداف تحقيق الوصول الشامل إلى الشبكات الرقمية وإنشاء سوق رقمية واحدة (DSM) بحلول عام 2030.

وفقًا لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن تمكين السياسات والبيئة التنظيمية للسوق الرقمية الموحدة في أفريقيا تم تحديد السوق الموحدة للبيانات كواحدة من الركائز الرئيسية الثلاث التي تدعم تحقيق استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا[5]. من أجل تحقيق الفوائد المحتملة لوجود سوق مشتركة للبيانات، هناك حاجة إلى أطر قانونية تمكينية في جميع أنحاء الدول الأفريقية لتمكين وتسهيل التدفق الحر للبيانات، وتعد الأطر القانونية التمكينية أمرًا بالغ الأهمية لتطوير سوق بيانات مشتركة في أفريقيا لأنها توفر القواعد واللوائح اللازمة للتدفق الحر للبيانات عبر الحدود، وهذه الأطر ضرورية لضمان إمكانية جمع البيانات ومشاركتها وتحليلها دون التداخل مع الحقوق الفردية أو مخاوف الأمن القومي أو قوانين الملكية الفكرية، ومن خلال توفير مجموعة واضحة ومتسقة من القواعد واللوائح لجمع البيانات ومشاركتها وتحليلها، يمكن أن تساعد هذه الأطر في إطلاق العنان لإمكانات التنمية القائمة على البيانات في أفريقيا، ويبرز القسمان التاليان - الفصلان الفرعيان 2.2.1 و2.2.2، - بعض أوجه التقدم الرئيسية التي أحرزت في هذا الصدد على الصعيدين الإقليمي والقطري، على الترتيب.

2.2.1 الأطر القارية والإقليمية

(1) استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا

استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا **(DTS)** 2020-2030 هي الأداة الرئيسية التي توجه الرحلة الرقمية للقارة، وتهدف هذه الاستراتيجية التي أقرها المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية السادسة والثلاثين، إلى تسخير التكنولوجيات الرقمية والابتكار لتحويل المجتمعات والاقتصادات الأفريقية، من بين أمور أخرى، من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة وضمان ملكية أفريقيا للأدوات الحديثة للإدارة الرقمية. (الاتحاد الأفريقي – 2020)الاتحاد الأفريقي توضح الاستراتيجية جدول أعمال لتحقيق مزيد من الاتساق عبر السياسات والاستراتيجيات الرقمية الحالية والمستقبلية لوضع أفريقيا كشريك استراتيجي في الاقتصاد الرقمي العالمي، واعترافًا بالبيانات كمحرك حاسم للتحول الرقمي والتكامل والابتكار وريادة الأعمال والتجارة والخدمات المالية، أشارت الاستراتيجية إلى التحديات التي تحيط بتطوير واستخدام البيانات الجيدة واقترح توصيات وإجراءات سياسية مختلفة لتحسين الوصول إلى البيانات واستخدامها؛ وفيما يلي بعض الأهداف المعنية بحوكمة البيانات في استراتيجية التحول الرقمي.

شكل 5. الأهداف المعنية بحوكمة البيانات في استراتيجية التحول الرقمي

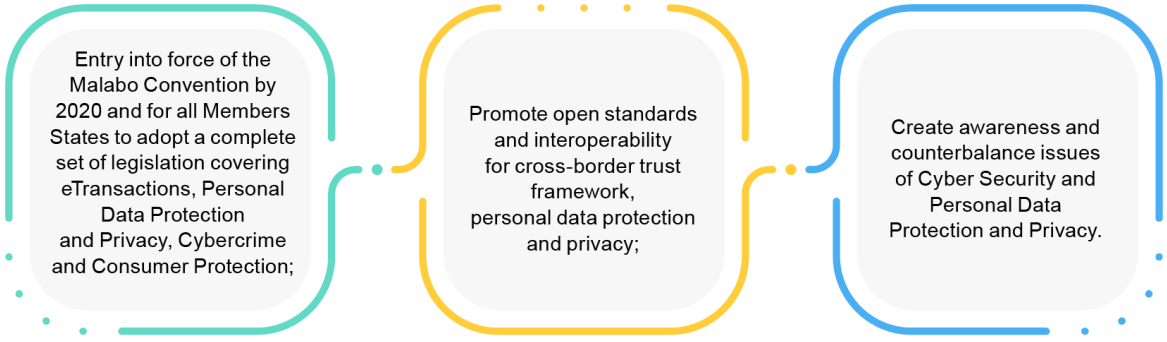

المصدر: (الاتحاد الأفريقي - 2020)

تقدم استراتيجية التحول الرقمي خارطة طريق طموحة فيما يتعلق بحوكمة البيانات وحمايتها، ومن التوصيات المقترحة في إطار الاستراتيجية ضمان اتساق اتفاقية مالابو مع المعايير الدولية من أجل التأكد من القدرة التنافسية للشركات الأفريقية في الأسواق العالمية، وحددت الاستراتيجية الهدف المتمثل في وضع لوائح في 10 مجالات من أصل 14 مجالاً تتعلق بالبيانات (على النحو المحدد في القسم 2-1-2)،، والمجالات الوحيدة التي لم تحدد الاستراتيجية تفاصيل حول النقل والوصول إلى شفرة المصدر في التدفقات عبر الحدود، هي الرسائل التجارية غير المرغوب فيها، والمنتجات التي تستخدم التشفير، والابتكار في مجال البيانات، ومن ثم، فإن أهداف استراتيجية التحول الرقمي إذا ما نفذت وطبقت على نحو سليم، ستؤدي إلى خلق مشهد تنظيمي قوي إلى حد ما

[5] الركائز الثلاث هي: سوق موحدة للاتصال؛ وسوق موحدة للبيانات وسوق موحدة على الإنترنت. انظر (الاتحاد الأفريقي: استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن تمكين السياسات والبيئة التنظيمية للسوق الرقمية الموحدة في أفريقيا، التي اعتمدتها قمة الاتحاد الأفريقي في فبراير 2024).).

بالنسبة للبلدان الأفريقية، وبهذا المعنى، يمكن أن يكون النطاق والتغطية الطموحان لاستراتيجية التحول الرقمي بمثابة مبدأ توجيهي مهم للمفاوضين في سياق التفاوض على بنود البيانات في سياق بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية.

(2) اتفاقية مالابو

على مدى العقد الماضي، شهدت أفريقيا تطوير أدوات حوكمة مختلفة تهدف إلى معالجة وتسهيل إنشاء وتعزيز النظم البيئية الرقمية في أفريقيا. في يونيو 2014، اعتمد الاتحاد الأفريقي اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية (اتفاقية مالابو) لإنشاء إطار موثوق للأمن السيبراني وحماية البيانات في أفريقيا، وقد تم تطوير اتفاقية مالابو في ضوء الأهمية المتزايدة للبيانات والتقنيات الرقمية في أفريقيا والحاجة إلى أطر قانونية شاملة لتنظيم استخدامها، وتهدف اتفاقية مالابو إلى تحديد "القواعد الأساسية لإنشاء بيئة رقمية ذات مصداقية (الفضاء السيبراني) ومعالجة الثغرات التي تؤثر على تنظيم الاتصالات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية والاعتراف القانوني بها؛ فضلًا عن غياب قواعد قانونية محددة تحمي المستهلكين وحقوق الملكية الفكرية والبيانات الشخصية وأنظمة المعلومات والخصوصية عبر الإنترنت". (مفوضية الاتحاد الأفريقي – 2018)

تركز الاتفاقية على ثلاثة مجالات رئيسية، أبرزها المعاملات الإلكترونية؛ وحماية البيانات الشخصية؛ والأمن السيبراني والجريمة السيبرانية، وستكون الاتفاقية أساسية في وضع معايير مشتركة تعزز وتنظم استخدام البيانات في القارة، وتوفر الاتفاقية لدول القارة إطارًا قانونيًا مشتركًا وتهدف إلى إنشاء منظومة تمكن من نقل البيانات وتبادلها عبر الحدود، ويرد أدناه موجز لمختلف أقسام الاتفاقية، وبالإضافة إلى ذلك، تقر الاتفاقية أيضًا بأهمية تدفقات البيانات عبر الحدود للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ حيث يسمح بالتدفق الحر للبيانات عبر الحدود، مع مراعاة الضمانات المناسبة لحماية البيانات والأمن السيبراني؛ كما تتطلب الاتفاقية أن تنشئ الدول آليات للاعتراف المتبادل بمعايير حماية البيانات ولحل النزاعات المتعلقة بتدفقات البيانات عبر الحدود.

شكل 6. الأقسام الأساسية في اتفاقية مالابو

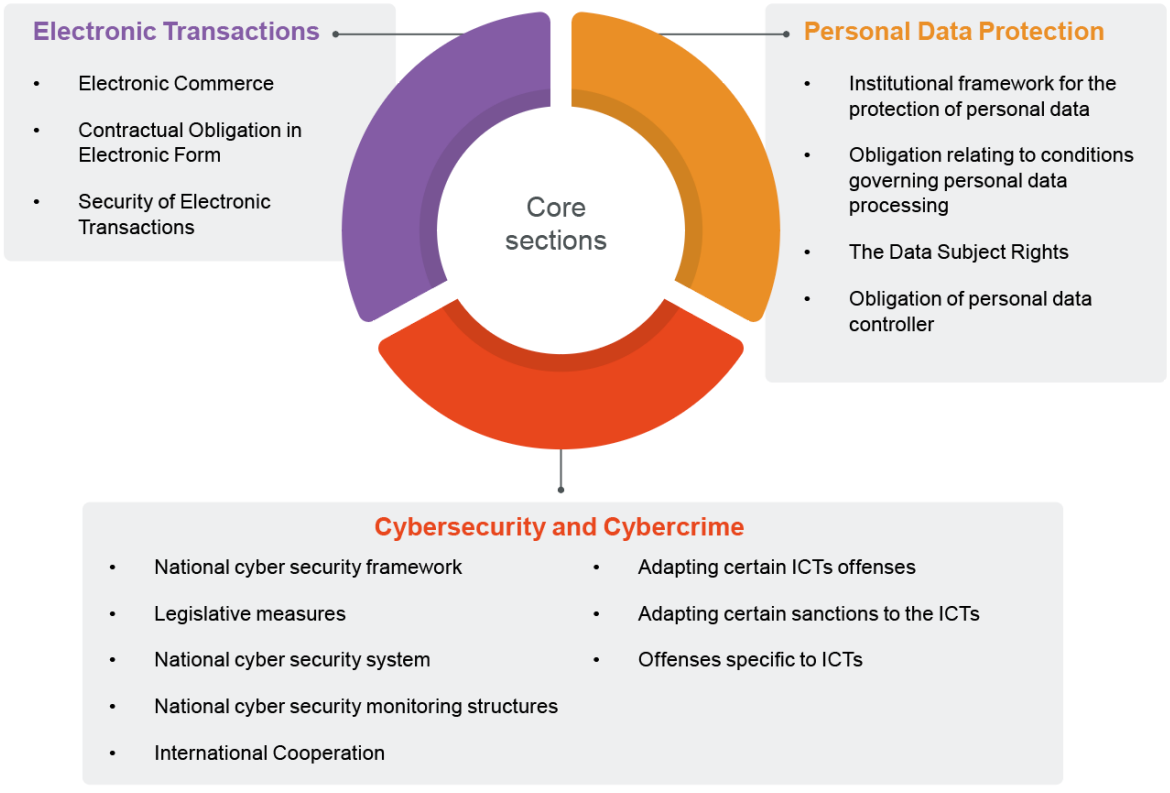

المصدر: (مفوضية الاتحاد الأفريقي – 2018)

وكان التصديق على اتفاقية مالابو بطيئًا بسبب عوامل عديدة. اعتبارًا من مايو 2023، وقعت 19 دولة من أصل 55 دولة أفريقية على الاتفاقية، (الاتحاد الأفريقي – 2023) منها 15 دولة بدأت في التصديق، وقامت موريتانيا بآخر تصديق في 9 أيار/مايو 2023،

مما أدى إلى بدء نفاذ الاتفاقية في 8 حزيران/يونيو 2023، (Ayalew – 2023)[6] ويمكن أن يعزى أحد الأسباب الرئيسية للتأخيرات التي أحاطت بالتصديق على الاتفاقية وتنفيذها إلى الافتقار إلى الدينامية والإرادة السياسية فيما بين الدول الأفريقية، التي وضع الكثير منها بالفعل أنظمة ومعايير وطنية فيما يتعلق بحوكمة البيانات، وعلاوة على ذلك، كان هناك أيضًا نقص في الوعي بالاتفاقية بين الدول الأفريقية، مع عدم كفاية التسويق والزخم المتولد حولها بعد اعتمادها في عام 2014، ومع صياغة بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حول التجارة الرقمية، هناك فرصة لمزيد من الضغط من أجل التصديق على اتفاقية مالابو، حيث أن لديها القدرة على توفير التوجيه والإرشاد للمخاوف والتحديات الناشئة عن التجارة الرقمية. (Okwara - 2022)

(3) إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي

ومن التطورات الهامة الأخرى فيما يتعلق بحوكمة البيانات في القارة الأفريقية إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي. تم تطوير إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي اعترافًا بالفرص التي تتيحها استراتيجية التحول الرقمي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لمعالجة وتسخير نمو البيانات التي سيتم تمكينها من خلال الاقتصاد الرقمي في أفريقيا (الاتحاد الإفريقي – 2022)، ويمثل إطار السياسة خطوة مهمة نحو إنشاء بيئة موحدة ومنسقة للبيانات وحوكمتها لتمكين التدفق الحر والآمن للبيانات عبر القارة مع حماية حقوق الإنسان ودعم الأمن وضمان الوصول العادل ومشاركة المنافع.

ويحدد الإطار الرؤية المشتركة والمبادئ والأولويات الاستراتيجية والتوصيات الرئيسية لتوجيه الدول الأفريقية في تطوير نظم البيانات الوطنية وقدراتها على استخدام البيانات واستخلاص القيمة منها بفعالية، وهي تدرك أن البيانات شرط أساسي لخلق القيمة وريادة الأعمال والابتكار في أفريقيا (الاتحاد الأفريقي، 2022)، ومن أجل تطوير البيانات وتسخيرها في أفريقيا، يقترح الإطار أن يكون توليد البيانات وتطويرها في جميع أنحاء القارة متسقا مع مبادئ التعاون، والتكامل، والإنصاف والشمول، والثقة، والسلامة والمساءلة؛ والشمولية والتطلع إلى المستقبل، والنزاهة والعدالة، وعلى هذا النحو، سيقوم الإطار، عند تنفيذه، بما يلي:

1. تمكين الأفارقة من ممارسة حقوقهم من خلال تعزيز أنظمة بيانات موثوقة وآمنة ومأمونة ومتكاملة على أساس المعايير والممارسات المشتركة
2. إنشاء مؤسسات الحوكمة وتنسيقها وتمكينها من تنظيم مشهد البيانات المتغير باستمرار، حسب الضرورة وزيادة الاستخدام الإنتاجي والمبتكر للبيانات لتوفير الحلول وخلق فرص جديدة مع التخفيف من المخاطر
3. ضمان تدفق البيانات عبر الحدود بأكبر قدر ممكن من الحرية مع تحقيق التوزيع العادل للمنافع ومعالجة المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان والأمن القومي. (الاتحاد الأفريقي- 2022)

ويقترح الإطار أيضًا أن تكون نماذج البيانات والأمن مستعرضة، مع التركيز بشكل خاص على التخزين السحابي ومعالجة البيانات الحساسة/ذات حقوق الملكية، وإدارة واجهة برمجة التطبيقات، ودعم اقتصادات البيانات العادلة (الاتحاد الأفريقي – 2022)، ويقدم الإطار مجموعة من التوصيات التفصيلية والإجراءات الناشئة لتوجيه الدول الأعضاء من خلال صياغة السياسات في سياقها المحلي، فضلًا عن توصيات لتعزيز التعاون بين الدول وتشجيع تدفقات البيانات داخل أفريقيا.

(4) إطار التشغيل المتوافق للهوية الرقمية

وهناك أيضًا إطار ذو صلة قدمه الاتحاد الأفريقي وهو إطار التشغيل المتوافق للهوية الرقمية. تتمتع الهويات الرقمية بالعديد من المزايا للمجتمع حيث يمكن للحكومات والشركات، على سبيل المثال، استخدام الهويات الرقمية لتبسيط عملياتها وتوسيعها وتجديدها وتحسين تقديم الخدمات من خلال الرقمنة والأتمتة، خاصة عند تصورها على أنها "تكدس رقمي" يضم مشاركة البيانات بشكل موثوق، ومنصات رقمية للدفع، وينص الإطار على معيار مشترك على المستوى القاري لتمثيل إثباتات الهوية الصادرة عن مصادر موثوقة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي رقميًا ولضمان قابلية التشغيل المتوافق في جميع أنحاء القارة، وسيكون الإطار أساسيًا في تيسير التجارة الرقمية من خلال تمكين استخدام الهويات الرقمية الموثوقة والمثبتة الصحة وسيمكن من توليد مجموعات البيانات التي يمكن أن تدعم تطوير خدمات أخرى في أفريقيا.

(5) مبادرات القوانين النموذجية الإقليمية

على الصعيد الإقليمي، وضعت العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية أيضًا أدوات تهدف إلى تنظيم استخدام البيانات وتخزينها عبر الدول الأعضاء فيها، وتشمل هذه القوانين الإطار القانوني لقوانين الفضاء السيبراني لعام 2008 الصادر عن

[6] تشمل البلدان التي صدقت على الاتفاقية أنغولا وتوغو ورواندا وزامبيا والسنغال وغانا وغينيا وكوت ديفوار والكونغو وموريتانيا وموريشيوس وناميبيا والنيجر والرأس الأخضر.

جماعة شرق أفريقيا؛ والقانون التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حماية البيانات الشخصية؛ والقوانين النموذجية بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني التي تتضمن بنودا بشأن حماية البيانات والجرائم السيبرانية والمعاملات الإلكترونية في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والقوانين النموذجية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التجارة/المعاملات الإلكترونية و حماية البيانات، والجرائم الإلكترونية، إلخ.

كان **الإطار القانوني للقوانين السيبرانية 2008 لجماعة شرق أفريقيا** من بين المبادرات الأولى في أفريقيا التي اعتمدت إطارًا إقليميًا منسقًا للقوانين السيبرانية يتمتع بالحداثة والفعالية. تم تطوير الإطار لتلبية احتياجات المنطقة لدعم عملية التكامل الإقليمي فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية (الأونكتاد، 2012)، ويتألف الإطار من مجموعتين من الوثائق: الإطار الأول يشمل المعاملات الإلكترونية، بما في ذلك التوقيعات الإلكترونية، والجرائم السيبرانية; وحماية البيانات والخصوصية وحماية المستهلك، ويغطي الإطار الثاني الملكية الفكرية والمنافسة والضرائب الإلكترونية وأمن المعلومات؛ غير أن نقل هذه الأطر والقواعد سيتطلب القيام بمزيد من العمل لضمان المواءمة والإنفاذ على الصعيد الوطني، فمن بين الدول الست الشريكة في جماعة شرق أفريقيا، لم يوقع على اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية ويصدق عليها سوى رواندا.

يهدف **القانون التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حماية البيانات الشخصية**، الموقع في 16 فبراير 2010، إلى إنشاء إطار قانوني منسق لمعالجة البيانات الشخصية عبر الدول الأعضاء، والقانون ملزم قانونًا، والدول الأعضاء مطالبة بتنفيذ القانون في غضون سنتين من اعتماده، وبناء على ذلك، فإن كل دولة عضو ملزمة بوضع إطار قانوني لحماية البيانات الشخصية المتعلقة بجمع البيانات الشخصية ومعالجتها ونقلها وتخزينها واستخدامها؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب على كل دولة عضو أيضًا إنشاء سلطة مستقلة لحماية البيانات (DPA)، تكون مسؤولة عن ضمان معالجة البيانات الشخصية وفقًا لبنود القانون؛ كما يتم فرض عقوبات إدارية ومالية لمواجهة انتهاكات بنود القانون من قبل مراقبي البيانات أو معالجيها. (OneTrust - 2022)

تم تطوير القانون النموذجي لحماية البيانات في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2013، وهو بمثابة إطار عام لدول الجماعة لتطوير قوانينها الوطنية الخاصة بشأن حماية البيانات، ويغطي مجموعة واسعة من المجالات المختلفة، بما في ذلك إنشاء سلطات حماية البيانات، والمبادئ التوجيهية بشأن جودة البيانات، والقواعد العامة بشأن معالجة البيانات الشخصية، وواجبات مراقب البيانات ومعالج البيانات، وحقوق الأشخاص موضوع البيانات، واللجوء إلى السلطة القضائية، والعقوبات، وتدفق المعلومات عبر الحدود (الاتحاد الدولي للاتصالات - 2013)، واستنادًا إلى المبادئ الدولية وتوافقه مع اتفاقية مالابو، يوفر القانون النموذجي أساسًا قويًا لحماية البيانات الشخصية ولتيسير التدفق العالمي للمعلومات لضمان الاتساق في ممارسات حماية البيانات عبر الدول الأعضاء، ومع ذلك، وبالنظر إلى أن القانون النموذجي قد وضع منذ أكثر من عقد من الزمان، فإنه يحتوي على العديد من الثغرات، وبالتالي يحتاج إلى مزيد من التحديث لجعله مواكبًا للعصر (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - 2021).

2.2.2 الأطر التنظيمية على المستوى القطري

نظرًا للأهمية المتزايدة لحماية البيانات، بدأت دول أفريقية مختلفة في وضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز تطوير البيانات واستخدامها. قبل عام 2016، كان لدى 16 دولة أفريقية فقط قوانين تتعلق بحماية البيانات، واعتبارًا من عام 2021، اعتمدت 33 دولة، أي ما يعادل 60٪ من القارة، مثل هذه القوانين،[7] ومع ذلك، فيما يقرب من نصف هذه الولايات القضائية، لم تدخل قوانين حماية البيانات حيز التنفيذ بعد أو لم يتم تنفيذها بالكامل. (Greenleaf & Cottier - International and regional commitments in African data privacy laws: A comparative analysis - 2022)

بشكل عام، تتضمن التشريعات واللوائح التي تم تطويرها في جميع أنحاء القارة بعض العناصر المشتركة، مثل مبادئ معالجة البيانات وحقوق أصحاب البيانات، ومع ذلك، هناك اختلافات بين قوانين مختلف الدول بنفس القدر؛ فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بنطاق التطبيق، قد تطبق بعض الدول قوانين حماية البيانات فقط على القطاع الخاص أو القطاع العام، وقد تكون هناك أيضًا اختلافات فيما يتعلق بتعريف البيانات الشخصية أو معاملات تدفقات المعلومات عبر الحدود وما يمكن أن يشكل تكافؤًا.

[7] وتشمل هذه الرأس الأخضر (2001، المعدل 2013)، سيشيل (2003)، بوركينا فاسو (2004، المنقح 2021)، موريشيوس (2004، المنقح 2017)، تونس (2004، قيد المراجعة)، السنغال (2008، قيد المراجعة)، بنين (2009 منقح 2017)، المغرب (2009، قيد المراجعة)، أنغولا (2011)، الغابون (2011)، ليسوتو (2011)، غانا (2012)، ساحل العاج (2013)، مالي (2013)، جنوب إفريقيا (2013)، مدغشقر (2014)، تشاد (2015)، ملاوي (2016)، غينيا الاستوائية (2016)، سان تومي وبرينسيبي (2016)، غينيا (كوناكري) (2016)، موريتانيا (2017)، النيجر (2017)، الجزائر (2018)، بوتسوانا (2018)، نيجيريا (2019)، أوغندا (2019)، كينيا (2019)، جمهورية الكونغو (2019)، توغو (2019)، مصر (2020)، رواندا (2021)، وزيمبابوي (2002).

وفقًا للتحليل القاري حول مشهد حماية البيانات والتوطين في أفريقيا الذي أجرته مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار مشروع مبادرة السياسات والتنظيم الرقمي في أفريقيا (PRIDA) لتقييم الدول لمعرفة مستوى المواءمة والتقارب بين سياساتها ولوائحها وتشريعاتها الوطنية وبين 10 مؤشرات/مبادئ للتنسيق وهي:

1. الحق في الخصوصية والإطار القانوني
2. حقوق حماية بيانات الأفراد
3. تدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود
4. البنود التمكينية للاقتصاد الرقمي
5. الإنفاذ الكافي لقانون حماية البيانات
6. الضمانات الأمنية الكافية
7. قيود محددة على خصوصية المعلومات
8. التعاون مع المجتمع المدني
9. المشاركة المتعددة الأطراف والثنائية
10. التدريب وتنمية المهارات

ويتم إجراء التحليل المقارن بمجرد تحديد المبادئ/المؤشرات من خلال تحليل محتوى البيانات المتعلقة بالأطر الإقليمية والقارية، وإنشاء مؤشر للتنسيق باستخدام مبادئ التنسيق، ويقارن التحليل المقارن المبادئ/المؤشرات المحددة مع الممارسات القانونية للدولة، وتبحث هذه المرحلة فيما إذا كان المؤشرات/المبادئ قد تم تنفيذها في الدولة المحدد، وبالتالي، عند إجراء التحليل، يتم الإشارة إلى/استخدام الوثائق الرسمية القانونية والتنظيمية فقط لأغراض المقارنة. يتضمن التحليل سبع خطوات، وهي: (1) تصفح المستند القانوني وتحديد مدى أهليتها مسبقًا، (2) تحديد الأقسام ذات الصلة، (3) البحث عن الكلمات المفتاحية (كلمات مفتاحية محددة مسبقًا من المبادئ المحددة)، (4) تسليط الضوء على البنود التي توجد بها الكلمات المفتاحية ذات الصلة، (5) مقارنة البند في المستند القانوني مع المبدأ/المؤشر، (6) تحليل وتسجيل مدى التنسيق مع المبدأ/المؤشر كأساس للدرجة، (7) تكرار ذلك مع المبدأ/المؤشر التالي.

يستخدم تسجيل الدرجات كأسلوب لتحديد القيم في متغير معين اعتمادًا على ما إذا كانت الدولة المعنية قد نسقت أو لم تنسق جانبًا معينًا من المبدأ حيث يكون للمؤشر مقياس يتراوح ما بين صفر (0) وعشرة (10)، حيث يشير 0 إلى فراغ قانوني/تنظيمي، و5 يظهر جزئيًا، و10 يعني الامتثال الكامل.

في حين تم إجراء تقييم وتحليل على المستوى الوطني حيث تظهر التقارير القطرية الفردية التي تعكس مدى التنسيق في كل دولة، مستويات مختلفة من اعتماد وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيانات وتوطينها، تم تقديم نظرة عامة على حالة سياسة حماية البيانات والتشريعات واللوائح عبر 33 دولة مشاركة في أفريقيا؛ وكما هو موضح في شكل 7 أدناه، على المستوى الإجمالي، تم إنجاز الكثير من العمل بشأن الحق في الخصوصية والأطر القانونية، وحقوق حماية البيانات الفردية، والضمانات الأمنية الكافية والتعاون مع المجتمع المدني، حيث أنشأت العديد من الدول منصات لتبادل المعلومات وتوعية الناس بشأن الخصوصية وحماية البيانات، ومع ذلك، حتى مع هذه الدول ذات الأداء القوي، هناك بعض أوجه القصور التي تؤثر على عمليات التنسيق على المستوى القاري،، ومن ناحية أخرى، تشمل المؤشرات ذات الأداء الأضعف، والتي تتطلب الكثير من التدخلات على المستويين القطري والقاري، ما يلي:

1) تدفقات البيانات الموثوقة عبر الحدود
2) البنود التمكينية للاقتصاد الرقمي
3) قيود محددة على خصوصية المعلومات
4) المشاركة المتعددة الأطراف والثنائية
5) التدريب وتنمية المهارات

شكل 7. مستوى تنسيق السياسات واللوائح الوطنية الأفريقية بشأن حماية البيانات وتوطينها

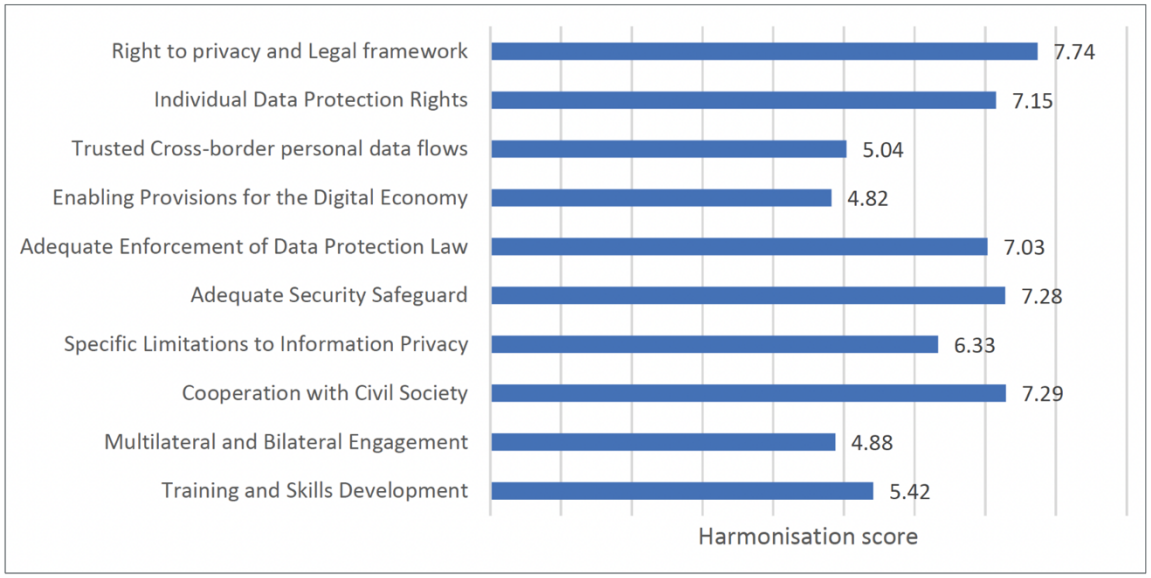

المصدر: مفوضية الاتحاد الأفريقي (2023)

وبشكل عام، لا تزال مواءمة القوانين تشكل تحديًا على الرغم من التقدم الكبير المحرز في تطوير السياسات والقوانين واللوائح في جميع أنحاء القارة في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود إطار مشترك يوفر قاعدة للتنفيذ إلى جانب الافتقار إلى متخصصي البيانات ذوي المهارات الكافية لضمان الحوكمة الفعالة للبيانات وخلق القيمة، وفي حين أن اتفاقية مالابو تشكل نقطة انطلاق جيدة، فإن الإقبال عليها كان بطيئًا، مما أثر على انطلاقها وتنفيذها، ومن بين الدول التي لديها قوانين لحماية البيانات، قام عدد قليل جدًا بتنفيذ القوانين بالكامل، ومن أجل تسهيل التنسيق الذي يمكن من تدفق البيانات داخل الدول وفيما بينها لدعم التجارة الرقمية في أفريقيا والاقتصاد القائم على البيانات، يجب تعزيز القوانين والسلطات في الدول الأعضاء، وتعد التدريبات وبرامج تنمية المهارات على مستوى القارة ضرورية لتمكين الدول من الإدارة الذاتية لبياناتها وتسهيل عمليات نقل البيانات الآمنة والموثوقة عبر الحدود.

خلاصة القول، أنه في حين أن تطوير قوانين حماية البيانات في العديد من الولايات القضائية يعد تقدمًا كبيرًا، فمن الواضح أنه يتم تطويرها من جانب واحد، وبدون نهج متناسق ومنسق، من المرجح أن ترث القارة سياسات واستراتيجيات مجزأة ومتنوعة. سيكون لها آثار ضارة على التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعند صياغة بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية، من الضروري وضع خصوصيات التشريعات في مختلف الولايات القضائية في الاعتبار والتأكد من أن الدول الأعضاء على استعداد للانتقال إلى مجموعة مشتركة من المعايير والممارسات من أجل ضمان الاتساق والاتساق، وعلاوة على ذلك، وكما يتضح من القسم السابق، حدثت تطورات عديدة على الصعيدين القاري والإقليمي، ومن شأن ذلك أن يشكل نقطة انطلاق هامة في توجيه صياغة بنود البيانات في البروتوكول.

قراءات أخرى

- الاتحاد الأفريقي. (2020). استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030).
- الاتحاد الأفريقي. (2022). إطار سياسة بيانات الاتحاد الأفريقي.
- منظمة التجارة العالمية. (بدون تاريخ). المبادرة المشتركة بشأن التجارة الإلكترونية. من منظمة التجارة العالمية: https://www.wto.org/english/tratop_e/ecom_e/joint_statement_e.htm
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2013). توصية المجلس بشأن المبادئ التوجيهية التي تحكم حماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود. من https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0188
- الأونكتاد (2021). تقرير الاقتصاد الرقمي 2021: تدفقات البيانات عبر الحدود والتنمية: لمن تتدفق البيانات. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
- مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (2017). مذكرة توجيهية لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشأن البيانات الضخمة لتحقيق خطة عام 2030: خصوصية البيانات وأخلاقياتها وحمايتها. مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.
- المنتدى الاقتصادي العالمي (2020). التدفق الحر للبيانات مع الثقة (DFFT): مسارات نحو تدفقات البيانات المجانية والموثوقة. المنتدى الاقتصادي العالمي
- بوري، م. (2021). Big Data and Global Trade Law. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
- غاو، هـ. (2022، 18 يناير). Data sovereignty and trade agreements: Three digital kingdoms. مؤسسة هينريتش.

3. دليل مرجعي لدمج بنود البيانات في بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية

3.1 الأهداف والنطاق

تتوافق هذه المبادئ التوجيهية لدمج أحكام البيانات في بروتوكولات التجارة الرقمية مع إطار سياسة بيانات للاتحاد الأفريقي، كما أقره الاتحاد الأفريقي في فبراير 2022، الرؤية التي توجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تطوير أنظمة البيانات الوطنية الخاصة بها (الاتحاد الأفريقي - 2022). يمكن أن يكون هذا بمثابة أساس للمبادئ الشاملة التي توجه حوكمة البيانات واستخدامها، وفيما يتعلق بدور البيانات في التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي يمكن أن يكون الهدف والغرض متعددي الجوانب: تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة الرقمية؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي؛ وتوفير بيئة آمنة ومأمونة لتعزيز الثقة؛ والحفاظ على الحيز السياسي للدول في حماية المصالح العامة المشروعة مثل الأمن القومي وحقوق الإنسان أو لتحقيق التوازن بين أوجه استفادة الأطراف المشاركة في الاقتصاد الرقمي ومسؤولياتها.

تجدر الإشارة إلى أن أحكام اتفاقية التجارة الإقليمية، بما في ذلك أحكام البيانات، ملزمة بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات، وبالتالي فهي لا توفر سوى الحد الأدنى من التزامات الأطراف، ويتوافق هذا مع مبدأ "الحق في التنظيم"، حيث تمثل أحكام اتفاقية التجارة الإقليمية الحد الأدنى من القواعد العامة، بينما تتمتع الدول بسلطة تصميم خصوصية اللوائح المحلية الخاصة بها لتطبيق هذه القواعد.

في حين أن الديباجة لا تعتبر عمومًا ذات أهمية قانونية فورية (Schenker - 2015) لأنها لا تحدد التزامات الأطراف باعتبار أن معظم بنودها موضوعية وليست إجرائية، وستستخدم النصوص الواردة في قسم الديباجة لتفسير البنود الواردة في المادة 31 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.[8] تحدد ديباجة المعاهدة، بعبارات عامة، الأغراض أو الاعتبارات أو الدوافع التي دفعت الأطراف إلى إبرام المعاهدة (Mbengue - 2006). بمعنى آخر، كثيرًا ما ترتبط الديباجة بموضوع المعاهدة وغرضها، ولما كان نص الديباجة جزءًا لا يتجزأ من المعاهدة، فقد كان له وزن قانوني وتفسيري كبير، لا سيما في السياقات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية ونزاعات الاستثمار الدولي، وهذا يوفر حافزًا قويًا للمفاوضين للنظر بعناية في الآثار التي قد تترتب على الديباجة عند صياغة هذه النصوص الافتتاحية للمعاهدات. (Hulme - 2016)

شكل 8. بعض الاعتبارات الرئيسية لبنود البيانات في اتفاقيات التجارة الحرة

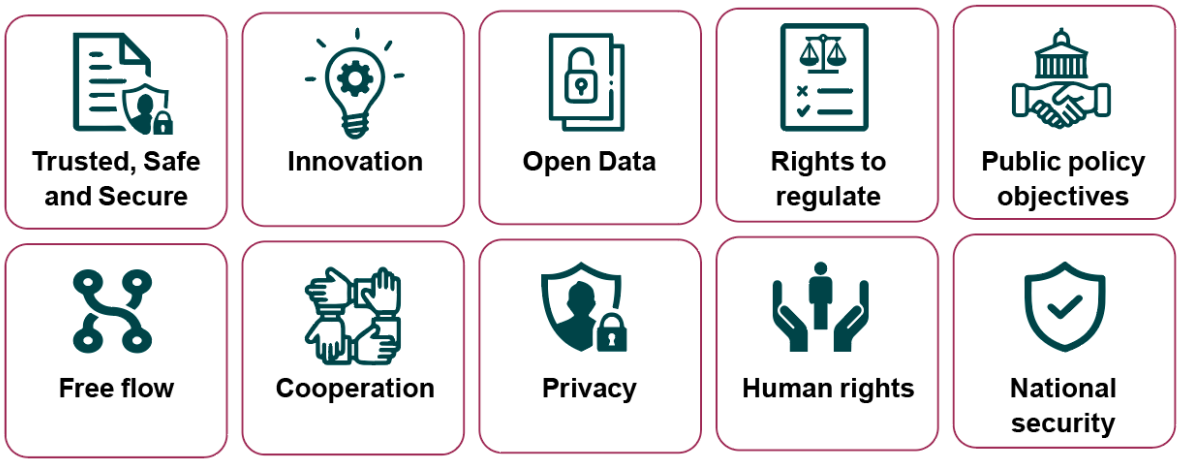

استنادًا إلى صياغة رؤية إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي، سيكون النص التالي مثالًا على نصوص الديباجة المتعلقة بالبيانات لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية لدعم الاستخدام المسؤول والآمن والعادل للبيانات:

[8] وتنص المادة 31 (قاعدة عامة للتفسير) من اتفاقية فيينا لعام 1969 على ما يلي:
1. تفسر المعاهدة بحسن نية وفقًا للمعنى العادي الذي يعطى لتعابير المعاهدة في سياقها وفي ضوء موضوعها وغرضها.
2. لأغراض تفسير المعاهدة، يشمل السياق بالإضافة إلى النص، بما في ذلك ديباجة المعاهدة ومرفقاتها: (أ) أي اتفاق يتعلق بالمعاهدة أبرم بين جميع الأطراف فيما يتصل بإبرام المعاهدة؛ (ب) أي صك أصدره طرف أو أكثر فيما يتعلق بإبرام المعاهدة وقبلته الأطراف الأخرى كصك يتعلق بالمعاهدة. [...]

[تقرر الأطراف في هذه الاتفاقية ما يلي:][9]

- الاعتراف بالإمكانات التحويلية للبيانات لتمكين الدول الأفريقية، وتحسين حياة الناس، وحماية المصالح الجماعية، وحماية الحقوق الرقمية، ودفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة

- الاعتراف بالحاجة إلى أنظمة بيانات موثوقة وآمنة ومأمونة ومتكاملة على أساس المعايير والممارسات المشتركة

- الإقرار بالحاجة إلى بيئة تمكينية تحفز الابتكار وريادة الأعمال لتعزيز تنمية الاقتصادات القائمة على قيمة البيانات

- الإقرار بالحاجة إلى البيانات المفتوحة ومعايير التشغيل المتوافق ومبادرات تبادل البيانات لتسخير إمكانات البيانات لدفع عجلة التنمية وضمان فوائد أفضل للتوزيع للاقتصاد القائم على البيانات

- الاعتراف بالحاجة إلى ضمان سيادة الدول الأعضاء وقدرتها على تحديد الأولويات التشريعية والتنظيمية لتنظيم مشهد البيانات المتغير باستمرار وزيادة الاستخدام المنتج والمبتكر للبيانات لتوفير الحلول وخلق فرص جديدة مع تخفيف المخاطر في الاقتصاد الرقمي

- الاعتراف بالحاجة إلى نهج متوازن لتسهيل التدفق الحر للبيانات عبر الحدود مع تحقيق التوزيع العادل للمنافع ومعالجة المخاطر المتعلقة بالصالح العام وحقوق الإنسان والأمن القومي وغيرها من أهداف السياسة العامة المشروعة

- إعادة التأكيد على أهمية تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، والهوية الثقافية والتنوع، وحماية البيئة والحفاظ عليها، والمساواة بين الجنسين، وحقوق السكان الأصليين، وحقوق العمال، والتجارة الشاملة، والتنمية المستدامة، والمعارف التقليدية، فضلًا عن أهمية الحفاظ على حق تنظيم الدول في مسائل المصلحة العامة

- إدراك الحاجة إلى تسهيل تدفق البيانات عبر الحدود وزيادة فرص العمل مع ضمان مستوى كاف من حماية البيانات الشخصية والخصوصية

- الاعتراف بضرورة تعاون الدول الأعضاء في مسائل حوكمة البيانات لتحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بالتنمية المستدامة لاقتصاداتها ومجتمعاتها

تقدم هذه النصوص رؤية وأهداف بروتوكول التجارة الرقمية، وعادة ما تكون غير ملزمة على وجه التحديد أو تقدم أي التزامات من حيث أي تقييد أو تسهيل لتدفق البيانات. الديباجة هي بيان نوايا حول كيفية رغبة الأطراف في تنظيم وتسهيل جوانب سوق البيانات وتسلط الضوء على مواءمة الأطراف مع بعض المبادئ الأساسية.

3.2 النظر في البنود الأساسية

يقدم هذا القسم اعتبارات بشأن البنود الأساسية، بما في ذلك- عند الاقتضاء - الحاجة إلى وجود مثل هذه البنود في السياق الأفريقي؛ والآثار المترتبة على التنظيم والقدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق؛ وأي تحديات تنفيذية وخيارات للمفاوضات بمختلف أنواعها (من حيث مجالات القضايا).

يركز هذا القسم على تسعة بنود ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحوكمة البيانات أو لها تأثير على الاستخدام المسؤول والآمن والعادل للبيانات (كما هو موضح أدناه). يمكن أيضًا أن توجد قواعد تتعلق بإطار سياسة البيانات في بروتوكولات المنافسة والملكية الفكرية، ولكنها خارج نطاق دليل السياسة هذا، وبالتالي فهي غير مدرجة.

وكنهج عام، واستنادًا إلى التصنيف وتحليل النصوص لمختلف الاتفاقيات، يقترح هذا القسم عددًا من الخيارات لمختلف بنود البيانات،[10] ولتيسير التنقل بين الخيارات، يشار إلى مستويات مختلفة من الالتزامات من خلال مجموعات الأفعال والأفعال الشرطية الواردة بين قوسين معقوفين ([...]): من مجرد الطموح (كما هو مبين باستخدام "تدرك الأطراف" و "تسعى جاهدة إلى" و "تسعى إلى" وما إلى ذلك) إلى التزامات أمثر إلزامًا (من خلال استخدام "يجب" و "يجب أن تعتمد" و "لن تخفق في أن"، الخ) (بيكر، - 2021)، وترد أيضًا مصطلحات بديلة بين قوسين معقوفين ([]) للإشارة إلى الخيارات الممكنة. يشار إلى رقم الخيار في كل خيار من الخيارات الحصرية المتبادلة الممكنة لسهولة قراءة المفاوضين، وبعض البنود، مثل البنود المتعلقة بالتعاون أو الابتكار في مجال

[9] هذه القائمة من نص الديباجة النموذجي ليست شاملة ولا تغطي النصوص الموضوعية الأكثر عمومية الواردة في الفصل المتعلق بالتجارة الرقمية.

[10] لاحظ أننا في هذا الدليل نفصل بين بنود النوع (أو النوع الفرعي) بناء على محتواها/المسألة التي تنظمها؛ لذلك، قد تتضمن مادة واحدة حكمًا واحدًا أو أكثر (أو بنودًا)، والبنود ليست بالضرورة متعارضة، ويمكن للمفاوضين اختيار عدة خيارات غير متضاربة لإدراجها في النص التفاوضي.

البيانات، متشابهة عمومًا في معظم الاتفاقيات، لأنها لا تفرض التزامات صارمة على الأطراف، وبالتالي، تم توفير خيار واحد (مع خيارات محتملة للصياغة) لكل نوع من هذه الأنواع من البنود.

3.2.1. حماية البيانات الشخصية/خصوصية البيانات

كان الدافع وراء إدراج تدابير حماية البيانات الشخصية في الاتفاقيات التجارية هو المخاوف بشأن خصوصية الأفراد أو الأمن القومي (Banga - Macleod - & Mendez-Parra – 2021)، وفي حين أن مقاومة إدراج حماية البيانات لا تزال قائمة خوفًا من الانتقاص من الخصوصية،(Greenleaf, 2018) فإن البنود المتعلقة بقضايا البيانات التي تم إقرارها مؤخرًا في مفاوضات التجارة التفضيلية قد توفر فرصًا لتحقيق التوازن بين الأهداف المتضاربة لحماية البيانات مقابل حمائية البيانات (Burri - 2017)، فضلًا عن بناء نهج منسق لحماية البيانات في جميع المجالات،، ولهذا أهمية أكبر في سياق أفريقيا ومفاوضات بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية، حيث أن 33 دولة أفريقية فقط (أو 61٪ من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي) لديها تشريعات سارية لحماية البيانات والخصوصية. (Greenleaf - 2018)

وفقًا لقاعدة بيانات TAPED، فإن واحد وثمانين من أصل 370 اتفاقية تجارية إقليمية أبرمت خلال الفترة 2000-2022 قد تضمنت بنودا بشأن "حماية البيانات" مع مستويات مختلفة من الالتزامات الملزمة (Burri - Callo-Müller - & Kugler - 2022)، وفي حين أن بنود الاتفاقيات التجارية الإقليمية بشأن حماية البيانات لا تدخل في فرض الحقوق المحددة لأصحاب البيانات (مثل القوانين المحلية)، فإنها غالبًا ما تتطلب من الدول وضع إطار قانوني أو إجراء لضمان حماية المعلومات الشخصية (انظر التفاصيل أدناه).

وبالإضافة إلى البنود الأكثر شيوعًا التي تلزم الأطراف بأن يكون لديها إطار قانوني محلي بشأن حماية البيانات و الالتزام به تطلب العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية أيضًا أن يأخذ كل طرف في الاعتبار، عند وضع معايير حماية البيانات الشخصية عبر الإنترنت، المعايير أو المبادئ التوجيهية الدولية القائمة للمنظمات الدولية ذات الصلة - مثل إطار الخصوصية لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي أو المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود (2013)؛ حتى أن بعض الاتفاقيات تحدد مبادئ حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك مبادئ تحديد الغرض، وجودة البيانات وتناسبها، والشفافية، والأمن، والحق في الوصول والتصحيح والمعارضة، والقيود المفروضة على عمليات النقل اللاحقة، وحماية البيانات الحساسة، وكذلك البنود المتعلقة بآليات الإنفاذ، والاتساق مع الالتزامات الدولية والتعاون بين الأطراف من أجل ضمان مستوى كاف من حماية البيانات الشخصية.[11]

وتعترف العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تتضمن بنودًا تتعلق بحماية البيانات أيضًا بالنهج القانونية المختلفة للأطراف في مجال حماية المعلومات الشخصية، وبالتالي تشجع الأطراف على وضع آليات لتعزيز التوافق بين هذه الأنظمة المختلفة، وقد تشمل هذه الآليات الاعتراف بالنتائج التنظيمية، سواء تم منحها بشكل مستقل (مثل قرار كفاية الاتحاد الأوروبي)، أو من خلال الترتيب المتبادل (مثل درع الخصوصية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والذي أعلنت محكمة العدل الأوروبية أنه غير صالح في 16 يوليو 2020)، أو بموجب أطر دولية أوسع (مثل إرشادات الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو قواعد الخصوصية عبر الحدود لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي).

وبما أن الدول قد تكون في مراحل مختلفة من وضع أطر قانونية داخلية لحماية البيانات، فقد أدمجت أنشطة التعاون أيضًا في الاتفاقيات التجارية الإقليمية لتحسين مستوى حماية الخصوصية في الاتصالات الإلكترونية مع تجنب العقبات التي تعترض التجارة، ويمكن أن تشمل هذه البنود تبادل المعلومات والخبرات بشأن اللوائح والقوانين والبرامج المتعلقة بحماية البيانات؛ وأنشطة البحث والتدريب؛ وإنشاء برامج ومشاريع مشتركة؛ والحفاظ على الحوار؛ وإجراء مشاورات حول مسائل حماية البيانات، إلخ. من المهم أيضًا أن تعمل أطراف الاتفاقية على الاعتراف بكفاية اللوائح فيما بينها، وهو أمر يتم الترويج له في الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادي (Burri - 2021) (بيكر ولي، 2022).

بناء على هذه الاعتبارات، يتم اقتراح الخيارات التالية لبنود حماية البيانات الشخصية، وفي السياق الأفريقي، تمثل اتفاقية مالابو خطوة هامة لتنسيق الإطار التنظيمي للقارة بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، ولذلك، تمت إضافة مثال للبنود لتشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التعجيل بعملية التصديق.

[11] المادة 199-200 من منتدى الجماعة الكاريبية - المفوضية الأوروبية

(1) الأهداف

التأكيد مرة أخرى على فوائد حماية البيانات الشخصية: تقر الدول الأطراف[12] بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية لحماية [المعلومات/البيانات] الشخصية للمشاركين في [الاقتصاد الرقمي/التجارة الرقمية/التجارة الإلكترونية] وبأهمية هذه الحماية في تعزيز الثقة في [الاقتصاد الرقمي/التجارة الرقمية/التجارة الإلكترونية][13]

الاعتراف بحقوق الخصوصية: تقر الدول الأطراف بأن حماية [المعلومات/البيانات] الشخصية والخصوصية هي حق أساسي وأن المعايير العالية في هذا الصدد تساهم في الثقة في الاقتصاد الرقمي وفي تنمية التجارة.

التأكيد على تناسب تدابير حماية البيانات: تدرك الدول الأطراف أهمية ضمان الامتثال لتدابير حماية المعلومات الشخصية وضمان أن تكون أي قيود على تدفقات المعلومات الشخصية عبر الحدود ضرورية ومتناسبة مع المخاطر المطروحة. [14]

(2) اللوائح المحلية

[الخيار 1] **اللوائح الداخلية لتعزيز التجارة الرقمية/ الإلكترونية:** [يجوز/يتعين] على كل دولة طرف أن تعتمد [و/أو] تلتزم بـ [إطار قانوني/تدابير قانونية] تنص على حماية [المعلومات/البيانات] الشخصية لمستخدمي التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية.[15]

[الخيار 2] **اللوائح الداخلية لضمان حماية الخصوصية:** [يجوز/يتعين على] الدول الأطراف أن تعتمد [و/أو] تلتزم بـ [إطار قانوني/تدابير قانونية] تكفل حماية [المعلومات/البيانات] الشخصية، بما في ذلك نقل [المعلومات/البيانات الشخصية] ومعالجتها عبر الحدود] والشروط والمتطلبات المتعلقة بذلك لتعزيز القيم الأساسية لاحترام الخصوصية وحماية [المعلومات/البيانات] الشخصية. [16]

(3) اعتبارات خاصة للدول الأطراف[17] في مرحلة مبكرة من تطوير نظم البيانات الوطنية

[الخيار 1] **السماح للدولة الطرف بوضع إطار وطني بالسرعة التي تناسبها** :[اسم الدولة الطرف] غير ملزمة بتطبيق هذه المادة قبل التاريخ الذي تنفذ فيه تلك الدولة إطارها القانوني الذي ينص على حماية البيانات الشخصية لمستخدمي التجارة الإلكترونية، ولمزيد من اليقين، يجوز للدولة الطرف أن تمتثل للالتزام الوارد في هذه المادة باعتماد أو الالتزام بتدابير مثل قوانين شاملة لحماية الخصوصية أو المعلومات الشخصية أو البيانات الشخصية، أو قوانين خاصة بقطاعات محددة تغطي الخصوصية، أو قوانين تنص على إنفاذ التعهدات الطوعية من جانب المؤسسات فيما يتعلق بالخصوصية.[18]

[الخيار 2] **توفير فترة انتقالية محددة بناء على طلب الدولة الطرف:** يشترط على [اسم الدولة الطرف] أن تطبق هذه المادة في موعد لا يتجاوز [مع ذكر عدد السنوات الانتقالية] التالي لتاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لتلك الدولة الطرف. بصرف النظر عن [الإشارة إلى بند محدد]، يجوز لـ [اسم الدولة الطرف] أن تطلب تمديد [مع ذكر عدد السنوات الانتقالية الإضافية] من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات بموجب [الإشارة إلى شرط محدد] بتقديم طلب خطي إلى [ذكر اللجنة المحددة] في موعد لا يتجاوز ستة أشهر قبل انقضاء فترة [مع ذكر عدد السنوات الانتقالية الأصلية]. المنصوص عليها في هذه الفقرة.

(4) اعتماد المبادئ التوجيهية الدولية

[الخيار 1] **تشجيع عام:** تراعي كل دولة طرف، عند وضع [إطارها القانوني/تدابيرها القانونية] لحماية [المعلومات/البيانات] الشخصية مبادئ الهيئات الدولية ذات الصلة ومبادئها التوجيهية.[19]

---

[12] تستخدم معظم اتفاقات التجارة الإقليمية إما أطرافا أو أعضاء للإشارة إلى الموقعين. تستخدم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مصطلح "دولة طرف" للإشارة إلى دولة عضو في الاتحاد الأفريقي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها والتي أدخلت الاتفاقية حيز التنفيذ، ولذلك، يستخدم هذا الدليل الإرشادي أيضًا مصطلح "الدولة الطرف" (أو "الدول الأطراف" بصيغة الجمع) توخيًا للاتساق.

[13] () استنادًا إلى المادة 14-8-1 من اتفاقية CPTPP؛ المادة 4.2.1، DEPA.

[14] الفقرة 3، القسم جيم-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[15] استنادًا إلى الجملة الأولى، المادة 14-8-2 من اتفاقية CPTPP؛ المادة 12.8، RCEP، الجملة الأولى، المادة 4-2، شراكة الاقتصاد الرقمي.

[16] الفقرة 4، القسم جيم-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[17] وترد هذه البنود النموذجية في إطار الحكم المتعلق بحماية البيانات الشخصية، ولكن يجوز للدول الأطراف أيضًا أن تنظر في وضع صيغة مماثلة في إطار بنود أخرى استنادًا إلى الاحتياجات والاتفاق بين الدول الأطراف.

[18] استنادًا إلى الحاشية 5 والحاشية 6 من اتفاقية CPTPP.

[19] استنادًا إلى الجملة الثانية، المادة 14-8-2، CPTPP؛ الجملة الثانية، المادة 4-2، شراكة الاقتصاد الرقمي.

[الخيار 2] **الاستشهاد بالمبادئ التوجيهية الدولية المحددة**: [ينبغي/يجوز/يتعين] أن تراعي كل دولة طرف، عند وضع [إطارها القانوني/تدابيرها القانونية] لحماية [المعلومات/البيانات] الشخصية، المعايير والمبادئ والارشادات التوجيهية والمعايير الدولية للمنظمات أو الهيئات الدولية ذات الصلة، مثل توصيات المجلس الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المبادئ التوجيهية التي تحكم حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود (2013).[20]

(5) المبادئ الأساسية

التأكيد على مبدأ موافقة المستخدمين: تضمن الدول الأطراف الحصول على موافقة الفرد الصريحة الواضحة لنقل بياناته الشخصية ومعالجتها عبر الحدود.[21]

إدراج المبادئ الرئيسية للإطار القانوني المحلي: تقر الدول الأطراف بأن المبادئ التي يقوم عليها إطار قانوني قوي لحماية المعلومات الشخصية ينبغي أن تشمل تقييد جمع المعلومات والاختيار وجودة البيانات وتحديد الغرض والحد من الاستخدام والضمانات الأمنية والشفافية والمشاركة الفردية والمساءلة.[22]

(6) الالتزام بالتصديق على اتفاقية مالابو

ستبذل الدول الأطراف جهودًا متواصلة ومستدامة نحو التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية لعام 2014 (اتفاقية مالابو). [تلزم/تسعى الدول الأطراف جاهدة] إلى احترام وتعزيز وإعمال المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية مالابو في قوانينها وممارساتها.

(7) عدم التمييز

قاعدة عدم التمييز الشاملة فيما يتعلق بالبيانات الشخصية لمستخدمي التجارة الإلكترونية: [تسعى/يتعين على] كل دولة طرف اعتماد ممارسات غير تمييزية في حماية مستخدمي التجارة الإلكترونية من انتهاكات حماية المعلومات الشخصية التي تحدث في نطاق ولايتها القضائية.[23]

عدم التمييز مع التركيز على معلومات المستهلكين والمرضى الخاضعين للعلاج: [تسعى كل دولة طرف إلى/يتعين عليها] اعتماد ممارسات غير تمييزية في حماية المواطنين والمستهلكين والمرضى الخاضعين للعلاج من انتهاكات حماية المعلومات الشخصية التي تحدث في نطاق ولايتها القضائية.[24]

(8) نشر المعلومات

[ينبغي/يتعين على] كل دولة طرف أن تنشر معلومات عن تدابير حماية المعلومات الشخصية التي توفرها لمستخدمي التجارة الإلكترونية، بما في ذلك كيف: (أ) يمكن للأفراد اللجوء لسبل الانتصاف؛ و(ب) يمكن للشركات الامتثال لأي متطلبات قانونية.[25]

(9) تعزيز توافق الأنظمة

آليات لتعزيز التوافق و/أو الاعتراف المتبادل: إقرارًا بأن الدول الأطراف قد تتخذ نهجًا قانونية مختلفة لحماية المعلومات الشخصية، [تتابع/تشجع] كل دولة طرف على وضع آليات لتعزيز التوافق [و/أو] قابلية التشغيل المتوافق بين نظمها المختلفة لحماية المعلومات الشخصية،[26] ويمكن أن تشمل هذه الآليات ما يلي: (أ) الاعتراف بالمخرجات التنظيمية، سواء منحت بصورة مستقلة أو بترتيب متبادل؛ ، أو (ب) الأطر الدولية الأوسع نطاقًا؛[27] أو (ج) والإقرار المناسب، حيثما أمكن، بالحماية المماثلة التي

---

[20] استنادًا إلى الفقرة 5، القسم جيم-2-1، مسودة النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[21] الفقرة 8، الفرع جيم-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[22] استنادًا إلى المادة 19.8.3، USMCA، المادة 4.2.3، DEPA.

[23] استنادًا إلى المادة 4.4، DEPA، المادة 14.8.3، CPTPP، المادة 19.8.4، USMCA، الفقرة 7، القسم جيم-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[24] الفقرة 7، الفرع جيم-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[25] استنادًا إلى المادة 4.5، DEPA، المادة 14.8.4، CPTPP، المادة 19.8.5، USMCA، المادة 12.8.3، RECP، الفقرة 9 القسم جيم-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[26] استنادًا إلى الجملة الأولى، المادة 19.8.6، USMCA.

[27] استنادًا إلى الجملتين الأولى والثانية من المادة 14.8.5، CPTPP.

توفرها أطر الثقة الوطنية أو التصديق الخاصة بالأطر القانونية لكل منها؛ أو (د) السبل الأخرى لنقل المعلومات الشخصية بين الدول الأطراف. [28]

تبادل المعلومات: [تسعى/يتعين على] الدول الأطراف تبادل المعلومات عن الآليات المطبقة في ولاياتها القضائية وتستكشف سبل توسيع نطاق هذه الترتيبات المناسبة أو غيرها من الترتيبات لتعزيز التوافق بينها. [29]

3.2.2. تدفقات البيانات عبر الحدود

أدت الأهمية المتزايدة للبيانات في الاقتصاد إلى إثارة مناقشات حول القواعد التي تحكم تدفقات البيانات عبر الحدود، كما أن القيود المفروضة على نقل البيانات عبر الحدود تتشكل عن طريق نهج سيادة البيانات الذي يتبعه بلد ما، ويمكن أن تؤدي القيود المفروضة على نقل البيانات عبر الحدود إلى ضياع فرص العمل وتقليل قدرة المنظمة على التجارة الدولية، ويتطلب النهج العام لنقل البيانات مستوى مناسبًا من الحماية في الدولة المتلقي؛ على سبيل المثال، بينما تضمن اتفاقية مالابو التدفق الحر للمعلومات، فإنها تتطلب أنه "لا يجوز لمراقب البيانات نقل البيانات الشخصية إلى دولة غير عضو في الاتحاد الأفريقي ما لم تضمن هذه الدولة مستوى كافيًا من حماية الخصوصية والحريات والحقوق الأساسية للأشخاص الذين تتم معالجة بياناتهم أو من المحتمل أن تتم معالجتها فيها"[30]، وفي هذا السياق، من الضروري إرساء المبدأ الأساسي لحماية البيانات الذي يوفر لوائح متزامنة أو متشابهة مع اللوائح في الولايات القضائية الأخرى لوضع أساس لتبادل موثوق للبيانات، بما في ذلك البيانات الشخصية.

يشجع إطار سياسة بيانات الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء إلى الاستفادة من وفورات حجم في البنية التحتية الرقمية التي توفرها الخدمات السحابية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة لخلق قيمة للبيانات لكل من القطاعين العام والخاص (الاتحاد الأفريقي - 2022)، وسيستتبع ذلك الحاجة إلى السماح بتدفق البيانات بحرية عبر الحدود داخل القارة وخارجها، رهنًا بشروط ومعايير لضمان أمن البيانات، علاوة على ذلك، ستكون التدفقات الحرة للبيانات داخل القارة عنصرا أساسيًا لإنشاء السوق الأفريقية المشتركة وخاصة لتحقيق رؤية السوق الرقمية الأفريقية الموحدة كما هو متوقع في استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030). (الاتحاد الأفريقي - 2020)

ظهرت الإشارات إلى تدفق البيانات في اتفاقيات التجارة الإقليمية في وقت مبكر من أواخر القرن العشرين. فبموجب اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة سلط البيان المشترك حول التجارة الإلكترونية الضوء على "الحاجة إلى مواصلة التدفق الحر للمعلومات" (Burri – 2021)، ومنذ ذلك الحين، أدرج عدد متزايد من اتفاقيات التجارة الإقليمية بنودا أكثر إلزاما لتيسير تدفق البيانات عبر الحدود، ومع ذلك، فإن الأطر القانونية الحالية بشأن تدفقات البيانات عبر الحدود تظهر مستوى عاليًا من التنوع، ونتيجة لذلك، كان نطاق تدفق البيانات عبر الحدود أقل قوة من نطاق حماية البيانات، مما أعطى الحاجة إلى التوفيق بين النهج المتباينة لنقل البيانات عبر الحدود، بما فيها البيانات الشخصية. (الأونكتاد - 2023)

وعمومًا، يمكن العثور على ثلاثة أنواع من بنود تدفق البيانات عبر الحدود في اتفاقيات التجارة الإقليمية القائمة، بما في ذلك تلك التي لها نطاق أوسع، مثل اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي شراكة الاقتصاد الرقمي أو شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة، وتتضمن هذه الاتفاقيات بنودا تنص على الحق في التنظيم، والالتزامات بالسماح بنقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية، والمعاملة غير التمييزية؛ [31] غير أن الشروط المحددة للنقل عبر الحدود متروكة لتنظيمها محليًا، وربما يتوافق ذلك مع التأكيد على حق الأطراف في التنظيم، ولكنه يتطلب أيضًا عملا تعاونيًا على الصعيدين الثنائي والإقليمي، ولا سيما في سياق أفريقيا، لضمان التدفق الحر للبيانات وأمن البيانات على حد سواء.

بناء على اعتبارات الممارسات الحالية، فيما يلي الخيارات المختلفة لهذه الأنواع من بنود تدفق البيانات عبر الحدود لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية.

(1) الأهداف

توازن الحقوق: تقر الدول الأطراف بأهمية التدفق الحر للمعلومات على الإنترنت، بينما تتفق على أن ذلك لا ينبغي أن يضعف حقوق الأشخاص أو الكيانات أو الشركات الأخرى، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية.

---

[28] استنادًا إلى المادة 4.6، DEPA، الفقرتان 10 و11، الفرع جيم-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[29] استنادًا إلى المادة 4.7، DEPA، الجملة الثانية، المادة 19.8.6، USMCA.

[30] المادة 14-6(أ) من اتفاقية مالابو.

[31] وتؤكد القاعدة غير التمييزية أيضًا على سلطة الطرف في التنظيم لخدمة أهداف السياسة العامة، وبالتالي، فإننا ندرج في هذا الدليل هذا النوع من البنود تحت نفس مجموعة "الحق في التنظيم".

(2) الاعتراف بحقوق التنظيم

الحق العام في التنظيم: تقر الدول الأطراف بأنه قد يكون لكل دولة طرف متطلباتها التنظيمية الخاصة فيما يتعلق بنقل المعلومات بالوسائل الإلكترونية. [32]

الحق في التنظيم بما يتماشى مع المصالح الأمنية الأساسية: ليس في هذه المادة ما يمنع دولة طرف من اعتماد أو الإبقاء على أي تدبير تعتبره ضروريًا لحماية مصالحها الأمنية الأساسية. [33]

الحق في التنظيم دون تمييز أو تقييد للتجارة: ليس في هذه المادة ما يمنع الدولة الطرف من اعتماد أو الإبقاء على تدبير لا يتسق مع [اشتراط السماح بنقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية] تعتبره ضروريًا لتحقيق هدف مشروع من أهداف السياسة العامة، شريطة ألا يطبق التدبير (أ) بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو قيودًا مقنعة على التجارة،[34] و (ب) لا تفرض قيودًا على عمليات نقل المعلومات أكثر مما هو ضروري لتحقيق الهدف. [35]

(3) حوكمة تدفق البيانات عبر الحدود

[الخيار 1] **أفضل المساعي**: تسعى الدول الأطراف إلى دعم تدفقات البيانات عبر الحدود بثقة من خلال عقود نموذجية لحماية البيانات واستخدام التكنولوجيات الناشئة؛ كما سيبحث الجانبان التعاون في استخدام تقنيات تعزيز الخصوصية.[36]

[الخيار 2] **التدفق الحر دون شروط**: لا يجوز لأي دولة طرف [حظر/تقييد/منع] نقل المعلومات عبر الحدود [لا شيء/بما في ذلك المعلومات الشخصية] بالوسائل الإلكترونية عندما يكون هذا النشاط لتسيير أعمال شخص تشمله التغطية.[37]

[الخيار 3] **التدفق الحر دون متطلبات التوطين**: تلتزم الدول الأطراف بضمان تدفق البيانات عبر الحدود لتسهيل التجارة في الاقتصاد الرقمي، وتحقيقًا لهذه الغاية، لا يجوز تقييد تدفقات البيانات عبر الحدود من خلال: [38]

(أ) اشتراط استخدام مرافق حاسوبية أو عناصر شبكية في إقليم الدولة الطرف عند المعالجة، بما في ذلك عن طريق فرض استخدام مرافق حاسوبية أو عناصر شبكية معتمدة أو مصدق عليها في إقليم الدولة الطرف

(ب) اشتراط تحديد موقع البيانات في إقليم الدولة الطرف لتخزينها أو معالجتها

(ج) حظر التخزين أو المعالجة في أراضي دول أطراف أخرى

(د) جعل نقل البيانات عبر الحدود مشروطًا باستخدام المرافق الحاسوبية أو العناصر الشبكية في إقليم الدولة الطرف أو باشتراطات تحديد الموقع في إقليم الدولة الطرف.

3.2.3. توطين البيانات

على غرار نقل البيانات عبر الحدود، غالبًا ما تتم مناقشة توطين البيانات، الذي يطلق عليه على الأغلب متطلبات "موقع مرافق الحوسبة" فيما يتعلق بسيادة البيانات، وينطوي توطين البيانات على الحواجز التشريعية أمام تدفق البيانات، مثل المتطلبات الإلزامية لتخزين البيانات محليًا (Cory - 2017)، والدافع وراء توطين البيانات ليس فقط هو الحاجة إلى حماية أصحاب البيانات

---

[32] استنادًا إلى المادة 4.3.1، DEPA، المادة 14.11.1، CPTPP، المادة 12.15.1، RCEP، الفقرة 4، القسم باء-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[33] استنادًا إلى المادة 12.15.3 (ب)، RCEP، الفقرة 6، القسم باء-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[34] استنادًا إلى المادة 12.15.3 (أ)، RCEP.

[35] استنادًا إلى المادة 4.3.3، DEPA، المادة 19.11.2، USMCA، المادة 14.11.3، CPTPP، الفقرة 6، القسم باء-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[36] استنادًا إلى الفقرة 26، القسم 4، الشراكة الرقمية بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة.

[37] استنادًا إلى المادة 19.11.1، USMCA، المادة 12.15.2، RCEP، الفقرة 5، القسم باء-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية. المادة 4.3.2، DEPA والمادة 14.11.2، CPTPP تعبر عن نفس الفكرة بالإيجاب، بدلا من النفي، "يجب على كل طرف السماح بنقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية، بما في ذلك المعلومات الشخصية، عندما يكون هذا النشاط لإجراء أعمال شخص تشمله التغطية."

[38] الفقرة 5، القسم باء-2-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية؛ المادة 201 من اتفاقية التجارة التقليدية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

ولكن أيضًا لدعم السياسة العامة وأغراض التنظيم المحلي، لا سيما في القطاعات الحيوية مثل الضرائب أو المحاسبة أو التمويل أو الاتصالات.

بشكل عام، تفرض قواعد توطين البيانات الاحتفاظ بالبيانات أو نسخة منها داخل أراضي الدولة، وتتطلب قواعد توطين البيانات الصارمة تخزين جميع البيانات محليًا، وليس مجرد نسخة، وغالبًا ما تهدف قواعد توطين البيانات إلى منع الجرائم الإلكترونية (مثل سرقة الهوية) (McKinsey - 2022)، وتعزيز الاقتصادات المحلية (من خلال خلق فرص العمل)، ومعالجة المخاوف المتزايدة بشأن الخصوصية، ومع ذلك، عندما لا تكون البنى التحتية المحلية للبيانات آمنة بما فيه الكفاية، يمكن أن تصبح عرضة للتهديدات الأمنية، مثل الهجمات الإلكترونية والمراقبة الأجنبية، وعلاوة على ذلك، فإن اشتراط نسخ مكررة من البيانات قد يفرض التزامات مالية لا مبرر لها على الشركات. تواجه بعض الدول الأفريقية قيودًا حادة على القدرات التكنولوجية، وبالتالي، فإن متطلبات توطين البيانات يمكن أن تثقل كاهل القدرة المحلية للبنية التحتية الرقمية الحالية (مثل مراكز البيانات الوطنية)، وهذا هو السبب في أنه من الضروري للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقييم تطبيق توطين البيانات على أساس التكلفة والعائد، مع دمج القيمة العامة، لضمان تسهيل الابتكار التكنولوجي مع عدم إثقال كاهل قدرة البنية التحتية المحلية. (الاتحاد الأفريقي - 2022)

تم تضمين القاعدة الأولى لتوطين البيانات في اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان ومنغوليا في عام 2015، ومنذ ذلك الحين، أدرج عدد متزايد من الاتفاقيات التجارية هذه القاعدة في إطار الفصل المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ومع ذلك، وعلى غرار القواعد المتعلقة بنقل البيانات عبر الحدود، اقتصر النطاق الحالي لقواعد توطين البيانات بموجب اتفاقيات التجارة الإقليمية أيضًا على حماية البيانات، مما يعطي الحاجة إلى التوفيق بين النهج المتباينة والتركيز على سيادة البيانات للدول.

وعمومًا، يمكن العثور على ثلاثة أنواع من البنود المتعلقة بتوطين البيانات في اتفاقيات التجارة الإقليمية القائمة، بما في ذلك الاتفاقيات ذات النطاق الأكثر شمولًا، مثل اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي أو شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة، وتشمل هذه الاتفاقيات بنودا تشير إلى الحق في التنظيم، وحظر استخدام متطلبات توطين البيانات كشرط لممارسة الأعمال التجارية في أراضي الدولة، والمعاملة غير التمييزية،[39] وعلى غرار القاعدة المتعلقة بالنقل عبر الحدود، تترك الشروط المحددة للموقع الإلزامي للمرافق الحاسوبية لتنظيمها على المستوى المحلي، وتفرض الخدمات المالية شرطًا منفصلاً لنقل البيانات، حيث قد تنطبق قيود معينة على تدفقات البيانات لحماية خصوصية السجلات الفردية أو سريتها، أو لأسباب احترازية، ولذلك، ترد أدناه أيضًا خيارات لهذا النوع من البنود.

(1) الاعتراف بحقوق التنظيم

الحق العام في التنظيم: تقر الدول الأطراف بأنه يجوز لكل دولة طرف أن يكون لها [متطلبات/تدابير تنظيمية] خاصة بها فيما يتعلق باستخدام مرافق الحوسبة أو تحديد موقعها، بما في ذلك [المتطلبات/التدابير التنظيمية] التي تسعى إلى ضمان أمن الاتصالات وسريتها. [40]

الحق في التنظيم بما يتماشى مع المصالح الأمنية الأساسية: ليس في هذه المادة ما يمنع دولة طرف من اعتماد أو الإبقاء على أي تدبير تعتبره ضروريًا لحماية مصالحها الأمنية الأساسية. [41]

الحق في التنظيم دون تمييز أو تقييد للتجارة: ليس في هذه المادة ما يمنع دولة طرف من اعتماد أو الإبقاء على تدابير تتعارض مع [حظر توطين البيانات في إقليم دولة طرف] تراها ضرورية لتحقيق هدف مشروع من أهداف السياسة العامة، شريطة أن يكون التدبير: (أ) لا يطبق بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو قيدًا مقنعًا على التجارة، [42]و (ب) لا يفرض قيودًا على استخدام أو موقع مرافق الحوسبة أكبر مما هو [ضروري/مطلوب] لتحقيق الهدف. [43]

---

[39] وتؤكد القاعدة غير التمييزية أيضًا على سلطة الطرف في التنظيم لخدمة أهداف السياسة العامة، وبالتالي، فإننا ندرج في هذا الدليل هذا النوع من البنود تحت نفس مجموعة "الحق في التنظيم".

[40] استنادًا إلى المادة 4.4.1، DEPA، المادة 12.14.1، RCEP، المادة 14.13.1، CPTPP، الفقرة 4، القسم باء-2-2، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[41] استنادًا إلى المادة 12.14.3 (ب)، RCEP، الفقرة 7، القسم باء-2-2، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[42] استنادًا إلى المادة 12.14.3 (أ)، RCEP

[43] استنادًا إلى المادة 4.4.3، DEPA، المادة 14.13.3، CPTPP، الفقرة 6، الفرع باء-2-2، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

(2) حظر توطين البيانات

لا يجوز لأي دولة طرف أن تشترط على شخص تشمله التغطية استخدام أو وضع مرافق حاسوبية في إقليم تلك الدولة الطرف كشرط لممارسة الأعمال التجارية في الولاية القضائية تلك الدولة الطرف. [44]

(3) موقع مرافق الحوسبة المالية لموردي الخدمات المالية المشمولين بالتغطية

[الخيار 1] **الاعتراف بالحاجة إلى الوصول إلى المعلومات من أجل التنظيم والإشراف الماليين**: تقر الدول الأطراف بأن الوصول الفوري والمباشر والكامل والمستمر من جانب السلطات التنظيمية المالية في الدولة الطرف إلى معلومات موردي الخدمات المالية المشمولين بالتغطية، بما في ذلك المعلومات التي تقوم عليها معاملات وعمليات هؤلاء الأشخاص، أمر بالغ الأهمية للتنظيم والإشراف الماليين، والاعتراف بالحاجة إلى إزالة أي قيود محتملة على القدرة على الوصول. [45]

[الخيار 2] **لا يشترط توطين البيانات وفق شروط**: لا يجوز لأي دولة طرف أن تشترط على مورد خدمات مالية مشمول بالتغطية استخدام أو وضع مرافق حوسبة للخدمات المالية في إقليم الدولة الطرف كشرط لممارسة الأعمال التجارية في ذلك الإقليم، ما دامت السلطات التنظيمية المالية للدولة الطرف، لأغراض تنظيمية وإشرافية، تتمتع بالوصول الفوري والمباشر والكامل والمستمر إلى المعلومات التي تتم معالجتها أو تخزينها في مرافق حوسبة الخدمات المالية التي يستخدمها مورد الخدمات المالية المشمول أو يحدد موقعها خارج أراضي الدولة الطرف. [46]

3.2.4. الهويات الرقمية

لا ترتبط الهوية الرقمية ارتباطًا وثيقًا بمسألة البيانات الشخصية فحسب، بل يمكن أن يكون لها أيضًا تأثير توزيعي كبير، ويعد ضمان حصول كل شخص على الهوية أحد أهداف التنمية المستدامة ، الهدف 16.9 - "توفير الهوية القانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد" بحلول عام 2030، وعلاوة على ذلك، يتيح تحديد الهوية الوصول إلى الفرص المالية والاقتصادية، والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، وما إلى ذلك (البنك الدولي - 2023)، ويمكن أن تدعم أنظمة الهوية الرقمية نظام الهوية الورقي المتأخر حاليًا، ويكتسب هذا الأمر أهمية أكبر في سياق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تضم ما يقرب من 500 مليون شخص، أو ما يقرب من نصف سكان العالم غير المسجلين.(البنك الدولي - 2023)

يعد بناء نظام الهوية الرقمية مهمة صعبة لأنها تتطلب معالجة كل من المخاطر المحتملة للخصوصية والشمولية والاستدامة لنظام الهوية التقليدي، فضلًا عن مخاطر الأمن السيبراني للنظام الرقمي؛ لذلك، يجب أن تكون الفروق الدقيقة في تصميم النظام وتشغيله داخل الحكومة (وبالتالي الحق في التنظيم في سياق الاتفاقية الإقليمية)، ومع ذلك، لضمان الفوائد الواسعة النطاق لنظام الهوية الرقمية، ينبغي التأكيد على الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية لأن ذلك يمكن أن يتيح التكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمي، وهذا أمر أكثر أهمية لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية من خلال حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال. (World Bank - 2023)(Kanwar - Reddy - Kedia - & Manish - 2022) [47] يدرك إطار الاتحاد الإفريقي للهويات الرقمية المتوافقة المتوافق وإطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي ذلك ويهدفان إلى تحقيق مستوى عال من قابلية التشغيل المتوافق والاتساق للهوية الرقمية وأنظمة البيانات في جميع أنحاء القارة؛ وبينما تقوم العديد من الدول الأفريقية بإدخال أنظمة تحديد الهوية الرقمية، لا تزال أنظمة تحديد الهوية الرقمية المنتشرة والقابلة للتشغيل المتوافق تمثل تحديًا اجتماعيًا واقتصاديًا كبيرًا في القارة، ولدعم الاعتراف المتبادل، سيكون إطار التشغيل المتوافق للهوية الرقمية أساسيًا في تسهيل توليد مجموعات البيانات التي يمكن أن تدعم تطوير الخدمات العامة والخاصة في أفريقيا.

تنعكس الاعتبارات المذكورة أعلاه على القواعد الحالية المتعلقة بالهويات الرقمية ضمن أطر الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وتؤكد بنود الهوية الرقمية عمومًا حق الدولة الطرف في التنظيم عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ المحلي لنظم الهوية الرقمية، مع تعزيز الآليات لدعم قابلية التشغيل المتوافق والاعتراف المتبادل بين الأطراف؛ لذلك يتم توفير الخيارات أدناه للبنود الخاصة ببنود الهوية الرقمية لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية.

---

[44] استنادًا إلى المادة 4.4.2، DEPA، المادة 19.12، USMCA، المادة 14.13.2، CPTPP، المادة 12.14.2، RCEP، الفقرة 5، الفرع باء-2-2، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[45] الفقرة 10، القسم باء-2-3، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[46] الفقرة 10، القسم باء-2-3، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[47] () المادة 4-2-1 من معاهدة أبوجا .

(1) التطلع إلى تعزيز قابلية التشغيل المتوافق لأنظمة الهوية الرقمية

واعترافًا بأن تعاون الدول الأطراف بشأن الهويات الرقمية، الفردية أو الاعتبارية، سيزيد من التوصيلية الإقليمية والعالمية، واعترافًا بأن كل دولة طرف قد يكون لها تطبيقات ونهج قانونية مختلفة للهويات الرقمية، تسعى كل دولة طرف إلى تعزيز قابلية التشغيل المتوافق بين أنظمتها الخاصة بالهويات الرقمية. [48]

(2) تدابير لتعزيز قابلية التشغيل المتوافق للهوية الرقمية

وتسعى الدول الأطراف إلى تيسير المبادرات الرامية إلى تعزيز هذا التوافق وقابلية التشغيل المتوافق [بين نظم الهوية الرقمية]، والتي قد تشمل ما يلي:

(أ) إنشاء أو صيانة أطر مناسبة لتعزيز قابلية التشغيل المتوافق تقنيًا أو المعايير المشتركة بين تنفيذ كل دولة طرف للهويات الرقمية

(ب) حماية مماثلة للهويات الرقمية توفرها الأطر القانونية لكل دولة طرف، أو الاعتراف بآثارها القانونية والتنظيمية، سواء منحت بصورة مستقلة أو بالاتفاق المتبادل

(ج) إنشاء أو صيانة أطر قارية ودولية أوسع [بشأن نظم الهوية الرقمية]

(د) تحديد وتنفيذ حالات الاستخدام للاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية

(هـ) تبادل المعارف والخبرات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بسياسات ولوائح الهوية الرقمية، والتنفيذ التقني ومعايير الأمن، وتشجيع استخدام الهويات الرقمية. [49]

(3) اجتزاء أهداف السياسة العامة

ولمزيد من اليقين، لا يوجد في هذه المادة ما يمنع الدولة الطرف من اعتماد أو الإبقاء على تدابير تتعارض مع [التدابير التي تعزز قابلية التشغيل المتوافق بين أنظمة الهويات الرقمية] لتحقيق هدف مشروع من أهداف السياسة العامة. [50]

3.2.5. البيانات الحكومية المفتوحة

البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة هما التطوران الرئيسيان اللذان يشكلان مسار الاقتصاد القائم على البيانات. البيانات الضخمة هي الأكثر فائدة، ولها قيمة اقتصادية واجتماعية أكبر، عندما تكون أيضًا مفتوحة (Gurin – 2014)، ويمكن للبيانات الحكومية المفتوحة، سواء كانت بيانات ضخمة أم لا، أن تسهم في بناء مجتمع شفاف، وبناء الثقة، والسماح باستخدام أكثر ذكاء للبيانات من خلال تمكين الأفراد والمنظمات وحتى الحكومات نفسها من الابتكار والتعاون بطرق جديدة (البنك الدولي2019 – ؛ HM Government – 2013)؛ على سبيل المثال، يمكن استخدام البيانات الحكومية في تطوير التطبيقات لتحسين الوصول إلى الخدمات المحلية واستخدامها، مثل النقل العام، وتقدر ماكينزي أن البيانات المفتوحة يمكن أن تساعد في إطلاق ما يصل إلى 5 تريليونات دولار من القيمة الاقتصادية سنويًا عبر سبعة قطاعات (التعليم، والنقل، والمنتجات الاستهلاكية، والكهرباء، والنفط والغاز، والرعاية الصحية، والتمويل الاستهلاكي).

يحث إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي على إنشاء مبادرات بيانات حكومية مفتوحة من قبل الوكالات الحكومية لدعم إنشاء أنظمة بيانات وطنية متكاملة وقابلة للتشغيل المتوافق، ويؤكد إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي على أنه "يجب إعطاء الأولوية لمعايير البيانات المفتوحة عند إنشاء البيانات العامة والاحتفاظ بها، فإنشاء بيانات تفي بهذه المعايير لا يحول دون وجود آليات المتراكبة للتحكم أو تقييد الوصول في فئات محددة من البيانات للأغراض القاهرة "، وفي الواقع، تم تنفيذ العديد من الابتكارات الناجحة القائمة على البيانات المفتوحة في أفريقيا لتحسين الأداء في مجالات الإنتاج الزراعي والاجتماعي والحوكمة والحصول على الأدوية.

ستستلزم البيانات المفتوحة تغييرات جوهرية في الجوانب القانونية والاجتماعية والتقنية (مثل التغيير في العقلية ونهج الحوكمة والإطار القانوني) (Open Data Handbook – 2023)، وعلاوة على ذلك، لا ينبغي افتراض أن ممارسة البيانات المفتوحة ستترسخ

---

[48] استنادًا إلى المادة 7.1، DEPA، المادة S-8.61 (1)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة.

[49] استنادًا إلى المادة 7.1، DEPA، المادة S-8.61 (2)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة.

[50] استنادًا إلى المادة 7.2، DEPA.

تلقائيًا في كل الحكومة، ومن المرجح أن تحدث مقاومة للتغيير، وفي هذه الحالة، ستفيد الدعوة وزيادة الوعي حول البيانات المفتوحة جميع الجهات المؤسسية الفاعلة. (Schalkwyk - Willmers - & Schonwetter - 2015)

ونتيجة لذلك، فإن معظم بنود البيانات الحكومية المفتوحة في اتفاقيات التجارة الإقليمية القائمة ضعيفة الإلزام على المستويات الثنائية، وهي تمثل بالفعل خطوة "مبتكرة حقًا وذات صلة كبيرة" في مجال الأنظمة المحلية لحوكمة البيانات، وعادة ما تغطي بنود البيانات الحكومية المفتوحة الاعتراف بالفوائد التي يمنحها وصول الجمهور إلى البيانات الحكومية واستخدامها، والمعايير الممكنة للبيانات الحكومية المفتوحة لدعم الوصول إليها واستخدامها، وتشجيع التعاون الثنائي/الإقليمي، ومجالات التعاون، ومن بين هذه المعايير، يمكن أن تدعم معايير البيانات الحكومية المفتوحة إنشاء أنظمة بيانات وطنية متكاملة وقابلة للتشغيل المتوافق لتعزيز اقتصاد بيانات قوي، على النحو المرغوب في إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي، وبناء على اعتبارات الممارسات الحالية، يوفر ما يلي بعض الخيارات لهذه الأنواع من بنود البيانات الحكومية المفتوحة لبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية.(Burri - 2021)

(1) تشجيع وصول الجمهور إلى البيانات الحكومية واستخدامها

تقر الدول الأطراف بأن تسهيل وصول الجمهور إلى البيانات الحكومية واستخدامها يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقدرة التنافسية والابتكار،[51] وتحقيقًا لهذه الغاية، فإن الدول الأطراف [تشجع/تسعى جاهدة/يتعين عليها] توسيع نطاق تغطية هذه البيانات، وذلك مثلا من خلال المشاركة والتشاور مع أصحاب المصلحة المهتمين.[52]

(2) معايير البيانات الحكومية المفتوحة

وبقدر ما تختار الدولة الطرف إتاحة البيانات الحكومية رقميًا لاطلاع الجمهور واستخدامها، [تسعى الدولة الطرف إلى/يتعين عليها]، بالقدر الممكن عمليًا، ضمان أن تكون تلك البيانات:

(أ) متاحة في شكل مفتوح ومقروء آليا

(ب) يمكن البحث عنها واسترجاعها واستخدامها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها

(ج) يتم تحديثها، حسب الاقتضاء، وفي الوقت المناسب

(د) مصحوبة ببيانات وصفية تستند إلى أقصى حد ممكن على تنسيقات شائعة الاستخدام تسمح للمستخدم بفهم البيانات واستخدامها

(هـ) متاحة في تنسيق يمكن أن يشغل حيزًا مع واجهات برمجة تطبيقات موثوقة وسهلة الاستخدام ومتاحة مجانا ("APIs")

(هـ) متاحة بشكل عام بدون تكلفة أو تكلفة معقولة للمستخدم

(و) يمكن استخدامها لأغراض تجارية وغير تجارية، بما في ذلك في عملية إنتاج منتج أو خدمة جديدة[53]

(3) تشجيع التعاون لتسهيل استخدام البيانات الحكومية

[تسعى الدول الأطراف إلى/يتعين عليها] التعاون في المسائل التي تيسر وتوسع نطاق وصول الجمهور إلى البيانات الحكومية واستخدامها، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات بشأن الممارسات والسياسات، بهدف تشجيع تنمية التجارة الإلكترونية وإيجاد فرص تجارية، ولا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.[54]

(4) مجالات التعاون

ويجوز أن يشمل التعاون بموجب هذه المادة أنشطة مثل:

---

[51] استنادًا إلى المادة 19.18.1، USMCA، المادة 9.5.1، DEPA، المادة H-8.61 (1)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة.

[52] الفقرة 2، القسم باء-4-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[53] مجمعة من عدة نصوص للمادة H-8.61 (2)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة، الفقرتان 3 و4، القسم باء-4-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[54] استنادًا إلى المادة H-8.61 (3)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة، المادة 9.5.3، DEPA، المادة 19.18.3، USMCA، الفقرة 5، القسم باء-4-1، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

(أ) الاشتراك في تحديد القطاعات التي يمكن فيها استخدام مجموعات البيانات المفتوحة، ولا سيما تلك ذات القيمة العالمية، لتيسير نقل التكنولوجيا وتكوين المواهب والابتكار، ضمن جملة أمور

(ب) تشجيع استحداث منتجات وخدمات جديدة تستند إلى مجموعات البيانات المفتوحة

(ج) تعزيز استخدام وتطوير نماذج ترخيص البيانات المفتوحة في شكل تراخيص عامة موحدة متاحة على الإنترنت، مما يسمح لأي شخص بالوصول إلى البيانات المفتوحة واستخدامها وتعديلها وتبادلها بحرية لأي غرض تسمح به قوانين ولوائح الدول الأطراف، والتي تعتمد على أشكال البيانات المفتوحة.[55]

3.2.6. الابتكار القائم على البيانات

أدى التقدم التكنولوجي الذي تم تضمينه في المجتمع الحديث إلى ظهور مجموعات بيانات أكثر وأفضل للاستخدام والتحليل، والتي بدورها تدعم اتخاذ قرارات أفضل في كل من القطاعين العام والخاص، وعلاوة على ذلك، يمكن أيضًا استخدام البيانات لدعم المزيد من الابتكار، كما هو الحال في تعلم الآلة والأتمتة والذكاء الاصطناعي (Borne – 2021)، وإلى جانب الفرص التي أتاحها تطبيق الذكاء الاصطناعي على مجموعة واسعة النطاق من البيانات ، كانت هناك مخاوف متزايدة بشأن آثارها الاجتماعية والاقتصادية، ومن هذه المخاوف الفقدان المحتمل للوظائف، ، وتوسيع الاحتكار مع الوصول الحصري إلى التكنولوجيا، وحقوق الإنسان الأساسية، وتأثيرات الاستقرار السياسي وأيضًا المخاوف الأخلاقية المتعلقة بأخطاء الخوارزميات والتحيز(Bossmann؛Mittelstadt – 2021 – 2016؛ تحالف أفريقيا الذكية - 2021؛ Adams – 2022)[56] وربما بسبب هذه المخاوف، فضلًا عن حقيقة أن الدول تمر بمراحل مختلفة من تطوير الابتكار القائم على البيانات، فإن بنود الابتكار القائم على البيانات في الأطر الإقليمية والثنائية الحالية يتم تأطيرها في الغالب على أنها "أفضل المساعي" والتعاون، دون أن تكون ملزمة قانونًا (كما هو موضح أدناه)، وفي أفريقيا، يسلط إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي الضوء أيضًا على الأهمية السياسية للتنظيم الاقتصادي اللازم لمعالجة التوزيع غير المتكافئ للفرص المتعلقة بإنشاء قيمة البيانات والابتكار.(الاتحاد الأفريقي - 2022)

وفي حين أنه من المتوقع أن يقود القطاع الخاص، باعتباره القطاع الأكثر مرونة ونشاطًا، الكثير من التقدم، فإن للحكومات دورًا مهما في دعم الابتكار القائم على البيانات من أجل النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة، وعلى وجه الخصوص، تلعب الحكومات دورًا هامًا في جمع البيانات ونشرها، وإنشاء الأطر القانونية المناسبة لتعزيز تبادل البيانات، وزيادة الوعي العام بأهمية تبادل البيانات، ويوصي إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي بإنشاء "منتدى سنوي للابتكار في مجال البيانات لأفريقيا ليكون بمثابة منصة للمناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتسهيل التبادلات بين الدول، وزيادة وعي واضعي السياسات بقوة البيانات كمحرك للاقتصاد الرقمي اليوم"، وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات تعاونية بين جميع أصحاب المصلحة والحكومات والشركات على حد سواء لتوجيه الاقتصاد المبتكر القائم على البيانات إلى الأمام. (Castro & Korte - 2013)

وينعكس نفس المفهوم في هيكل بنود الابتكار القائم على البيانات في اتفاقيات التجارة الإقليمية، وبشكل عام، تقر بنود الابتكار القائم على البيانات بدور البيانات والابتكار القائم على البيانات في الاقتصاد وتدعو إلى أنشطة تعاونية لدعم الابتكار في مجال البيانات، وتجدر الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة، كما هو الحال في المجالات الأخرى ذات الصلة بالبيانات، ونظرًا لاختلاف النهج المتبعة في حوكمة البيانات، فإن الالتزامات المتعلقة بالابتكار في مجال البيانات تبذل أساسًا في أفضل المساعي، وبناء على اعتبارات الممارسات الحالية، يوفر ما يلي بعض الخيارات لبنود الابتكار في مجال البيانات في بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية.

(1) التعرف على دور البيانات في الاقتصاد :

[الخيار 1] تقر الدول الأطراف بأن الرقمنة واستخدام البيانات يعززان النمو الاقتصادي.[57]

[الخيار 2] تدرك الدول الأطراف أن تدفقات البيانات عبر الحدود ومشاركتها تمكن من الابتكار القائم على البيانات.

(2) الاعتراف بالحاجة إلى بيئة وآليات تمكينية للابتكار في مجال البيانات

---

[55] المادة 9.5، DEPA.

[56] هذا الموضوع خارج نطاق هذا الدليل، ولن يتم استكشافه هنا حيث تم تناوله في مبادرات أفريقية أخرى، مثل الاستراتيجية القارية للاتحاد الأفريقي للذكاء الاصطناعي (الاتحاد الأفريقي - الذكاء الاصطناعي) لأفريقيا، والتي هي قيد التطوير، أو مخطط الذكاء الاصطناعي لأفريقيا، الذي تم تطويره بشكل مشترك من قبل تحالف إفريقيا الذكية وحكومة جنوب إفريقيا. (أودا -نيباد – 2023) (تحالف أفريقيا الذكية - 2021)

[57] المادة I-8.61 (1)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة.

[الخيار 1] لدعم نقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية وتعزيز الابتكار القائم على البيانات، تدرك الدول الأطراف الحاجة إلى تهيئة بيئة تمكن التجريب والابتكار وتدعمهما وتؤدي إليهما، بما في ذلك من خلال استخدام البيئة التجريبية التنظيمية حيثما ينطبق ذلك.[58]

[الخيار 2] تقر الدول الأطراف بأنه يمكن تعزيز الابتكار في سياق صناديق البيانات التنظيمية التجريبية حيث يتم تبادل البيانات، بما في ذلك المعلومات الشخصية، بين الشركات وفقًا للقوانين واللوائح الخاصة بالدول الأطراف.[59]

[الخيار 3] تقر الدول الأطراف بأن آليات تبادل البيانات، مثل أطر مشاركة البيانات الموثوقة واتفاقيات الترخيص المفتوحة، تيسر تبادل البيانات وتعزز استخدامها في البيئة الرقمية من أجل: (أ) تشجيع الابتكار والإبداع؛ و(ب) تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و(ج) تيسير نشر المعلومات والمعارف والتكنولوجيا والثقافة والفنون؛ و(د) تعزيز المنافسة وفتح الأسواق وكفاءتها. [60]

(3) التعاون في مجال الابتكار في مجال البيانات

تسعى الدول الأطراف إلى دعم الابتكار في مجال البيانات من خلال:[61]

(أ) التعاون في مشاريع مشاركة البيانات، بما في ذلك المشاريع التي يشارك فيها الباحثون والأكاديميون والصناعة، باستخدام مجالات الحماية التنظيمية حسب الاقتضاء لبيان فوائد نقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية [62]

(ب) التعاون على وضع سياسات ومعايير لتنقل البيانات، بما في ذلك إمكانية نقل بيانات المستهلك

(ج) مشاركة نهج السياسات والممارسات الصناعية المتعلقة بمشاركة البيانات، مثل الصناديق الاختبار للبيانات.[63]

3.2.7. الشمول الرقمي

يعرف الشمول الرقمي بأنه "وصول عادل وهادف وآمن لاستخدام وقيادة وتصميم التقنيات والخدمات الرقمية والفرص المرتبطة بها للجميع في كل مكان" (الأمم المتحدة – 2023)، ويمكن القول إنه من المناسب مناقشة الشمول الرقمي في سياق القضايا المتعلقة بالبيانات، حيث يمثل الشمول الرقمي تحديًا ونتيجة متوقعة للاقتصاد القائم على البيانات، وتؤكد الأمم المتحدة على أهمية عوامل الوصول والقدرة على تحمل التكاليف والمشاركة للمساهمة في الشمول الرقمي (الأمم المتحدة – 2023)، وهذه العوامل مترابطة لأن الوصول والقدرة على تحمل التكاليف سيوفران الوسائل للأفراد ليتمكنوا من المشاركة وجعل أصواتهم مسموعة.

في سياق أفريقيا، يعد ضمان الشمول الرقمي أكثر أهمية لضمان قدرة القارة على جني فوائد الاقتصاد القائم على البيانات، وتقدر مؤسسة التمويل الدولية وجوجل أن اقتصاد الإنترنت في أفريقيا لديه القدرة على الوصول إلى 180 مليار دولار بحلول عام 2025 و712 مليار دولار بحلول عام 2050 (Google & IFC -2020)، وفي الواقع، تؤكد استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030) وإطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي على الشمول العادل كشرط مهم لاقتصاد البيانات، ومع ذلك، من أجل تحقيق هذه الإمكانات، تحتاج القارة إلى التغلب على العديد من التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والموارد البشرية والإطار التنظيمي.

وتهدف بنود الشمول الرقمي في الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى التصدي لبعض التحديات في مجال النفاذ والمشاركة في الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات من خلال نهج تعاوني بالأساس، ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ومعالجة الحواجز التي تحول دون الوصول، وتطوير المهارات الرقمية؛ علاوة على ذلك، ومن أجل تحسين سياسات الرصد والتوجيه نحو الشمول الرقمي، يتم التأكيد أيضًا على دور جمع البيانات في أشكال مصنفة لتوفير أساس مدعوم بالأدلة في صياغة السياسات التي تدعم الشمول الرقمي.

بناء على اعتبارات الممارسات الحالية، يعطي ما يلي بعض الخيارات لبنود الابتكار في مجال البيانات في بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية.

---

[58] المادة 8.61-I (2)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة.

[59] استنادًا إلى المادة 9.4.1، DEPA.

[60] استنادًا إلى المادة 9.4.2، DEPA.

[61] المادة 8.61-I (3)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة.

[62] يمكن العثور على حكم مماثل في المادة 9.4.3، DEPA.

[63] يمكن تعريف الثقة في البيانات على أنها آلية مضيف تدير بيانات شخص ما نيابة عنه. انظر (Artyushina، 2021).

(1) إدراك أهمية الشمول الرقمي

تقر الدول الأطراف بأهمية الشمول الرقمي لضمان حصول جميع الأشخاص والشركات على ما يحتاجون إليه للمشاركة في الاقتصاد الرقمي والمساهمة فيه والاستفادة منه.[64]

تقر الدول الأطراف بأهمية توسيع وتيسير الفرص في الاقتصاد الرقمي من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة في الاقتصاد الرقمي، وأن ذلك قد يتطلب نهجًا مصممة خصيصًا يتم تطويرها بالتشاور مع الأشخاص الاعتباريين والأفراد والمجموعات الأخرى التي تواجه مثل هذه الحواجز بشكل غير متناسب، بما في ذلك بين الشعوب الأصلية والنساء وسكان الريف والفئات الاجتماعية والاقتصادية الأقل حظًا.[65]

(2) مجالات التعاون لدعم الشمول الرقمي

وتحقيقا لهذه الغاية، تتعاون الدول الأطراف في المسائل المتعلقة بالشمول الرقمي، بما في ذلك مشاركة المرأة وسكان الريف والفئات الاجتماعية والاقتصادية الأقل حظًا والشعوب الأصلية في الاقتصاد الرقمي، ويمكن أن يشمل التعاون ما يلي:

(أ) تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما في ذلك تبادل الخبراء، فيما يتعلق بالشمول الرقمي

(ب) تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للمساعدة على ضمان مشاركة منافع الاقتصاد الرقمي على نطاق أوسع

(ج) تحديد ومعالجة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى فرص الاقتصاد الرقمي

(د) وضع برامج لتعزيز مشاركة جميع الفئات في الاقتصاد الرقمي

(هـ) تحسين المهارات الرقمية والوصول إلى أدوات الأعمال التجارية عبر الإنترنت

(و) تعزيز حماية العمال الذين يشاركون في التجارة الرقمية أو يدعمونها

(ز) مشاركة وتبادل أساليب وإجراءات جمع البيانات المصنفة، واستخدام المؤشرات، وتحليل الإحصاءات المتعلقة بالمشاركة في الاقتصاد الرقمي

(ح) تبادل أفضل الممارسات، والتعاون بشأن مبادرات بناء القدرات، والمشاركة النشطة في المحافل الدولية، وتعزيز مشاركة الدول في وضع قواعد التجارة الرقمية على الصعيد العالمي والمساهمة فيها

(ط) المجالات الأخرى التي تتفق عليها الدول الأطراف معًا.[66]

(3) آلية التعاون

يمكن الاضطلاع بأنشطة التعاون المتعلقة بالشمول الرقمي من خلال التنسيق، حسب الاقتضاء، بين الوكالات والشركات والنقابات العمالية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية التابعة للدول الأطراف، من بين جهات أخرى.[67]

3.2.8. التعاون

في حين تمت تغطية الإجراءات التعاونية في بعض البنود المذكورة أعلاه، فإن هناك خيارًا لوجود بنود منفصلة تشمل جميع المجالات التي تدعم الأهداف الأكبر لتنمية التجارة الرقمية، بما في ذلك قضايا البيانات؛ وكما نوقش بالأعلى، تظل حوكمة البيانات مجالًا ذا حساسية من مجالات السياسة، خاصة بالنسبة للبيانات الشخصية، وبالتالي، فهي تدعو إلى اتباع نهج معقول للتوفيق بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة؛ علاوة على ذلك، يعد أمن البيانات وبناء الثقة عنصرين مهمين في إقناع الشركات والأفراد بالمشاركة في الاقتصاد الرقمي. وفي حين أن الحلول التكنولوجية تعطي الإجابة على أمن البيانات، فإن بناء الثقة يتطلب نهجًا تدريجيًا قائما على التعاون وزيادة الوعي.

---

[64] استنادًا إلى المادة 11.1.1، DEPA.

[65] الموحدة على أساس المادة 11.1.2، DEPA، المادة P-8.61 (1)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة.

[66] استنادًا إلى المادة 11.1.3، DEPA، المادة P-8.61 (2) و (4)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة.

[67] استنادًا إلى المادة 11.1.4، DEPA، المادة P-8.61 (3)، شراكة الاقتصاد الرقمي بين المملكة المتحدة وسنغافورة.

وترد البنود التعاونية عادة في شكل التزامات "أفضل المساعي" في جميع اتفاقيات التجارة الإقليمية، كما هو مبين في استخدام عبارة "تسعى الأطراف إلى []." وهذا يدل على ضعف الخصائص الملزمة لهذا النوع من البنود، والاعتماد على الأطراف في تنفيذ الأنشطة المتوقعة في البنود، والمتغيرات بين مختلف اتفاقيات التجارة الإقليمية في هذا النوع من البنود هي مجالات التعاون المحددة في الاتفاقية، وآلية التعاون، وفيما يلي تجميع لمجالات التعاون الموجودة في الاتفاقيات التجارية الأكثر شمولًا التي يوجد بها فصل/بنود للتجارة الرقمية لوضعها في الاعتبار في بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية، ويمكن للدول الأطراف بعد ذلك أن تضيف أو تحذف المجالات التي تراها مناسبة لتطلعاتها.

(1) مجالات التعاون

تسعى الدول الأطراف إلى:

(أ) تبادل المعلومات ومشاركة الخبرات بشأن الأنظمة والسياسات والإنفاذ والامتثال فيما يتعلق بحماية المعلومات الشخصية بهدف تعزيز الآليات الدولية القائمة للتعاون في إنفاذ القوانين التي تحمي الخصوصية

(ب) التعاون ومواصلة الحوار بشأن تعزيز وتطوير الآليات التي تعزز قابلية التشغيل القاري المتوافق لنظم الخصوصية

(ج) القيام، من خلال مبادرات التعاون الدولي عبر الحدود، بتعزيز استحداث آليات لمساعدة المستخدمين على تقديم شكاوى عبر الحدود فيما يتعلق بحماية المعلومات الشخصية[68]

(د) الاشتراك في تحديد القطاعات التي يمكن فيها استخدام مجموعات البيانات المفتوحة، ولا سيما تلك ذات القيمة العالمية، لتيسير نقل التكنولوجيا وصياغة المواهب والابتكار، ضمن جملة أمور

(هـ) تشجيع استحداث منتجات وخدمات جديدة تستند إلى مجموعات البيانات المفتوحة

(ج) تعزيز استخدام وتطوير نماذج ترخيص البيانات المفتوحة في شكل تراخيص عامة موحدة متاحة على الإنترنت، مما يسمح لأي شخص بالوصول إلى البيانات المفتوحة واستخدامها وتعديلها ومشاركتها بحرية لأي غرض تسمح به قوانين ولوائح الدول الأطراف، والتي تعتمد على أشكال البيانات المفتوحة.[69]

(2) آلية التعاون

على الدول الأطراف [أن تُنشئ/تضع في اعتبارها إنشاء] [منتدى/فريق تقني عامل/لجنة فرعية في إطار لجنة التجارة الرقمية/خيارات أخرى للآلية التعاونية] لمعالجة أي من القضايا المذكورة أعلاه أو أي مسألة أخرى تتعلق بعمليات هذا الفصل.[70]

3.2.9. استثناءات عامة

إلى جانب خلق بيئة مواتية للابتكار والتكنولوجيا الرقمية، تشمل المهام الأساسية الأخرى للحكومات تعزيز وحماية الصحة العامة وسلامة المستهلك والأخلاق العامة والنظام العام والأمن القومي وما إلى ذلك، ومن أجل حماية وتعزيز هذه القيم والمصالح المجتمعية، تحتفظ الحكومات عادة بسلطة اعتماد تشريعات أو اتخاذ تدابير أخرى لا تتسق مع الالتزامات المذكورة أعلاه. وغالبًا ما يتم النص عليها بموجب بند "الاستثناءات العامة" في الاتفاقيات التجارية، والتي لها قابلية للتطبيق عبر الاتفاقية بأكملها أو فصل معين.

[الخيار 1] **إدراج اتفاقية الاستثناءات العامة لاتفاقية الجات (**GATT **) والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (**GATS**)**: لأغراض هذه الاتفاقية، تنطبق المادة العشرون من الاتفاقية العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) لعام 1994 ومذكرتها التفسيرية والمادة الرابعة عشرة من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الوارد في المرفق 1 ب من اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى الحد الذي ينطبق عليه ذلك، وتحقيقًا لهذه الغاية، تدرج البنود المذكورة أعلاه في هذه الاتفاقية وتصبح جزءًا لا يتجزأ منها، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، وتتفق الدول الأطراف كذلك على أنه، بالنظر إلى التحديات التي تفرضها الطبيعة العالمية للإنترنت، فإن هذه الاتفاقية لا تمنع الأعضاء من اعتماد أو الإبقاء على أي تدابير لأغراض ضمان الأمن السيبراني، وحماية السيادة على الفضاء السيبراني، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لمواطنيها والأشخاص الاعتباريين والمنظمات الأخرى، وتحقيق أهداف السياسة

[68] استنادًا إلى المادة 19.14، USMCA (جزئيا).

[69] استنادًا إلى المادة 9.5.4، DEPA.

[70] استنادًا إلى المادة 19.14، USMCA.

العامة المشروعة الأخرى، شريطة ألا تطبق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييدًا مقنعًا للتجارة، وأن تكون مجرد ضرورية لتحقيق الأهداف.[71]

[الخيار 2] **تحديد الاستثناءات**: رهنًا باشتراط عدم تطبيق هذه التدابير بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر بين الدول التي تسود فيها ظروف مماثلة، أو تقيدًا مقنعًا للتجارة ونقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية، ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يمنع اعتماد أو إنفاذ أي دولة طرف للتدابير: (أ) الضرورية لحماية الآداب العامة أو للحفاظ على النظام العام؛ (ب) الضرورية لضمان فرض ضرائب مباشرة أو تحصيلها على نحو منصف أو فعال فيما يتعلق بالتجارة بالوسائل الإلكترونية؛ (ج) الضرورية لضمان الامتثال للقوانين أو اللوائح التي لا تتعارض مع بنود هذه الاتفاقية بما في ذلك تلك المتعلقة بما يلي: (1) منع الممارسات الخادعة والاحتيالية؛ (2) حماية خصوصية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة ونشر البيانات الشخصية وحماية سرية السجلات والحسابات الفردية، و(3) السلامة.[72]

3.2.10. تجنب النزاعات وتسويتها

يمكن للدول الأطراف أن تختار تطبيق أو عدم تطبيق آلية تسوية النزاعات (DSM) على بنود البيانات، وبروتوكول التجارة الرقمية بأكمله، وتختلف قابلية تنفيذ بنود البيانات اعتمادًا على الطريقة التي يتم بها تنظيم بنود البيانات بالاقتران مع قابلية تطبيق آلية تسوية النزاعات، ويوضح شكل 9 أدناه المستوى المختلف لقابلية إنفاذ بنود الاتفاقيات التجارية الإقليمية بترتيب تصاعدي. فعلى سبيل المثال، سيكون البند الذي يتضمن لغة تطلعية (على سبيل المثال، "على" الدول الأطراف، و"تسعى إلى"، و"تحاول أن"، وما إلى ذلك) أقل إلزامًا للدول الأطراف من البند الذي يتضمن لغة أكثر التزامًا (على سبيل المثال، "يتعين على الدول الأطراف"، و "تلتزم بـ "، و "لا يجوز التقاعس عن"، وما إلى ذلك)، وتكون البنود التي تخضع آلية تسوية النزاعات أكثر قابلية للتنفيذ من البنود التي لا [تخضع لآلية تسوية النزاعات]، وهذا يتطلب قراءة البنود في سياقها وفيما يتعلق بالبنود/الفصول الأخرى من الاتفاقية.

ولكل اتفاقية من اتفاقيات التجارة الإقليمية الحالية نهج مختلف إزاء آلية تسوية النزاعات فيما يتعلق ببنود البيانات فعلى سبيل المثال، تستبعد الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حاليًا جميع المسائل الناشئة بموجب فصل التجارة الإلكترونية من تسوية النزاعات، ومن ناحية أخرى، يوفر الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة العابرة للمحيط الهادي فترة انتقالية لأعضاء محددين للسماح لهم بوقت "سماح" لتعديل اللوائح المحلية، وتوفر اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي إطارًا كاملًا لتجنب النزاعات وحلها في فصل التجارة الرقمية، بما في ذلك جميع الخطوات الإجرائية لإجراءات الوساطة والتحكيم؛ غير أن آلية تسوية النزاعات تستبعد صراحة تطبيقها على بعض البنود "الحساسة"، بما في ذلك نقل المعلومات عبر الحدود بالوسائل الإلكترونية وموقع المرافق الحاسوبية.

وعند تطبق آلية تسوية النزاعات، كثيرًا ما تسمح بنود آلية تسوية النزاعات بتطبيق آلية متعددة المستويات لتسوية النزاعات، حيث تنتقل الأطراف خطوة بخطوة من خلال عملية متعددة الطبقات لتسوية النزاعات، وتبدأ العملية عادة بالمشاورات الثنائية، تليها طرق بديلة أخرى لتسوية النزاعات (ADR)، وتنتهي بالتحكيم/الإحالة إلى لجنة إما ببند ملزم أو تقرير غير ملزم عن النتائج، وفيما يلي الخيارات المختلفة لتطبيق آلية تسوية النزاعات على بنود البيانات، وكذلك لبروتوكول التجارة الرقمية، وحيثما يتم اختيار آلية تسوية النزاعات للتنفيذ (الخيار 3 من نوع البند 1)، يمكن الرجوع إلى أنواع أخرى من البنود (من البند 2 فصاعدًا) للنظر فيها، ويرد أيضًا بند بشأن هدف آلية تسوية النزاعات للتأكيد على أن الحلول المتفق عليها بصورة متبادلة هي أفضل نتيجة ممكنة ينبغي أن توجه عمل جميع الدول الأطراف في حالة نشوء أي مسألة خلاف أثناء تنفيذ الاتفاق.

شكل 9. مثال على مستويات إنفاذ البنود

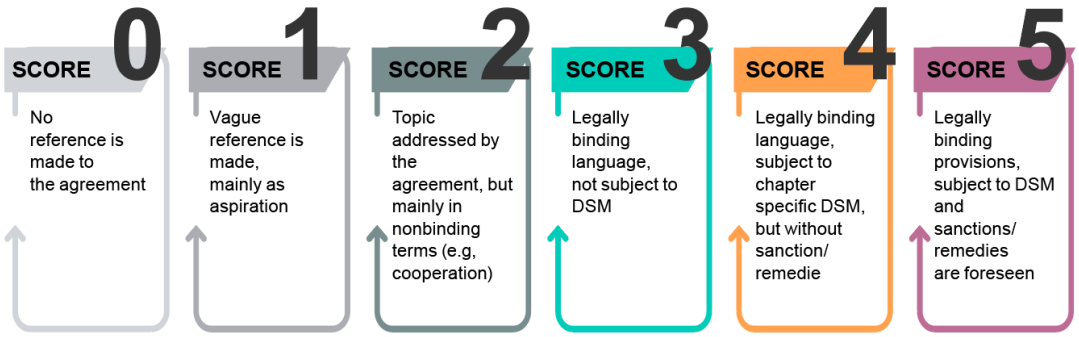

[71] استنادًا إلى المادة 6، المرفق 1: النطاق والبنود العامة، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

[72] استنادًا إلى المادة 6، المرفق 1: النطاق والبنود العامة، مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية.

المصدر: استنادًا إلى (بيكر- 2022) (بيكر - 2021)

(1) إمكانية تطبيق آلية تسوية النزاعات:

[الخيار 1] **الاستثناء من آلية تسوية النزاعات**: لا يجوز لأي دولة طرف أن تلجأ إلى تسوية النزاعات بموجب الفصل [بيان الفصل رقم.] (تسوية النزاعات) عن أي مسألة تنشأ بموجب هذا الفصل.[73]

[الخيار 2] **آلية مراجعة مدمجة لإدراج بنود البيانات في إطار آلية تسوية النزاعات**: كجزء من أي مراجعة عامة لهذه الاتفاقية، تراجع الدول الأطراف تطبيق الفصل المتعلق بتسوية النزاعات على هذا الفصل <تحديد رقم الفصل> [التجارة الرقمية، بما في ذلك توفير البيانات]، وبعد الانتهاء من المراجعة، ينطبق فصل تسوية النزاعات على هذا الفصل بين الأطراف التي وافقت على تطبيقه.[74]

[الخيار 3] **تطبيق آلية تسوية النزاعات محددة لفصول التجارة الرقمية (بما في ذلك بنود البيانات) /آلية عامة بتسوية النزاعات:** باستثناء <تحديد البنود التي سيتم استثناؤها من تسوية النزاعات، إن وجدت>، تنطبق آلية تسوية النزاعات المنصوص عليها في <حدد الملحق/الفصل الخاص بتسوية النزاعات> على ما يلي:

(أ) فيما يتعلق بتجنب أو تسوية النزاعات بين الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية؛ أو

(ب) عندما ترى دولة طرف أن تدبيرًا فعليًا أو مقترحًا لدولة طرف أخرى يتعارض أو سيكون غير متسق مع التزام منصوص عليه في هذه الاتفاقية، أو أن دولة طرفاً أخرى قد تخلفت عن الوفاء بالتزام يندرج تحت هذه الاتفاقية.[75]

(2) الأهداف

تسعى الدول الأطراف في جميع الأوقات إلى الاتفاق على تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية، وتبذل قصارى جهدها، من خلال التعاون والمشاورات، للتوصل إلى حل مرض للطرفين لأي مسألة قد تؤثر على نفاذها.

الهدف من هذا [الفصل/البند المتعلق بتجنب المنازعات وتسويتها] هو توفير عملية فعالة وشفافة وذات كفاءة للتشاور وتسوية النزاعات بين الدول الأطراف فيما يتعلق بحقوقها والتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

(3) الفترة الانتقالية لبعض الدول الأطراف

<تحديد الدولة الطرف/الدولة الأطراف> لا تخضع لتسوية النزاعات بموجب الفصل <حدد رقم الفصل> (تسوية النزاعات) فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب المادة <حدد رقم المادة> لمدة <حدد عدد السنوات الانتقالية> بعد تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة <حدد الدولة الطرف/الدولة الأطراف>.[76]

(4) التشاور

في حال نشوء أي خلافات بين الدول الأطراف بشأن تفسير وتطبيق هذا الفصل، تجري الدول الأطراف المعنية أولًا مشاورات بحسن نية وتبذل قصارى جهدها للتوصل إلى حل مرض للطرفين، ويجوز للدولة الطرف (الدولة الطرف الطالبة)، في أي وقت، أن تطلب إجراء مشاورات مع دولة طرف أخرى (الدولة الطرف المجيبة) بشأن أي مسألة تنشأ بموجب هذا الفصل، وذلك بتوجيه طلب كتابي إلى جهة الاتصال التابعة للدولة الطرف المجيبة، وفي حالة فشل المشاورات في حل الخلافات، يجوز لأي دولة طرف تشارك في المشاورات أن تحيل المسألة إلى [الإطار المؤسسي للاتفاق][77] .

(5) المساعي الحميدة والمصالحة

يجوز للدول الأطراف أن تتفق في أي وقت على القيام طوعًا بأي طرق بديلة لتسوية النزاعات، مثل المساعي الحميدة أو المصالحة، وتكون الإجراءات التي تنطوي على مساعي حميدة أو مصالحة سرية ولا تخل بحقوق الطرفين في أي إجراءات أخرى، ويجوز للدول الأطراف المشاركة في الإجراءات بمقتضى هذه المادة [المساعي الحميدة المصالحة] أن تعلق تلك الإجراءات أو تنهيها في أي وقت،

[73] استنادًا (جزئيا) إلى المادة 12.17.3، RCEP.

[74] استنادًا (جزئيا) إلى المادة 12.17.3، RCEP.

[75] مقتبس من المادة 14.3، DEPA.

[76] استنادًا إلى المادة 14-18، CPTPP.

[77] استنادًا (جزئيا) إلى المادة 12.17.2، RCEP.

وإذا اتفقت الدولتان الطرفان المتنازعتان، يجوز أن تستمر المساعي الحميدة أو المصالحة أثناء سير النزاع لحله أمام هيئة تحكيم منشأة بموجب المادة <حدد رقم المادة < (هيئات التحكيم).[78]

(6) التحكيم/اللجنة

إذا أخفقت الدول الأطراف المتشاورة في حل المسألة في موعد لا يتجاوز <مع بيان عدد الأيام> الأيام بعد تاريخ تلقي طلب التشاور، يجوز للدولة الطرف الطالبة أن تطلب إنشاء [هيئة/ لجنة تحكيم] بمقتضى المادة <تبين رقم المادة> (إنشاء [هيئة /لجنة تحكيم])، و، كما هو منصوص عليه في الفصل <مع الإشارة إلى رقم الفصل> (تسوية النزاعات).

(7) اختيار جهة الاختصاص

إذا نشأ نزاع بشأن أي مسألة تندرج تحت هذه الاتفاقية وتحت اتفاقية تجارية دولية أخرى تكون الدول الأطراف المتنازعة أطرافًا فيها، بما في ذلك اتفاقية منظمة التجارة العالمية، جاز للدولة الطرف الشاكية أن تختار جهة الاختصاص التي تسوي فيها النزاع، وحالما تطلب الدولة الطرف الشاكية إنشاء لجنة أو هيئة تحكيم أخرى أو إحالتها إلى مسألة بموجب اتفاقية [كما ذكر أعلاه]، تستخدم جهة الاختصاص المختارة لاستبعاد محافل أخرى.[79]

قراءات أخرى

- مشروع النص التفاوضي لمفاوضات التجارة الإلكترونية لمنظمة التجارة العالمية. INF/ECOM/62/Rev.2. 8 سبتمبر 2021.
- اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي (DEPA) بين نيوزيلندا وشيلي وسنغافورة.
- اتفاقية الاقتصاد الرقمي (DEA) بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية سنغافورة.
- الفصل 14 (التجارة الإلكترونية)، الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادي.
- الفصل 19 (التجارة الرقمية)، الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة المكسيكية وكندا (USMCA).
- الباب الثالث (التجارة الرقمية)، اتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.
- القسم و (التجارة الإلكترونية)، الفصل 8 (الخدمات والمؤسسات والتجارة الإلكترونية)، اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وسنغافورة.
- الفصل 12 (التجارة الإلكترونية)، الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.
- بوري، م. (محرر). (2021). Big Data and Global Trade Law. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج. doi:10.1017/9781108919234

[78] استنادًا إلى المادة 14.4، DEPA.

[79] استنادًا إلى المادة 14.7، DEPA.

3.3 إرشادات توجيهية للمفاوضين بشأن النظر في بنود البيانات في بروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن التجارة الرقمية

3.3.1. الإطار المؤسسي العام

النهج العام

لكل دولة من الدول نماذج مختلفة من الأطر المؤسسية لتفويض مسؤولية الوزارة الرائدة المسؤولة عن المفاوضات التجارية والوزارات التنفيذية الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، في حين أن بعض الدول تعين وزارة الخارجية لتكون الوزارة الرائدة، مستفيدة من شبكتها العالمية ومهاراتها الدبلوماسية، فإن البعض الآخر يكلف وزارة التجارة بالاستفادة من معرفتها المتخصصة بالتجارة، وفيما يتعلق ببنود البيانات (بما في ذلك حماية البيانات، وتدفق البيانات، والبيانات الحكومية المفتوحة، وما إلى ذلك)، ينبغي لوزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تضطلع بدور قيادي في الجوانب التقنية، ويجب أيضًا إشراك وكالات حماية البيانات، حيثما تم إنشاؤها، بشكل وثيق أثناء العملية، وبالنسبة للهويات الرقمية، (Baker P. R. - Le - Vanzetti - & Ngov 2022) فإن الهيئة الوطنية للهوية يجب أن تشارك، ولتنقيح النص القانوني، يجب استشارة وزارة العدل أو إدارة الشؤون القانونية في الوزارات المسؤولة ذات الصلة، وباختصار، فإن أي إطار مؤسسي للسياسة التجارية يجب أن يتلاءم مع جدول الأعمال الاقتصادي المحلي العام والسلطة المفوضة في البلد.

وفي أي مفاوضات تجارية، يعتبر التنسيق والتشاور الداخلي بين الوكالات الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص أمرًا حاسمًا لنجاحها، وينبغي إجراء المشاورات على أساس منتظم، وينبغي إجراؤها قبل بدء المفاوضات لجمع المعلومات الضرورية مثل الفوائد المحتملة، ومخاوف القطاع الخاص، والتحديات التي تواجه التنفيذ، وما إلى ذلك، ويمكن استخدام التشاور أيضًا لتحديد ما إذا كانت اتفاقية معينة تستحق المتابعة ولوضع الخطوط الحمراء (مما سيساعد على تشكيل منطقة اتفاقية محتمل (ZOPA) وأفضل بديل لاتفاقية تفاوضي (BATNA) لفريق التفاوض، وبعد اختتام المفاوضات، يمكن للمشاورات الداخلية المناسبة أن تساعد الأطراف ذات الصلة على تنفيذ تلك السياسات بفعالية وجني الفوائد إلى أقصى إمكاناتها.

أهمية التنسيق والمشاورات بين الوزارات

والهدف من المشاورات فيما بين الوكالات الحكومية هو التأكد من حسن تنسيقها في ولاية كل منها وأنها تخدم الهدف الإنمائي "الأوسع" للبلد، وبدون هذه المشاورات الداخلية المناسبة، قد لا يكون لدى المفاوضين المعلومات الكافية التي يحتاجونها للتفاوض مع نظرائهم الأجانب ويخاطرون بالانحراف عن المصلحة الأساسية للبلد. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر ذلك أيضًا على القدرة على كسب الدعم السياسي في الداخل. (الأونكتاد - 2018)

يجب أن يتم التشاور بانتظام قبل بدء المفاوضات للبحث عن الحقائق المهمة التي تؤثر على مجالات معينة من الاتفاقية من أجل تحقيق الأهداف التفاوضية الشاملة، ويمكن استخدام هذا أيضًا للرد على اقتراح الشريك المفاوض وتعديل الموقف التفاوضي دون فقدان الكثير من المزايا.

أهمية التشاور مع القطاع الخاص

وينبغي إشراك المجتمع المدني وجماعات حماية المستهلك في تشكيل الموقف الوطني، في حين أن مشغلي القطاع الخاص، الذين لديهم معرفة أفضل بالسوق والتكنولوجيا التي تقوم عليها أسواق البيانات، يحتاجون إلى التشاور معهم وإشراكهم في هذه العملية، لأن المشغلين والمنظمين هم في نهاية المطاف "المستخدمون" الرئيسيون لبنود البيانات الواردة في الاتفاقيات التجارية، والقطاع الخاص، بما في ذلك المستهلكون الأفراد - خاصة في حالة حماية البيانات، هم المستفيدون النهائيون من الاتفاقيات التجارية؛ لذلك، يجب إشراكهم قدر الإمكان من بداية أي مفاوضات تجارية، ويشكل القطاع الخاص وممثلو رابطات المستهلكين المصادر الرئيسية للمعلومات على أرض الواقع، ويمكنهم تزويد المفاوضين بمعلومات حول الفوائد والتحديات في استخدام الاتفاقيات التجارية، من بين أمور أخرى؛ كما أن التشاور المنتظم في الوقت المناسب مع القطاع الخاص يمكن أن يوفر لهم متسعًا من الوقت لتجهيز أنفسهم من أجل الاستعداد للاتفاقية المحتملة الذي ستبرمها الحكومة، وعلى العكس من ذلك، سيكون من غير المجدي إذا لم يتمكن القطاع الخاص في الداخل من تنفيذ مسألة متفق عليها تنفيذًا فعالًا.

3.3.2. الإطار التحليلي للتفاوض بشأن بنود البيانات

يقدم هذا القسم نهجًا مقترحًا للإطار التحليلي استعدادًا للمفاوضات التجارية، مع اقتراحات بشأن الأدوات التي يمكن استخدامها لكل خطوة من خطوات العملية (جدول 2)، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي النظر إلى هذه الخطوات على أنها خطوات تحليلية

أولية، في حين ينبغي إجراء تحليل أكثر تعقيدًا (مثل إجراء تقييم شامل للأثر المستدام والتشاور مع أصحاب المصلحة المحليين) لضمان رؤى أكثر شمولية حول التأثير المحتمل لاتفاقية متفاوض عليها، وينبغي قراءة النتائج المستخلصة من هذه الأدوات وتفسيرها بالاقتران مع الملاحظات والخبرات العملية، والتأثير المحتمل للقوى السياسية والاقتصادية، ورؤى الدولة في بناء الشراكة الاستراتيجية مع النظراء قيد النظر. (Baker & Le – 2022)) المفوضية الأوربية - 2016)

كما نوقش أعلاه، يمكن أن تشارك وكالات حكومية مختلفة في هذه العملية، وسيكون من المفيد أن تتفق جميع الوكالات في مرحلة مبكرة على آلية الاتصال والتنسيق؛ على سبيل المثال، يمكن أن تكون وزارة التجارة مسؤولة عن التفاوض على فصل التجارة الرقمية بأكمله، بينما سيضم الفريق الفني مندوبين من وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلطة حماية البيانات لضمان المدخلات التقنية.

جدول 2. الإطار التحليلي للاستعداد للتفاوض على بنود البيانات

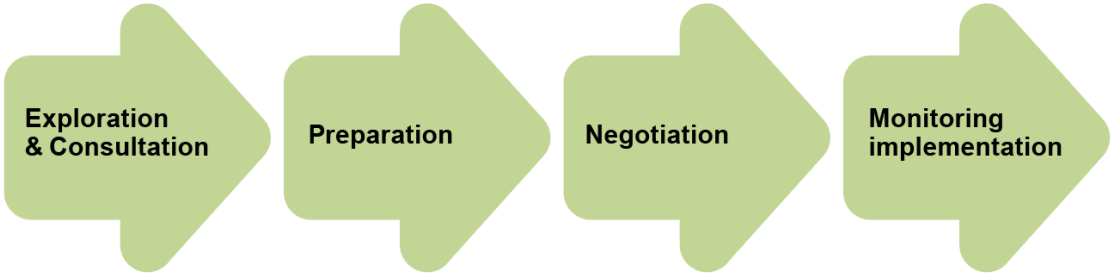

مرحلة	العمل التحليلي	قصد	أداة تحليلية
المرحلة الأولى - الاستكشاف والاستشارات	تقييم الأطر التنظيمية الحالية للبيانات	• تقييم الأطر التنظيمية للبيانات المحلية و/أو أي تطور/تغييرات محتملة في المستقبل القريب (على مستوى السياسات) • تحديد الأولويات ومجالات اهتمام الشركات المحلية والأفراد لتجارة/نقل البيانات عبر الحدود • الملامح التنظيمية العامة للأطراف بشأن حوكمة البيانات: ما إذا كانت هناك قوانين/لوائح بشأن حوكمة البيانات، والنهج العام • الالتزامات الحالية التي قدمتها الأطراف الأخرى في المجالات المتفاوض عليها في اتفاقيات التجارة الإقليمية القائمة (إن وجدت)	متتبعو القانون السيبراني للأونكتاد تحليل النص القانوني المشاورات
المرحلة الثانية - الاستعداد	مقترحات النص القانوني لبنود البيانات	• إعداد خيارات للنص القانوني لبنود البيانات اعتمادًا على التحليل في خطوة الاستكشاف	موجز سياسات البيانات تحليل النص القانوني
المرحلة الثالثة - التفاوض	مراجعة الوثائق المعدة في المرحلة الثانية	مراجعة لإدراج التغييرات والمعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها أثناء المفاوضات.	تحليل النص القانوني
المرحلة الرابعة - رصد التنفيذ	تقييم الامتثال والمراقبة	• تقييم الامتثال للأنظمة المحلية إزاء البنود المتفاوض عليها • تحديد أي مجالات للتغييرات في اللوائح المحلية • تنفيذ التغييرات • تقييم أي تحديات تواجه التنفيذ وتحتاج إلى معالجة	تقارير أصحاب المصلحة المشاورات إطار الرصد

4. الاستنتاجات

إن النمو في الاقتصاد العالمي مدفوع بشكل متزايد بقطاعات الاقتصاد التي تعتمد على البيانات، وفي هذا الصدد، أصبحت البيانات أحد الأصول الرئيسية التي تم تحويلها إلى سلعة وتسييلها لخلق تدفق جديد من الإيرادات للشركات الكبرى، (WEF - 2011؛ Sadowski - 2016) وأصبحت البيانات الآن في صميم العديد من التقنيات الرائدة التي تدفع الاقتصاد الرقمي. فهي لا تعمل فقط كمدخل لإنتاج السلع والخدمات، ولكنها تمتلك أيضًا خصائص فريدة تسمح للشركات بتوليد تدفقات جديدة من الإيرادات والمساهمة في قدرتها التنافسية، ومع ذلك، يجب تسليط الضوء على أن هناك تفاوتًا في الوصول إلى أسواق البيانات ونموها، والتي يمكن معالجتها من خلال المفاوضات التجارية والإدارة الفعالة للبيانات (الاتحاد الأفريقي، 2022) (Hagiu & Wright - 2020)

في حين أن قيمة البيانات لا جدال فيها، إلا أن هناك اختلافات حاسمة في النهج التنظيمية، وبما أن البيانات أصبحت مدخلًا متزايد الأهمية لتوفير السلع والخدمات، فإن استخدام قياسات غير كاملة لمدخلات الإنتاج القديمة يمكن أن يقدم بعض الاقتراحات حول كيفية تنظيمها، ومع ذلك، حتى بين العلماء، كانت هناك وجهات نظر مختلفة حول كيفية التعامل مع البيانات، سواء كعمالة أو رأس مال أو ممتلكات فردية أو حتى بنية تحتية، وقد حفزت وجهات النظر المختلفة، مقترنة بالحوافز التنظيمية المختلفة، الاختلاف في نهج حوكمة البيانات؛ فأكبر ثلاثة أسواق رقمية - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين - لديها أساليب مختلفة لحوكمة البيانات. تركز الولايات المتحدة على سيطرة القطاع الخاص على البيانات، وتؤكد الصين على سيطرة الحكومة على البيانات، وفي الوقت نفسه يفضل الاتحاد الأوروبي سيطرة الأفراد على البيانات على أساس الحقوق والقيم الأساسية، ووفق أي من وجهات النظر تلك لا يوجد إنكار للأدوار التي تلعبها الحكومة في توفير إطار تنظيمي عادل لتعزيز الاستخدام المسؤول والآمن والعادل للبيانات، وهذه الاعتبارات ذات صلة بسياق أفريقيا، حيث تمنع نقاط الضعف في الأطر المؤسسية والتنمية البشرية والاستعداد الرقمي الدول من الاستفادة من الكم الهائل من البيانات التي تولدها مؤسساتها وقطاعها الخاص ومواطنوها، وتم الاعتراف بالحجم المحتمل للسوق والفوائد الناشئة عن جهود التنسيق في إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي حيث يتم تحديد تدخلات السياسة الرئيسية لتعزيز تدفق البيانات عبر الحدود وإدخالها حيز التنفيذ. (Aaronson – 2021) (الأونكتاد - 2021)

تتطلب الاستخدامات الجديدة للبيانات طرقًا جديدة للتفكير في البيانات، وتشير الخصائص الفريدة للبيانات إلى ضرورة معاملتها معاملة مختلفة عن السلع والخدمات التقليدية، بما في ذلك في عمليات نقلها عبر الحدود. وفي السياق الجديد للاقتصاد الرقمي القائم على البيانات، تقترح الأونكتاد (2021) أنه بدلًا من محاولة تحديد من "يملك" البيانات، ينبغي أن تركز جهود السياسة على الحق في الوصول إلى البيانات والتحكم فيها واستخدامها. بالإضافة إلى البيانات المستخدمة في القطاع الخاص، فإن خلق قيمة من البيانات العامة مهم أيضًا لتعزيز المصالح العامة من خلال تعزيز تقديم الخدمات بشكل آمن ومنصف. (الأونكتاد - 2021)

من أجل تطوير القواعد المنظمة للبيانات بشكل أفضل، يجب على واضعي السياسات الاعتراف بالخصائص الخاصة للبيانات والاتفاق عليها، ولا يوجد حاليًا تعريف أو تصنيف واحد متفق عليه للبيانات. واعتمادًا على معايير مختارة بطريقة مختلفة، يمكن تصنيف البيانات على أنها: بيانات شخصية أو غير شخصية، بيانات حساسة أو غير حساسة، بيانات خاصة أو عامة، الخ.، وفي صيغتها الأساسية، يتمتع العديد من أنواع البيانات بخصائص المنافع العامة، الأمر الذي يتطلب بعد ذلك تدخلات الحكومة لضمان القضاء الفعال على العوامل الخارجية. (الأونكتاد - 2021) (لبنك الدولي - 2021)

من بين هذه الأنواع، يمكن القول إن البيانات الشخصية أصبحت أحد الأصول المهمة التي تتطلب اهتمامًا خاصًا - (Ciuriak 2018؛ المنتدى الاقتصادي العالمي - 2011). ونظرًا لأن استخدام البيانات الشخصية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بخصوصية الأفراد وسلامتهم، يجب أن تتاح للمواطنين الفرصة لتقديم مدخلاتهم في عملية وضع القواعد لضمان الشفافية والمشاركة والمساءلة في القواعد، وسيساهم ذلك في عنصر "الثقة" الذي يدعم نمو الاقتصاد الرقمي والتركيز أولا على خلق بيئة تمكينية فعالة، ثم بناء الثقة في هذا الاقتصاد الجديد من خلال تمكين الناس في جميع أنحاء العالم من التحكم في بياناتهم.

هناك خاصيتان مرغوب فيها لقواعد حوكمة البيانات: تمكين الوصول إلى البيانات وتوليد الثقة، ومما لا شك فيه أن البيئة المواتية لاستخدام البيانات وتدفقها ستدعم الابتكار وتخلق قيمة أكبر للمجتمع من مجموع كل نقطة بيانات، ومع ذلك، فإن العنصر الحاسم للثقة سيضعف عندما لا توجد آلية لاكتشاف ومنع سوء الاستخدام أو سرقة الهوية أو غيرها من الانتهاكات؛ لذلك، من المهم أن تضع في اعتبارك أن البيانات تساعد في دفع الابتكار، ولكن يجب أن تكون هناك بعض القيود لضمان خصوصية المواطنين والمصالح الأمنية للدولة، والتوازن بين النهج هو الأكثر استحساناً ولكن من الصعب أيضًا الوصول إليه، وسيتطلب ذلك وضع جميع الظروف والمصالح في البيئة المحلية في الاعتبار، وفي هذا السياق، يسلط إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي الضوء على أهمية إنشاء أنظمة بيانات شرعية وجديرة بالثقة من خلال مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك الأمن السيبراني وحماية البيانات وأيضًا تعزيز عدالة البيانات وأخلاقيات البيانات.

في حين أنه سيكون من الصعب اعتماد كتاب قواعد واحد للجميع، يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تسعى جاهدة للتوصل إلى معايير وقواعد مشتركة بناء على توصيات إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي وبنود اتفاقية مالابو عندما يتعلق الأمر بحماية البيانات الشخصية، وسيساعد ذلك على خلق بيئة رقمية أقل تجزئة، حيث "سيكون لدى المزيد من الناس وصول أكبر إلى المعلومات، ويمكن للأفراد إنشاء المزيد من المعلومات ومشاركتها"، وهذا هو المكان الذي يظهر فيه دور قواعد التجارة الرقمية، وتحديدًا بنود البيانات، وكما نوقش سابقا في هذا الدليل، ففي حين أن بنود البيانات الواردة في اتفاقيات التجارة الإقليمية لا تتمتع بالتفصيل بالمستوى المنصوص عليه في لوائح البيانات المحلية، فإنها تحدد المعايير الدنيا بينما تتيح للدول الأطراف السلطة التقديرية لتحديد الطريقة المناسبة لتنفيذ بنود الاتفاقية في إطار نظامها القانوني وممارساتها، وعلاوة على ذلك، ينبغي توفير اعتبارات خاصة مثل الفترات الانتقالية وبناء القدرات للدول الأطراف الأقل تقدمًا في المجال الرقمي لإتاحة حيز كاف للسياسة العامة لتطوير تنظيم البيانات وفقًا للالتزامات مع الاستمرار في تلبية احتياجاتها المحلية. (Aaronson - 2016)

وبما أن الدول تمر بمراحل مختلفة من تطوير أطر حوكمة البيانات، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات تعاونية، وقد تستفيد الدول النامية من المشاركة في وقت مبكر في المناقشات الإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن تدفقات البيانات لضمان سماع أصواتها، وأخذ مصالحها في الاعتبار بشكل جيد، وستمنح المشاركة المبكرة والاستباقية الاقتصادات النامية نفوذًا أكبر في عملية وضع القواعد، بدلًا من الموقف العادي القائم على تلقي القواعد. يمكن أن يستوعب هذا النهج الاختلافات الوطنية فيما يتعلق بأخلاقيات استخدام البيانات والمعلومات المضللة والقضايا التنظيمية الأخرى لضمان تحقيق البيانات والاقتصاد القائم على البيانات جنبًا إلى جنب مع النمو العادل والمنصف.

تم إعداد هذا الدليل المرجعي حول كيفية النظر في بنود البيانات ودمجها في التفاوض على بروتوكولات التجارة الرقمية داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع الوضع في الاعتبار خصائص البيانات ، وأفضل الممارسات من التجارب العالمية، والمبادئ الأساسية المذكورة سابقًا بما يتماشى مع إطار سياسة البيانات للاتحاد الأفريقي واستراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا، وتعمل الإرشادات التوجيهية على مساعدة فرق التفاوض على النظر في البنود الأساسية المتعلقة بالبيانات الواردة في اتفاقيات التجارة الحرة، وكذلك النظر في الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقًا للتضلع بالتزامات في تسعة مجالات أساسية لتعزيز التجارة الرقمية البينية الأفريقية والتكامل الإقليمي بما يتماشى مع أهداف أجندة 2063، وكذلك اللغة الملزمة في هذه البنود، وبما أن طبيعة حوكمة البيانات متطورة وديناميكية، ينبغي النظر في المعلومات الواردة في الدليل المرجعي بالتوازي مع التطورات الجديدة الناشئة في أسواق البيانات ولوائح البيانات.

مراجع

Aaronson, S. A. (2016). *The Digital Trade Imbalance and Its Implications for Internet Governance.* The Digital Trade Imbalance and Its Implications for Internet Governance. عن طريق https://www.cigionline.org/publications/digital-trade-imbalance-and-its-implications-internet-governance/

Aaronson, S. A. (2021). Data Is Different, So Policymakers Should Pay Close Attention to Its Governance. In M. Buri, *Big Data and Global Trade Law* (pp. 340-360). Cambridge University Press.

Adams, R. (2022, May 30). *AI in Africa: Key Concerns and Policy Considerations for the Future of the Continent*. عن طريق Africa Policy Research Institute: https://afripoli.org/ai-in-africa-key-concerns-and-policy-considerations-for-the-future-of-the-continent

الاتحاد الأفريقي. (2020) استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030).

الاتحاد الأفريقي. (2022) إطار سياسة بيانات للاتحاد الأفريقي.

الاتحاد الأفريقي. (2022) مقرر بشأن تقارير اللجان الفرعية للجنة الممثلين الدائمين. الدورة العادية الأربعون للمجلس التنفيذي (02-03 فبراير 2022). عن طريق

https://au.int/sites/default/files/decisions/41584-EX_CL_Dec_1143-1167_XL_E.pdf

الاتحاد الأفريقي (2023): قائمة الدول التي وقعت وصدقت/انضمت إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.

مفوضية الاتحاد الأفريقي (2018): المنتدى الأفريقي المعني بالجريمة السيبرانية: اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.

الاتحاد الأفريقي. (يصدر قريبًا). مشروع استراتيجية تنسيق قارية بشأن البيئة السياساتية والتنظيمية للسوق الرقمية الموحدة لأفريقيا.

منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (2005): *APEC Privacy Framework*. أمانة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي. عن طريق

https://www.apec.org/docs/default-source/Publications/2005/12/APEC-Privacy-Framework/05_ecsg_privacyframewk.pdf

منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي. (2019). *What is the Cross-Border Privacy Rules System?* التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي. عن طريق

https://www.apec.org/About-Us/About-APEC/Fact-Sheets/What-is-the-Cross-Border-Privacy-Rules-System#:~:text=The%20APEC%20Cross%2DBorder%20Privacy,2005%20and%20updated%20in%202015.

Arasasingham, A., & Goodman, M. P. (2023, April 13). Operationalizing Data Free Flow with Trust (DFFT). *CSIS*.

Artyushina, A. (2021, June 10). *The future of data trusts and the global race to dominate AI*. عن طريق Bennett Institute for Public Policy of Cambridge: https://www.bennettinstitute.cam.ac.uk/blog/data-trusts1/

أودا – نيباد. (29 مارس 2023). يقع الذكاء الاصطناعي في صميم المناقشات في رواندا حيث يجمع فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى المعني بالتقنيات الناشئة الخبراء لصياغة الاستراتيجية القارية الخاصة بالذكاء الاصطناعي للاتحاد الأفريقي. عن طريق وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية:

https://www.nepad.org/news/artificial-intelligence-core-of-discussions-rwanda-au-high-level-panel-emerging

Ayalew, Y. E. (2023, June 15). *The African Union's Malabo Convention on Cyber Security and Personal Data Protection entered into force nearly after a decade. What does it mean for Data Privacy in Africa or beyond?* عن طريق European Journal of International Law Blog: https://www.ejiltalk.org/the-african-unions-malabo-convention-on-cyber-security-and-personal-data-protection-enters-into-force-nearly-after-a-decade-what-does-it-mean-for-data-privacy-in-africa-or-beyond/

Babalola, O. (2022). *Data Protection Legal Regime and Data Governance in Africa: An Overview.* AERC Africa.

Baker McKenzie. (2023, January 28). *Data Protection Day - Key developments and trends for 2023*. عن طريق Lexology: https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=e4ead5f0-ccd4-4762-8e06-7dd84c8341ff

Baker, P. (2022). Trade and Sustainable Development in EU Economic Partnership Agreement. *Cross-Regional Exchange on Trade and Sustainable Development in EU Economic Partnership Agreement.*

Baker, P. R. (2021). *Handbook on Negotiating Sustainable Development Provisions in Preferential Trade Agreements.* عن طريق UNESCAP: https://repository.unescap.org/bitstream/handle/20.500.12870/4285/ESCAP-2021-MN-Handbook-negotiating-sustainable-development.pdf?sequence=1&isAllowed=y

Baker, P. R., Le, L., Vanzetti, D., & Ngov, P. (2022). *Handbook on Trade Analysis.* Sept: GIZ.

Baker, P., & Le, L. (2022). *Digital Trade under CPTPP and its implications for the UK.* برلمان عن طريق المملكة المتحدة: https://committees.parliament.uk/writtenevidence/110995/pdf/

Baker, P., & Le, L. (2022). *Guidebook on Trade Impact Assessments.* عن طريق www.unctad.org: https://unctad.org/system/files/official-document/ditctncd2021d4_en.pdf

Banga, K., Macleod, J., & Mendez-Parra, M. (2021). *Digital trade provisions in the AfCFTA: What can we learn from South–South trade agreements?* عن طريق https://set.odi.org/wp-content/uploads/2021/04/Digital-trade-provisions-in-the-AfCFTA.pdf

Berka, W. (2017). CETA, TTIP, TiSA, and Data Protection. In S. Griller, W. Obwexer, & E. Vranes, *Mega-Regional Trade Agreements: CETA, TTIP, and TiSA: New Orientations for EU External Economic Relations.* Oxford. عن طريق https://academic.oup.com/book/26602/chapter/195266134

Borne, K. (2021, July 6). *Top 10 Data Innovation Trends During 2020*. عن طريق Rocket-Powered Data Science: http://rocketdatascience.org/?p=1589

Bossmann, J. (2016, October 21). *Top 9 ethical issues in artificial intelligence*. عن طريق World Economic Forum:

Bracy, J. (2023, March 8). UK introduces draft data protection reform. *International Association of Privacy Professionals*.

Bryant, J. (2021, May 25). Three years in, GDPR highlights privacy in global landscape. *International Association of Privacy Professionals*.

Bukht, R., & Heeks, R. (2017). *Defining, Conceptualising and Measuring the Digital Economy.* Development Informatics Working Paper no. 68. عن طريق https://ssrn.com/abstract=3431732 أو http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3431732 50

Burri, M. (2017). The Regulation of Data Flows Through Trade Agreements. *Georgetown Journal of International Law, Vol. 48, No. 1, 2017*. عن طريق https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3028137

Burri, M. (2021). *Big Data and Global Trade Law.* Cambridge: Cambridge University Press.

Burri, M., Callo-Müller, M. V., & Kugler, K. (2022). *TAPED: Trade Agreement Provisions on Electronic Commerce and Data*. عن طريق https://unilu.ch/taped

Castro, D., & Korte, T. (2013, November 3). *Data Innovation 101*. عن طريق Center for Data Innovation: https://datainnovation.org/2013/11/data-innovation-101/

Chenaoui, H. (2018, September 11). Moroccan data protection law: Moving to align with EU data protection? *International Association of Privacy Professionals*.
CIGI. (2018). *Data Governance in the Digital Age.* Centre for International Governance Innovation. عن طريق https://www.cigionline.org/static/documents/documents/Data%20Series%20Special%20Reportweb.pdf

Ciuriak, D. (2018). *The Economics of Data: Implications for the Data-Driven Economy.* Centre for International Governance Innovation.

CloudSufi. (2021, November 16). *https://www.cloudsufi.com/why-is-data-the-backbone-of-the-digital-economy/*. عن طريق CloudSufi: https://www.cloudsufi.com/why-is-data-the-backbone-of-the-digital-economy/

Cory, N. (2017, May 1). *Cross-Border Data Flows: Where Are the Barriers, and What Do They Cost?* عن طريق Information Technology & Innovation Foundation: https://itif.org/publications/2017/05/01/cross-border-data-flows-where-are-barriers-and-what-do-they-cost/

Cory, N., & Dascoli, L. (2021, July 19). How Barriers to Cross-Border Data Flows Are Spreading Globally, What They Cost, and How to Address Them. *Information Technology and Information Foundation*.

Crocetti, P., Peterson, S., & Hefner, K. (n.d.). *What is data protection and why is it important?* عن طريق https://www.techtarget.com/searchdatabackup/definition/data-protection

Daigle, B. (2021). Data Protection Laws in Africa: A Pan-African Survey and Noted Trends. *Journal of International Commerce and Economics*.
data.gov.uk. (n.d.). *data.gov.uk*. عن طريق https://www.data.gov.uk/
de la Cruz, R., & Hau, S. (2022, March). *UK: Requirements for international data transfers under UK and EU data protection regimes.* عن طريق Data Guidance: https://www.dataguidance.com/opinion/uk-requirements-international-data-transfers-under

DLA Piper. (2023). عن طريق https://www.dlapiperdataprotection.com/

DLA Piper. (2023, January 29). *Data Protection Laws around the World - United States*. عن طريق https://www.dlapiperdataprotection.com/index.html?t=law&c=US

Dür, A., Baccini, L., & Elsig, M. (2022). *The Design of International Trade Agreements: Introducing a New Database.* عن طريق https://www.designoftradeagreements.org/51

المفوضية الأوروبية. (2016 - أبريل). *Handbook for Trade Sustainability Impact Assessment.* عن طريق trade.ec.europa.eu: https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2016/april/tradoc_154464.PDF

المفوضية الأوروبية. (2023- 24 مارس). *https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/non-personal-data*. عن طريق المفوضية الأوروبية: https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/non-personal-data

المفوضية الأوروبية. *Adequacy decisions: How the EU determines if a non-EU country has an adequate level of data protection.* عن طريق:European Commission https://commission.europa.eu/law/law-topic/data-protection/international-dimension-data-protection/adequacy-decisions_en

المفوضية الأوروبية. (بدون تاريخ). *Shaping Europe's digital future: Free flow of non-personal data*. عن طريق https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/non-personal-data#:~:text=The%20Regulation%20on%20the%20free,and%20IT%20systems%20in%20Europe.

البرلمان الأوروبي. (2016، 25 يناير)< *Report 25 January 2016 Containing the European Parliament's Recommendations to the Commission on the Negotiations for the Trade in Services Agreement (TiSA)' (2015/2233(INI), [A8-0009/2016])*. عن طريق http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+REPORT+A8-2016-0009+0+DOC+XML+V0//EN

Gao, H. (2022, January 18). Data sovereignty and trade agreements: Three digital kingdoms. *Hinrich Foundation*.

Gawen, E., Hirschfeld, A., Kenny, A., Stewart, J., & Middleton, E. (2021). *Open source in government: creating the conditions for success.* London: Public Digital. عن طريق https://assets.public.digital/Open_Source_Report.pdf

GDPR.EU. (n.d.). *hat is GDPR, the EU's new data protection law?* عن طريق GDPR.EU: https://gdpr.eu/what-is-gdpr/

Giddings, A., Islam, E., Kao, K., & Kopp, E. (2021). *Towards a Global Approach to Data in the Digital Age.* IMF. عن طريق https://www.elibrary.imf.org/view/journals/006/2021/005/article-A001-en.xml

Githaiga, J., & Kurji, J. A. (2023, February 6). *Kenya: Data Privacy Comparative Guide*. عن طريق Mondaq: https://www.mondaq.com/privacy/1190020/data-privacy-comparative-guide

González, J. L., Casalini, F., & Porras, J. (2022). *A Preliminary Mapping of Data Localisation Measures.* OECD Publishing.

Google & IFC. (2020). *e-Conomy Africa 2020 - Africa's $180 Billion Internet Economy Future.* عن طريق https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/publications_ext_content/ifc_external_publication_site/publications_listing_page/google-e-conomy

GovTech Singapore. (2018, October 03). *ABCD: not as easy as you might think*. عن طريق GovTech Singapore: https://www.tech.gov.sg/media/technews/stack-18-abcd-ot-as-easy-as-you-might-think

Greenberg, B. A. (2016). Rethinking Technology Neutrality. *Minnesota Law Review. 207*. عن طريق https://scholarship.law.umn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1206&context=mlr52

Greenleaf, G. (2018). Looming Free Trade Agreements Pose Threats to Privacy. 152 Privacy Laws & Business International Report. *152 Privacy Laws & Business International Report*, 23-27. عن طريق https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3199889

Greenleaf, G., & Cottier, B. (2022). International and regional commitments in African data privacy laws: A comparative analysis. *Computer Law & Security Review, 44*.

GSMA. (2022). *The State of Mobile Internet Connectivity Report 2022.* عن طريق https://www.gsma.com/r/somic/

GSMA. (2023). *The Mobile Economy 2023.* عن طريق https://www.gsma.com/mobileeconomy/wp-content/uploads/2023/03/270223-The-Mobile-Economy-2023.pdf

Gurin, J. (2014). Big Data and Open Data: How open will the future be? *Journal of Law and Policy for the Information Society Vol 10:3*, 691-704. عن طريق https://core.ac.uk/download/pdf/159607722.pdf

Gurin, J. (2014, April 15). *Big data and open data: what's what and why does it matter?* عن طريق The

Guardian: https://www.theguardian.com/public-leaders-network/2014/apr/15/big-data-open-data-transform-government

Hagiu, A., & Wright, J. (2020, February). *When Data Creates Competitive Advantage and When It Doesn't*. عن طريق Harvard Business Review: https://hbr.org/2020/01/when-data-creates-competitive-advantage

Harvard Business Review. (2021). Customer Data: Designing for Transparency and Trust. *Harvard Business Review*.

Hinrich Foundation. (2019, February 21). Data localisation and other barriers to digital trade.

HM Government. (2013). *Open Data White Paper. Unleashing the Potential.* عن طريق https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/78946/CM8353_acc.pdf

Huawei & Oxford Economics. (2017). *Digital Spillover. Measuring the true impact of the digital economy.* عن طريق https://www.huawei.com/minisite/gci/en/digital-spillover/files/gci_digital_spillover.pdf

Hulme, M. H. (2016). Preamble in Treaty Interpretation. *University of Pennsylvania Law Review Vol 164*, 1281-1343. عن طريق https://scholarship.law.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=9527&context=penn_law_review&httpsredir=1&referer=

IBM. (n.d.). *What is artificial intelligence?* عن طريق IBM: https://www.ibm.com/topics/artificial-intelligence

IBM. (n.d.). *What is machine learning?* عن طريق IBM: https://www.ibm.com/topics/machine-learning
ICC. (2022). *ICC White Paper on Delivering Universal Meaningful Connectivity.* عن طريق https://iccwbo.org/wp-content/uploads/sites/3/2022/05/2022-icc-white-paper-delivering-connectivity.pdf

IIF. (2020). *Data Localization: Costs, Tradeoffs, and Impacts Across the Economy.* Institute of International Finance. عن طريق https://www.iif.com/portals/0/Files/content/Innovation/12_22_2020_data_localization.pdf 53

ITU. (2013). *HIPSSA –Data Protection: SADC Model Law.*

ITU. (2021). *Measuring digital development Facts and Figures 2021.* عن طريق https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2021.pdf

ITU. (2022). *Measuring digital development: Facts and Figures 2022.* International Telecommunication Union. عن طريق https://www.itu.int/dms_pub/itu-d/opb/ind/d-ind-ict_mdd-2022-pdf-e.pdf

Kanwar, S., Reddy, A., Kedia, M., & Manish, M. (2022). *The Emerging Era of Digital Identities: Challenges and Opportunities for the G20.* ADBI Institute. عن طريق https://www.adb.org/sites/default/files/publication/822681/adbi-brief-emerging-era-digital-identities-challenges-and-opportunities-g20.pdf

Kennedy, G., & Lee, K. H. (2021). *Finding Harmony - ASEAN Model Contractual Clauses and Data Management Framework Launched.* عن طريق https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=be41251e-f5f0-4062-a02b-5bffbb8f16ad

Koigi, B. (2020, 08 10). *Africa data centre market to reach $3 billion by 2025.* عن طريق Africa Tech: https://africabusinesscommunities.com/tech/tech-news/africa-data-center-market-to-reach-$3-billion-by-2025-report/

Kudo, F., & Soble, J. (2022, May 20). *Every country has its own digital laws. How can we get data flowing freely between them?* عن طريق World Economic Forum: https://www.weforum.org/agenda/2022/05/cross-border-data-regulation-dfft/

Kuo, M. (2022, September 26). Trafficking Data: China's Pursuit of Digital Sovereignty: Insights from Aynne Kokas. *The Diplomat*.

Mattoo, A., & Schuknecht, L. (1999). *Trade Policies for Electronic Commerce.* World Bank. عن طريق https://elibrary.worldbank.org/doi/10.1596/1813-9450-2380

Mbengue, M. M. (2006, September). *Preamble.* عن طريق Oxford Public International Law: https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e1456

McKinsey. (2013, October 1). *Open data: Unlocking innovation and performance with liquid information*. عن طريق https://www.mckinsey.com/capabilities/mckinsey-digital/our-insights/open-data-unlocking-innovation-and-performance-with-liquid-information

McKinsey. (2022, June 30). *Localisation of data privacy regulations creates competitive opportunities*. عن طريق McKinsey: https://www.mckinsey.com/capabilities/risk-and-resilience/our-insights/localization-of-data-privacy-regulations-creates-competitive-opportunities

McKinsey. (2022, August 17). *What is the Internet of Things?* عن طريق McKinsey: https://www.mckinsey.com/featured-insights/mckinsey-explainers/what-is-the-internet-of-things

Meddin, E. (2020). The Cost of Ensuring Privacy: How the General Data Protection Regulation Acts as a Barrier to Trade in Violation of Articles XVI and Article XVII of the General Agreement on Trade in Services. *American University International Law Review, 35*(4).

Mitchell, A. D., & Hepburn, J. (2017). Don't Fence Me In: Reforming Trade and Investment Law to Better Facilitate Cross-Border Data Transfer. *19 Yale Journal of Law and Technology 182 (2017)*, 182-237. عن طريق https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2846830 54

Mittelstadt, B. (2021). *The impact of Artificial Intelligence on the Doctor-Patent Relationship.* Council of Europe. عن طريق https://rm.coe.int/inf-2022-5-report-impact-of-ai-on-doctor-patient-relations-e/1680a68859

Nordhaug, L. M., & Harris, L. (2021). Digital public goods: Enablers of digital sovereignty. In OECD, *Development Co-operation Report 2021: Shaping a Just Digital Transformation.* عن طريق https://www.oecd-ilibrary.org/sites/c023cb2e-en/index.html?itemId=/content/component/c023cb2e-en

OAG California. (2023, April 24). *California Consumer Privacy Act (CCPA)*. عن طريق Office of the Attorney General - State of California Department of Justice: https://oag.ca.gov/privacy/ccpa

OECD. (2011). *OECD Guide to Measuring the Information Society 2011.*

OECD. (2013). *Recommendation of the Council concerning Guidelines Governing the Protection of Privacy and Transborder Flows of Personal Data*. عن طريق https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0188

OECD. (2013). *The OECD Privacy Framework.* عن طريق https://www.oecd.org/sti/ieconomy/oecd_privacy_framework.pdf

OECD. (2015). *Data-Driven Innovation: Big Data for Growth and Well-Being.* Paris: OECD Publishing.

OECD. (2020). *OECD Open, Useful and Re-usable Data (OURdata) Index: 2019.*

OECD. (2022). *Recommendation of the Council concerning Guidelines Governing the Protection of*

Privacy and Transborder Flows of Personal Data, OECD/LEGAL/0188. عن طريق https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0188

OECD. (n.d.). *Data-driven innovation for growth and well-being*. عن طريق OECD: https://www.oecd.org/sti/ieconomy/data-driven-innovation.htm

OECD. (n.d.). *Digital trade*. عن طريق Organisation for Economic Co-operation and Development: https://www.oecd.org/trade/topics/digital-trade/

OECD. (n.d.). *Why data governance matters*. عن طريق Organisation for Economic Cooperation and Development: https://search.oecd.org/digital/data-governance/

OECD. (n.d.). *Personal Data Protection at the OECD*. عن طريق https://www.oecd.org/general/data-protection.htm

OECD, WTO & IMF. (2020). *Handbook on Measuring Digital Trade.* عن طريق https://www.oecd.org/sdd/its/Handbook-on-Measuring-Digital-Trade-Version-1.pdf

Okwara, E. (2022, September 27). A privacy pro's odyssey in Africa. *International Association of Privacy Professionals*.

One Trust Data Guidance. (2022, December 22). *Morocco: CNDP reminds controllers of data breach procedure*. عن طريق Data Guidance: https://www.dataguidance.com/news/morocco-cndp-reminds-controllers-data-breach-procedure

One Trust Data Guidance. (n.d.). *Morocco*. عن طريق Data Guidance: https://www.dataguidance.com/jurisdiction/morocco 55

OneTrust. (2022, September 16). *ECOWAS Act on Personal Data Protection*. عن طريق OneTrust DataGuidance: https://www.dataguidance.com/opinion/african-bodies-ecowas-act-personal-data-protection

Onuoha, R. (2022, November 29). *Africa's Leading Lights: Regional Network Readiness for Digital Transformation*. عن طريق Portulans Institute: https://portulansinstitute.org/africas-leading-lights/

Open Data Handbook. (2023). *The Open Data Handbook*. عن طريق https://opendatahandbook.org/guide/en/

POPIA. (n.d.). *POPIA*. عن طريق POPIA: https://popia.co.za/
Redman, T. C. (2015, May 20). *4 Business Models for the Data Age*. عن طريق Harvard Business Review: https://hbr.org/2015/05/4-business-models-for-the-data-age

Research and Markets. (2022). *Africa Data Center Market - Industry Outlook & Forecast 2022-2027.*
Rotella, P. (2012, April 2). *Is Data The New Oil?* عن طريق Forbes: https://www.forbes.com/sites/perryrotella/

SADC. (2021). *Selection of Individual Consultant: Consultancy for Revision and Modernisation of the SADC Data Protection Model Law.*

Sadowski, J. (2016, August 31). *Companies Are Making Money from Our Personal Data, but at What Cost?* عن طريق The Guardian: https://www.theguardian.com/technology/2016/aug/31/personal-data-corporate-use-google-amazon

Satariano, A. (2018, May 6). *What the G.D.P.R., Europe's Tough New Data Law, Means for You*. عن طريق The New York Times: https://www.nytimes.com/2018/05/06/technology/gdpr-european-privacy-law.html

Schalkwyk, F. v., Willmers, M., & Schonwetter, T. (2015). *Embedding Open Data Practice: Developing Indicators on the Institutionalisation of Open Data Practices in two African Government.* World Wide Web Foundation. عن طريق http://webfoundation.org/docs/2015/08/ODDC-2-Embedding-Open-Data-Practice-FINAL.pdf

Schenker, C. (2015). *Practice Guide to International Treaties.* Schweizerische Eidgenossenschaft Confédération suisse Confederazione Svizzera.

Simmons, D. (2022, January 13). *17 Countries with GDPR-like Data Privacy Laws*. عن طريق Comforte: https://insights.comforte.com/countries-with-gdpr-like-data-privacy-laws

تحالف أفريقيا الذكية (2021). *Artificial Intelligence for Africa Blueprint.* Smart Africa Alliance. عن طريق https://smart.africa/board/login/uploads/70029-eng_ai-for-africa-blueprint.pdf

تحالف أفريقيا الذكية (2021) . *Blueprint for e-Payments for the Facilitation of Digital Trade across Africa.* عن طريق https://smartafrica.org/knowledge/blueprint-for-e-payments-for-the-facilitation-of-digital-trade-across-africa/

Stanford University. (2020). *Artificial Intelligence Definitions*. عن طريق Stanford University Human-Centered Artificial Intelligence: https://hai.stanford.edu/sites/default/files/2020-09/AI-Definitions-HAI.pdf 56

Thirani, V., & Gupta, A. (2017, September 22). *The value of data*. عن طريق World Economic Forum: https://www.weforum.org/agenda/2017/09/the-value-of-data/

برلمان المملكة المتحدة (8 مارس 2023) *British Businesses to Save Billions Under New UK Version of GDPR*. عن طريق https://www.gov.uk/government/news/british-businesses-to-save-billions-under-new-uk-version-of-gdpr

برلمان المملكة المتحدة (23أبريل 2023). *Parliamentary Bills: Data Protection and Digital Information (No. 2) Bill*. عن طريق https://bills.parliament.uk/bills/3430

مبادرة النبض العالمي للأمم المتحدة (بدون تاريخ) *UN Global Pulse Principles on Data Protection and Privacy*. عن طريق UN Global Pulse: https://www.unglobalpulse.org/policy/ungp-principles-on-data-privacy-and-protection/

الأونكتاد (2012). *Harmonising Cyberlaws and Regulations: The Experience of the East African Community.* New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development. عن طريق https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/27223-wd-harmonizing_cyberlaws_regulations_the_experience_of_eac1.pdf

الأونكتادد (2016). *Data protection regulations and international data flow: Implications for trade and development.*

الأونكتاد (2018). *Trade Policy Frameworks for Developing Countries: A Manual of Best Practice.*

الأونكتاد (2019). *Digital Economy Report 2019. Value creation and capture: Implications for Developing Countries.* New York: United Nations Conference in Trade and Development. عن طريق https://unctad.org/system/files/official-document/der2019_en.pdf

الأونكتاد (2021). *Covid-19 and E-Commerce. A Global view.* New York: United Nations. عن طريق https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2020d13_en_0.pdf

الأونكتاد (14 ديسمبر 2021). *Data Protection and Privacy Legislation Worldwide*. عن طريق https://unctad.org/page/data-protection-and-privacy-legislation-worldwide

الأونكتاد (2021). *Digital Economy Report 2021. Cross-border data flows and development: For whom the data flow.* Geneva: United Nations. عن طريق https://unctad.org/system/files/official-document/der2021_en.pdf

الأونكتاد (2021). *Estimates of global e-commerce 2019 and preliminary assessment of COVID-19 impact on online retail 2020. UNCTAD Technical Notes on ICT for Development No. 18.* United Nations. عن طريق https://unctad.org/system/files/official-document/tn_unctad_ict4d18_en.pdf

الأونكتاد (2021).
عن طريق *Global E-Commerce Jumps to $26.7 Trillion, Covid-19 Boosts Online Retail Sales*.
UNCTAD: https://unctad.org/press-material/global-e-commerce-jumps-267-trillion-covid-19-boosts-online-retail-sales

الأونكتاد (2021). *G20 Members' Regulations of Cross-Border Data Flows.* Geneva: United Nations.
عن طريق
https://unctad.org/system/files/official-document/dtlecdc2023d1_en.pdf
أهداف الأمم المتحد للتنمية المستدامة (2017). *United Nations Sustainable Development Goals Guidance Note on Big Data for Achievement of the 2030 Agenda: Data Privacy, Ethics and Protection.* United Nations Development Group.
United Nations. (2018). *Personal Data Protection and Privacy Principles.* عن طريق
https://archives.un.org/sites/archives.un.org/files/_un-principles-on-personal-data-protection-privacy-hlcm-2018.pdf 57
الأمم المتحدة (2023). *Digital Inclusion.* عن طريق
https://www.un.org/techenvoy/sites/www.un.org.techenvoy/files/general/Definition_Digital-Inclusion.pdf
WEF. (2011). *Personal Data: The Emergence of a New Asset Class.* Geneva: World Economic Forum.

WEF. (2020). *Data Free Flow with Trust (DFFT): Paths towards Free and Trusted Data Flows.* World Economic Forum.

WEF. (2022, May 20). *Every country has its own digital laws. How can we get data flowing freely between them?* عن طريق World Economic Forum: https://www.weforum.org/agenda/2022/05/cross-border-data-regulation-dfft/

WEF. (2023). *Data Free Flow with Trust: Overcoming Barriers to Cross-Border Data Flows.*

World Bank. (2019). *Starting an Open Data Initiative*. عن طريق Open Data Toolkit:
http://opendatatoolkit.worldbank.org/en/starting.html
البنك الدولي (13 مايو 2021) *http://opendatatoolkit.worldbank.org/en/starting.html*. عن طريق..

Open Data Toolkit: http://opendatatoolkit.worldbank.org/en/starting.html
البنك الدولي (2021) *World Development Report 2021: Data for Better Lives.* عن طريق..
https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2021
البنك الدولي (2023) *Identification for Development (ID4D) Practitioner's Guide*. عن طريق..
https://id4d.worldbank.org/guide/
البنك الدولي (بدون تاريخ) *Starting an Open Data Initiative*. عن طريق..
http://opendatatoolkit.worldbank.org/en/starting.html
منظمة التجارة العالمية (1999) *مجلس تجارة الخدمات – Report of the Meeting Held on 14 and 15 December 1998 – Note by the Secretariat, Doc. S/C/M/32.*
منظمة التجارة العالمية
(1999) *Work Programme on Electronic Commerce – Progress Report to the General Council – Adopted by the Council for Trade in Services on 19 July 1999, Doc. S/L/74, 27 July 1999.*
منظمة التجارة العالمية (2016) *الجاتس. 3 Article XIV (DS reports).*
منظمة التجارة العالمية (2021) *مبادرة البيان المشترك:*
Statement by Ministers of Australia, Japan and Singapore.
منظمة التجارة العالمية (30 مارس 2023) *E-commerce negotiators advance work, discuss development and data issues*. عن طريق
World Trade Organisation: https://www.wto.org/english/news_e/news23_e/jsec_30mar23_e.htm

منظمة التجارة العالمية (بدون تاريخ) .*Joint Initiative on E-commerce*عن طريق

World Trade Organisation: https://www.wto.org/english/tratop_e/ecom_e/joint_statement_e.htm
منظمة التجارة العالمية متعدد (بدون تاريخ) *Joint .مبادرة البيان المشترك حول التجارة الإلكترونية*. عن طريق

WTO Plurilaterals: https://wtoplurilaterals.info/plural_initiative/e-commerce/
Yayboke, E., & Ramos, C. G. (2021, July 23). The Real National Security Concerns over Data Localization. *CSIS*.

Zillner, S., & Neururer, S. (2016). Big Data in the Health Sector (Chapter 10). In J. M. Cavanillas, E. Curry, & W. Wahlster, *New Horizons for a Data-Driven Economy. A Roadmap for Usage and Exploitation of Big Data in Europe* (pp. 179-194). Springer Open.

المرفقات

المرفق1 المسرد

نظرًا لأن العالم الرقمي لا يزال قيد التطور، لم تكن هناك تعريفات متفق عليها للعديد من المصطلحات المتعلقة بالتجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي، ولذلك، فإن التعاريف الواردة أدناه مقدمة بهدف تيسير المناقشة وليس إملاء تفسير ثابت للمصطلحات.

الذكاء الاصطناعي (AI) (جامعة ستانفورد - 2020) أطلق عليه بروفيسور ستانفورد الفخري جون مكارثي في عام 1955 "علم وهندسة صنع الآلات الذكية". الذكاء الاصطناعي هو الذكاء الذي تظهره الآلات، على عكس الذكاء الطبيعي الذي يظهره البشر، والذي ينطوي على الوعي والعاطفة، وبوصفه تقنية يجمع مجال الذكاء الاصطناعي بين علوم الحاسوب ومجموعات البيانات القوية، لتمكين حل المشكلات؛ كما يشمل المجالات الفرعية لتعلم الآلة والتعلم العميق، والتي غالبا ما تذكر عند ذكر الذكاء الاصطناعي. (IBM - بدون تاريخ)

حوكمة البيانات يشير إلى ترتيبات متنوعة، بما في ذلك البنود التقنية أو السياساتية أو التنظيمية أو المؤسسية، التي تؤثر على البيانات ودورتها (الإنشاء والجمع والتخزين والاستخدام والحماية والوصول والمشاركة والحذف) عبر مجالات السياسة والحدود التنظيمية والوطنية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدون تاريخ)، وفي حين يمكن تفسير نطاق هذا المصطلح على نطاق واسع، فإن الأسئلة المركزية حول حوكمة البيانات تتلخص في أربعة مواضيع رئيسية: من يملك البيانات وما الذي تستلزمه حقوق البيانات هذه؛ ، ومن يسمح له بجمع البيانات، وقواعد جمع البيانات، وقواعد نقل حقوق البيانات(CIGI, 2018)

توطين البيانات يشير إلى متطلبات تخزين البيانات و/أو معالجتها داخل الأراضي المحلية (González - Casalini - & Porras - 2022)، ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك ليطلب أن تظل جميع عمليات المعالجة والاستخدام المشتق للبيانات داخل الحدود الوطنية، وفي سياق الاتفاقيات التجارية، يميل توطين البيانات إلى الوقوع تحت بند "موقع مرافق الحوسبة"، الذي يتطلب "استخدام أو تحديد موقع مرافق الحوسبة في إقليم الطرف كشرط لممارسة الأعمال التجارية في ذلك الإقليم". (IIF - 2020)

ملكية البيانات تشير إلى كل من حيازة المعلومات والمسؤولية عنها (Zillner & Neururer - 2016)، بمعنى آخر، يمكن فهم ملكية البيانات على أنها شكل من أشكال الملكية أو كشكل من أشكال التحكم، ومع ذلك، من الصعب موائمة "ملكية البيانات" مع قانون الملكية التقليدي، ونظرًا لكونها أصولًا غير ملموسة، فهي تتضمن علاقات معقدة من الحقوق المختلفة لمختلف أصحاب المصلحة في البيانات وهذا، يتطلب "القدرة على الوصول إلى البيانات أو إنشائها أو تعديلها أو تعبئتها أو الاستفادة منها أو بيعها أو حذفها، وأيضًا الحق في منح امتيازات الوصول هذه للآخرين". (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2015)

سيادة البيانات تشير إلى نهج السياسة العامة الذي يدعو إلى أن تخضع البيانات لقوانين ولوائح الدولة التي يتم إنشاؤها فيها؛ فالطلب على سيادة البيانات مدفوع بالمخاوف بشأن التحكم في البيانات وملكيتها، لا سيما في سياق الحوسبة السحابية وتدفقات البيانات عبر الحدود. انظر أيضًا "السيادة الرقمية". (Gao - 2022)

الابتكار القائم على البيانات (DDI) يشير إلى استخدام البيانات والتحليلات لتحسين أو تعزيز المنتجات والعمليات والأساليب التنظيمية والأسواق الجديدة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – 2015)، وغالبًا ما يرتبط هذا بتوليد واستخدام كميات هائلة من البيانات - يشار إليها عادة باسم "البيانات الضخمة" - لتعزيز الصناعات والعمليات والمنتجات الجديدة وخلق مزايا تنافسية كبيرة. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - بدون تاريخ)

الاقتصاد الرقمي مطلح ظهر منذ ما يقرب من 30 عامًا عندما ذكر في كتاب دون تابسكوت عام 1996 "الاقتصاد الرقمي: الوعد والخطر في عصر الذكاء الشبكي"، ومنذ ذلك الحين، ظهرت عدة تعريفات مع مناهج مختلفة لتعريف الاقتصاد الرقمي (Bukht & Heeks – 2017). يتمثل أحد النهج في الإشارة إلى الاقتصاد الرقمي على أنه "ذلك الجزء من الناتج الاقتصادي المستمد فقط أو بشكل أساسي من التقنيات الرقمية ذات نموذج الأعمال القائم على السلع أو الخدمات الرقمية". (الأونكتاد – 2019؛ Bukht & Heeks - 2017)

السيادة الرقمية تشير إلى قوة وسلطة الحكومة الوطنية لاتخاذ قرارات حرة تؤثر على المواطنين والشركات داخل المجال الرقمي - مع تغطية واسعة تشمل البيانات والبرامج والمعايير والبروتوكولات والبنية التحتية والخدمات العامة (Gawen - Hirschfeld - Kenny - Stewart - & Middleton – 2021؛ Nordhaug & Harris - 2021)

التجارة الرقمية مصطلح يغطي جميع التجارة التي يتم طلبها رقميًا و/أو تسليمها رقميًا، وتوضح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كذلك أن التجارة الرقمية "تشمل المعاملات الرقمية للتجارة في السلع والخدمات التي يمكن تسليمها رقميًا أو ماديًا، والتي

تشمل المستهلكين والشركات والحكومات" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي – 2020) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - بدون تاريخ)

التجارة الإلكترونية مصطلح يشير إلى بيع أو شراء سلع أو خدمات، تتم عبر شبكات الكمبيوتر بطرق مصممة خصيصًا لغرض تلقي أو تقديم الطلبات "، ويغطي هذا التعريف للتجارة الإلكترونية الطلبات التي تتم على صفحات الويب أو الإكسترانت أو التبادل الإلكتروني للبيانات مع استبعاد الطلبات التي تتم عن طريق المكالمات الهاتفية أو الفاكس أو رسائل البريد الإلكتروني المكتوبة يدويًا، ويقترح النص التفاوضي الموحد لمبادرة البيان المشترك لمنظمة التجارة العالمية اعتبارًا من سبتمبر 2021 أن "[التجارة الرقمية/التجارة الإلكترونية] تعني إنتاج السلع والخدمات أو توزيعها أو تسويقها أو بيعها أو تسليمها بالوسائل الإلكترونية"، وهذا يوفر تعريفًا أوسع مقارنة بتعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لأنه يشمل جميع المعاملات التي تتم فيها مرحلة واحدة على الأقل من التجارة باستخدام الوسائل الإلكترونية.(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2011)

إنترنت الأشياء (IoT) يصف الأشياء المادية المضمنة مع أجهزة الاستشعار والمحركات التي تتواصل مع أنظمة الحوسبة عبر الشبكات السلكية أو اللاسلكية - مما يسمح بمراقبة العالم المادي رقميًا أو حتى التحكم فيه. (McKinsey - 2022)

موقع مرافق الحوسبة مصطلح يشير إلى متطلبات اللوائح المحلية لتحديد مواقع خوادم الكمبيوتر وأجهزة التخزين لمعالجة أو تخزين المعلومات للاستخدام التجاري داخل أراضي بلد ما كشرط لممارسة الأعمال التجارية في ذلك الإقليم (المادة 4.4، اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي).

تعلم الآلة، كمجال دراسي، يشير إلى مجال دراسة كيف يمكن لوكلاء الكمبيوتر تحسين إدراكهم أو معرفتهم أو تفكيرهم أو أفعالهم بناء على الخبرة أو البيانات، ولهذا، يعتمد تعلم الآلة على علوم الكمبيوتر والإحصاء وعلم النفس وعلم الأعصاب والاقتصاد ونظرية التحكم، ومن حيث التطبيق، يعد تعلم الآلة فرعًا من فروع الذكاء الاصطناعي وعلوم الكمبيوتر التي تركز على استخدام البيانات والخوارزميات لتقليد الطريقة التي يتعلم بها البشر، وتحسين دقتها تدريجيا. (جامعة ستانفورد - 2020) (IBM- بدون تاريخ)

البيانات المفتوحة مصطلح يشير إلى البيانات الرقمية التي يتم توفيرها بالخصائص التقنية والقانونية اللازمة لاستخدامها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها بحرية (المادة 9.1، اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي).

البيانات الشخصية مطلح يشير إلى أي معلومات تتعلق بفرد محدد أو يمكن تحديد هويته (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2022)، وتستخدم بعض الأطر مصطلحًا مشابهًا، وهو "المعلومات الشخصية"، والذي يشير إلى "المعلومات، بما في ذلك البيانات، حول شخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده" (المادة 1.3، اتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي).

حماية البيانات الشخصية مصطلح يشير إلى الجزء من القانون الذي ينص على تدابير إدارية أو تقنية تهدف إلى حماية الأفراد من إساءة استخدام البيانات المتعلقة بهم ومنحهم الحق في الوصول إلى البيانات بهدف التحقق من دقتها وملاءمتها. يمكن الإشارة إليه أيضًا باسم "قوانين حماية البيانات" أو "قوانين الخصوصية". (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2013)

المرفق2 أمثلة على الأطر الدولية بشأن الإرشادات التوجيهية للبيانات

يناقش هذا المرفق بعضًا من أبرز الأطر الدولية كدراسة للممارسات الجيدة، بينما تناقش بعض الأطر التنظيمية المحلية بإيجاز فيما يتعلق بكيفية توافق الولايات القضائية مع قضايا البيانات.

(1) مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها

طوّرت الأمم المتحدة مجموعة من مبادئ خصوصية البيانات التي تهدف إلى تعزيز الاستخدام المسؤول للبيانات من أجل التنمية المستدامة مع الحفاظ على الخصوصية وحماية حقوق الإنسان (مبادرة النبض العالمي للأمم المتحدة - بدون تاريخ)، وتشمل هذه المبادئ مبادئ الأمم المتحدة بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية لعام 2018 ("المبادئ") والمذكرة الإرشادية للأمم المتحدة حول البيانات الضخمة من أجل تحقيق خطة عام 2030: خصوصية البيانات وأخلاقياتها وحمايتها ("التوجيهات").

وتحدد المبادئ، التي تتألف من عشر قواعد، إطارًا أساسيًا لمعالجة "البيانات الشخصية" من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو نيابة عنها في الاضطلاع بالأنشطة الموكلة إليها، وتهدف هذه المبادئ إلى ما يلي: (أ) تنسيق معايير حماية البيانات الشخصية في نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) وتسهيل المعالجة المسؤولة للبيانات الشخصية؛ (ج) وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد، ولا سيما الحق في الخصوصية، ويمكن أيضًا استخدام هذه المبادئ كمعيار لمعالجة البيانات غير الشخصية. (الأمم المتحدة - 2018)

شكل 10. مبادئ الأمم المتحدة العشرة حول حماية البيانات الشخصية والخصوصية

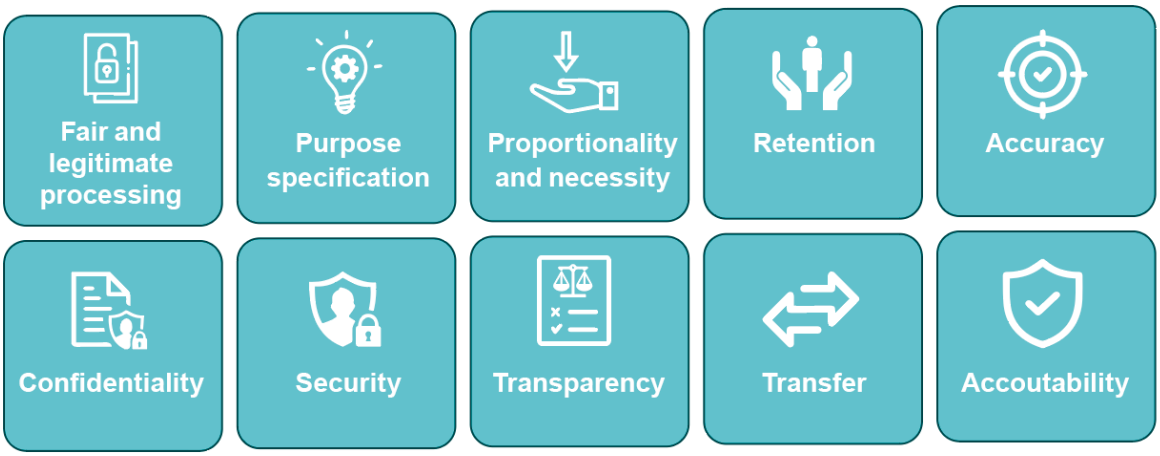

مصدر: (الأمم المتحدة - 2018)

تتمحور التوجيهات حول تسعة مبادئ (خطأ! لم يتم العثور على المصدر المرجعي) لدعم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشركائها في وضع إطار فعال ومتسق لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن خصوصية البيانات وحمايتها وأخلاقيات البيانات فيما يتعلق باستخدام البيانات الضخمة، وتجدر الإشارة إلى أن التوجيهات ليست وثيقة قانونية؛ ،فهي لا توفر سوى الحد الأدنى من الأساس للتنظيم الذاتي الذي يمكن توسيعه وتفصيله من قبل المنظمات المنفذة، وبالنظر إلى نطاقها الأوسع، توفر المبادئ التوجيهية للبيانات أيضًا توجيهات أكثر تفصيلًا بشأن المعايير المتوقعة لمعالجة البيانات واستخدامها، وكذلك بشأن إدارة المخاطر ومراقبة جودة البيانات، ويرد موجز للمبادئ في (مجموعة الأمم المتحدة للتنمية - 2017) الملحق 4.

شكل 11. المبادئ التسعة لمذكرة الأمم المتحدة الإرشادية حول البيانات الضخمة

(2) إرشادات الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تعد إرشادات الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أيضًا إطارًا دوليًا مهمًا لحماية البيانات، وتم اعتماد إرشادات الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأول مرة في عام 1980 لتوجيه المعالجة المسؤولة للبيانات الشخصية ومنذ ذلك الحين تم تحديثها ومراجعتها لتتوافق مع المشهد المتغير بسرعة لخصوصية البيانات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -بدون تاريخ)، وتستند إرشادات الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى بعض المبادئ الأساسية التي تتمحور حول أهمية جودة البيانات وتحديد الغرض والمساءلة والحقوق الفردية، وبالتالي، تتطلب المبادئ، من بين التزامات أخرى، أن تحصل المنظمات على موافقة الأفراد قبل جمع أو استخدام بياناتهم الشخصية وأن تكون التدابير المناسبة مطبقة لحماية البيانات الشخصية من الوصول أو الاستخدام غير المصرح به. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2013)

تتمثل إحدى الخصائص الرئيسية لإرشادات الخصوصية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تركيزها على تدفقات البيانات عبر الحدود، وتؤكد المبادئ الإرشادات على أهمية اعتماد قوانين شاملة لحماية البيانات تتضمن بنودا لعمليات نقل البيانات عبر الحدود حيث يجب الحفاظ على ضمانات كافية في عمليات النقل هذه؛ علاوة على ذلك، تنص الإرشادات على أن أي قيود مفروضة على تدفق البيانات عبر الحدود يجب أن تكون متناسبة مع المخاطر، وتشدد الإرشادات أيضًا على أهمية التعاون الدولي وقابلية التشغيل المتوافق. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - 2013)

(3) إطار الخصوصية لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) ونظام قواعد الخصوصية عبر الحدود للمنتدى (CBPR)

من بين المبادرات الراسخة لتعزيز المعايير الدولية لوضع قواعد حوكمة البيانات إطار الخصوصية لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، ونظام قواعد الخصوصية عبر الحدود التابع للمنتدى، وإطار إدارة البيانات التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، والبنود التعاقدية النموذجية لتدفقات البيانات عبر الحدود.

- يوفر إطار الخصوصية لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي مبادئ لجمع المعلومات الشخصية المطبقة على الأشخاص أو المنظمات في القطاعين العام والخاص الذين يتحكمون في كل من العمليات المذكورة أعلاه أو الاحتفاظ بها أو معالجتها أو استخدامها أو نقلها أو الكشف عنها. يعزز هذا الإطار نهجًا مرنًا لحماية خصوصية المعلومات عبر اقتصادات الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، مع تجنب خلق حواجز غير ضرورية أمام تدفق المعلومات. (المنتدى - 2005)

- نظام قواعد الخصوصية عبر الحدود (CBPR) لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي هو شهادة خصوصية بيانات مدعومة من الحكومة يمكن للشركات الانضمام إليها لإثبات الامتثال لوسائل حماية خصوصية البيانات المعترف بها دوليًا، ويتطلب هذا النظام من الشركات المشاركة تطوير وتنفيذ سياسات خصوصية البيانات بما يتفق مع إطار خصوصية المنتدى. (المنتدى - 2019)

- تم تصميم إطار إدارة البيانات التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتوفير إرشادات عملية لجميع شركات القطاع الخاص في تنفيذ نظام لإدارة البيانات يعتمد على ممارسات الإدارة الجيدة والمبادئ الأساسية، باستخدام منهجية قائمة على المخاطر.

- البنود التعاقدية النموذجية هي شروط وبنود تعاقدية قياسية موصى بها في الاتفاقيات المتعلقة بنقل البيانات الشخصية عبر الحدود بين الشركات في المنطقة، والتي تهدف إلى تلخيص التزامات حماية البيانات الرئيسية وتقليل تكاليف التفاوض والامتثال. (Kennedy & Lee - 2021)

وفي حين أن جميع هذه المبادرات بعيدة كل البعد عن تحقيق نطاقها وتأثيرها الكاملين، فإنها تقدم أمثلة على الممارسات الجيدة في بناء معايير حوكمة البيانات الإقليمية والدولية نحو اقتصاد رقمي مفتوح.

(4) مبادرة التدفق الحر للبيانات مع الثقة

تهدف هذه المبادرة الأحدث عهدًا، الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس (WEF)، إلى تسهيل التدفق الحر للبيانات مع ضمان الثقة في خصوصية البيانات وأمنها، وقد تأسست مبادرة التدفق الحر للبيانات مع الثقة (DFFT) التي قدمها رئيس الوزراء الياباني السابق آبي شينزو في عام 2019، على فرضية أن التدفق الحر للبيانات أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والابتكار وأن حماية البيانات والخصوصية هي مفتاح الحفاظ على الثقة في الاقتصاد الرقمي، ومن ثم، تسعى المبادرة إلى إيجاد توازن بين تعزيز التدفق الحر للبيانات وحماية المعلومات الشخصية.(المنتدى الاقتصادي العالمي - 2020)

تهدف المبادئ الموضحة في مبادرة التدفق الحر للبيانات مع الثقة للمنتدى الاقتصادي العالمي إلى توفير إطار عمل لواضعي السياسات وقادة الصناعة لتطوير أطر تنظيمية تمكينية (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2022)، وقد تم اعتماد خارطة طريق للتعاون في عام 2021، تركز على أربعة مجالات للتعاون، وهي توطين البيانات؛ والتعاون التنظيمي؛ وصول الحكومات إلى البيانات؛ ومشاركة البيانات مع القطاعات ذات الأولوية (Arasasingham & Goodman – 2023)، وصممت خطة عمل أخرى في عام 2022 توسع نطاق التعاون بشأن قابلية التشغيل التنظيمي الرقمي المتوافق في المستقبل وتبادل المعارف بشأن مساحات البيانات الدولية (Arasasingham & Goodman – 2023)، ونظرًا لنطاقها الدولي وتركيزها على القطاع الخاص، يمكن أن تساعد المبادرة في الحد من التجزئة التنظيمية على الصعيد العالمي، مما يسهل وصول الشركات إلى البيانات واستخدامها عبر الحدود، ومع ذلك، هناك مأخذ شائع على المبادرة، وكذلك مع الأطر الأخرى التي تمت مناقشتها، وهو أنه من الصعب على الدول وضع إطار تنظيمي مشترك لأن الولايات القضائية المختلفة لديها أطر قانونية وتنظيمية مختلفة وفهم مختلف لحماية البيانات والخصوصية مما يجعل من الصعب وضع مجموعة مشتركة من المبادئ والإرشادات التوجيهية التي يمكن تطبيقها في كل مكان.

تعتبر اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي واحدة من أكثر اللوائح شمولًا وقوة بشأن حماية البيانات نظرًا لعمقها ونطاق تغطيتها الواسع، فقد كانت اللائحة العامة لحماية البيانات بمثابة مصدر إلهام للعديد من التشريعات حول العالم، ومن ذلك القانون العام لحماية البيانات الشخصية في البرازيل (Bryant - 2021)، وتشريعات حماية البيانات في كاليفورنيا وفيرجينيا، بالإضافة

إلى مشروع قانون حماية البيانات الشخصية الرقمية المقترح في الهند. ومن بعض البنود المميزة للائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي التي أكسبت القانون سمعته ما يلي:

- **التطبيق خارج الحدود الإقليمية**: بينما تم اعتماد اللائحة من قبل الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تنطبق على أي كيان يعالج أو يجمع البيانات المتعلقة بأصحاب البيانات الاتحاد الأوروبي، بغض النظر عما إذا كان الكيان موجودًا داخل الاتحاد الأوروبي أم لا. (GDPR.EU - بدون تاريخ)
- **الموافقة**: عند معالجة معلومات أصحاب البيانات في الاتحاد الأوروبي أو جمعها أو استخدامها، تتطلب اللائحة أن تحصل جميع الكيانات على موافقة لا لبس فيها من الأفراد المعنيين؛ علاوة على ذلك، يمكن لأصحاب البيانات سحب الموافقة الممنوحة سابقًا في أي وقت.
- **حقوق أصحاب البيانات**: تعترف اللائحة بالعديد من حقوق الخصوصية لأصحاب البيانات، والتي تمنح الأفراد تحكمًا أكبر في البيانات التي قد تجمعها المؤسسات أو تخزنها أو تعالجها.
- **الإنفاذ والعقوبات**: يمكن أن يؤدي عدم الامتثال للائحة العامة لحماية البيانات إلى عقوبات تصل إلى 20 مليون يورو أو 4٪ من الإيرادات السنوية العالمية، أيهما أعلى.

تفرض اللائحة العام لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي أيضًا قيودًا معينة على تدفق البيانات الشخصية عبر الحدود، ووفقًا لبنود اللائحة ، لا يمكن نقل البيانات الشخصية إلا إلى المناطق التي يتم فيها ضمان مستوى كاف من الحماية بموجب القوانين المحلية، وتكون المفوضية الأوروبية مسؤولة عن تحديد مدى كفاية مستوى حماية البيانات في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهناك فقط عدد قليل من الدول معترف بها على أنها لديها قوانين مناسبة.(المفوضية الأوربية - بدون تاريخ)[80] في حالة عدم الكفاية، تلجأ المنظمات إلى آليات قانونية أخرى لنقل البيانات الشخصية خارج الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن تشمل هذه البنود التعاقدية القياسية، والقواعد الملزمة للشركات ، ومدونات قواعد السلوك، وآليات إصدار الشهادات (المفوضية الأوروبية، بدون تاريخ).

كما اعتمد الاتحاد الأوروبي تشريعات تتعلق بتدفق البيانات غير الشخصية، فأحد الأهداف الاتحاد الأوروبي هو تسهيل حركة البيانات داخل أوروبا، وتمكين المنظمات والحكومات من جمع وإدارة البيانات غير الشخصية في أي مكان تختاره داخل الاتحاد، وبالتالي، تهدف اللائحة الخاصة بإطار التدفق الحر للبيانات غير الشخصية إلى إزالة أي عقبات تعيق التدفق الحر للبيانات غير الشخصية بين دول الاتحاد الأوروبي المختلفة، وتكمل اللائحة العامة لحماية البيانات وتضمن اتباع نهج متسق ومتماسك لحرية حركة جميع البيانات في الاتحاد الأوروبي، وتشمل بعض الالتزامات الرئيسية التي تنشأ بموجب اللائحة توافر البيانات للتحكم التنظيمي، وإمكانية نقل البيانات بين مقدمي الخدمات السحابية للمستخدمين المحترفين، وتحسين الاتساق والتماسك مع مخاوف الأمن السيبراني.(المفوضية الأوربية - بدون تاريخ)(.المفوضية الأوربية - بدون تاريخ.)

المرفق3 مبادئ الأمم المتحدة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية

1 معالجة عادلة ومشروعة

ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعالج البيانات الشخصية بطريقة عادلة، وفقًا لولاياتها وأدواتها الحاكمة وعلى أساس أي مما يلي: (أ) موافقة صاحب البيانات؛ و(ب) المصالح الفضلى لصاحب البيانات، بما يتفق مع ولايات المنظمة المعنية التابعة للأمم المتحدة؛ و(ج) الولايات والأدوات الإدارية للمنظمة المعنية التابعة للأمم المتحدة؛ أو (د) أي أساس قانوني آخر تحدده على وجه التحديد المنظمة المعنية التابعة للأمم المتحدة.

2 تحديد الغرض

ينبغي معالجة البيانات الشخصية لأغراض محددة تتسق مع ولايات المنظمة المعنية التابعة للأمم المتحدة مع مراعاة الموازنة بين الحقوق والحريات والمصالح ذات الصلة، ولا ينبغي معالجة البيانات الشخصية بطرق لا تتوافق مع هذه الأغراض.

3 التناسب والضرورة

[80] تشمل البلدان التي تم الاعتراف بها على أنها تمتلك قوانين كافية لحماية البيانات من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي أندورا والأرجنتين وكندا (المنظمات التجارية) وجزر فارو وغيرنسي وإسرائيل وجزيرة مان واليابان وجيرسي ونيوزيلندا وجمهورية كوريا وسويسرا والمملكة المتحدة وأوروغواي.

يجب أن تكون معالجة البيانات الشخصية ذات صلة ومحدودة وكافية لما هو ضروري فيما يتعلق بالأغراض المحددة لمعالجة البيانات الشخصية.

4 الحفظ

يجب الاحتفاظ بالبيانات الشخصية فقط للوقت اللازم للأغراض المحددة.

5 الدقة

يجب أن تكون البيانات الشخصية دقيقة ومحدثة عند الضرورة لتحقيق الأغراض المحددة.

6 السرية

يجب معالجة البيانات الشخصية مع إيلاء الاعتبار الواجب للسرية.

7 الأمن

يجب تنفيذ الضمانات والإجراءات التنظيمية والإدارية والمادية والتقنية المناسبة لحماية أمن البيانات الشخصية، بما في ذلك ضد أو من الوصول غير المصرح به أو العرضي أو التلف أو الخسارة أو المخاطر الأخرى التي تمثلها معالجة البيانات.

8 الشفافية

يجب أن تتم معالجة البيانات الشخصية لأصحاب البيانات بشفافية حسب الاقتضاء وكلما أمكن ذلك، ويجب أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، توفير معلومات حول معالجة بياناتهم الشخصية بالإضافة إلى معلومات حول كيفية طلب الوصول إلى تلك البيانات الشخصية والتحقق منها وتصحيحها و/أو حذفها طالما لم يتم إحباط الغرض المحدد الذي تتم معالجة البيانات الشخصية من أجله.

9 نقل البيانات

يجوز لمؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لدى اضطلاعها بالأنشطة الموكلة إليها، أن تنقل البيانات الشخصية إلى طرف ثالث، شريطة أن تقتنع مؤسسة منظومة الأمم المتحدة، في ظل هذه الظروف، بأن الطرف الثالث يوفر الحماية المناسبة للبيانات الشخصية.

10 المساءلة

وينبغي أن يكون لدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة سياسات وآليات ملائمة للتقيد بهذه المبادئ.

المرفق4 مذكرة الأمم المتحدة الإرشادية حول البيانات الضخمة: المبادئ الأساسية

1. الاستخدام القانوني والشرعي والعادل

يجب جمع البيانات واستخدامها بطريقة قانونية ومشروعة وعادلة، إما مباشرة أو من خلال عقد مع مزود بيانات تابع لجهة خارجية، ويجب أن يتوافق الوصول إلى البيانات أو تحليلها أو الاستخدامات الأخرى مع القوانين المعمول بها، بما في ذلك قوانين خصوصية البيانات وحماية البيانات، فضلًا عن أعلى معايير السرية والسلوك الأخلاقي؛ مع التأكيد على الموافقة الكافية من الفرد الذي يتم استخدام بياناته، ويجب مراعاة المصالح المشروعة للأفراد الذين يتم استخدام بياناتهم عند الوصول إلى البيانات أو تحليلها أو استخدامها لضمان أن يكون استخدام البيانات عادلًا. لا ينبغي استخدام البيانات بطريقة تنتهك حقوق الإنسان، أو من المحتمل أن تسبب آثارًا غير مبررة أو ضارة، ومن ثم، لضمان أن يكون استخدام البيانات مشروعًا وعادلًا، يجب دائما تقييم المخاطر والأضرار والفوائد.

2. مواصفات الغرض وقيود الاستخدام وتوافق الغرض

يجب أن يتوافق استخدام البيانات مع الغرض الذي تم الحصول عليها من أجله، ولا يمكن تغيير الغرض ما لم يكن هناك أساس مشروع، وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون الغرض مشروعًا، وينبغي أن يكون محددًا ودقيقًا قدر الإمكان. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد الغرض من الوصول إلى البيانات وجمعها بوضوح في وقت الوصول أو الجمع.

3. تخفيف المخاطر وتقييم المخاطر والأضرار والفوائد

يجب جمع البيانات واستخدامها وفقًا للقوانين المعمول بها، واحترام خصوصية الأفراد وحماية حقوقهم، ويجب أن ينطوي استخدام البيانات الحساسة على التشاور مع المجموعات المعنية أو ممثليها للتخفيف من المخاطر المرتبطة بها، ويجب ألا تفوق أي مخاطر ومضار محتملة فوائد استخدام البيانات.

4. البيانات الحساسة والسياقات الحساسة

عند جمع البيانات المتعلقة بالفئات الضعيفة أو المصنفة على أنها حساسة أو الوصول إليها أو تحليلها، ينبغي إنفاذ تدابير أكثر صرامة لحماية البيانات؛ علاوة على ذلك، من المهم مراعاة أن البيانات غير الحساسة يمكن أن تصبح حساسة اعتمادًا على السياق الذي يتم استخدامها فيه، مثل العوامل الثقافية أو السياسية، وكيفية تأثيرها على الأفراد أو الجماعات.

5. أمن البيانات

يجب تنفيذ ضمانات تقنية وتنظيمية قوية للتأكد من الإدارة السليمة للبيانات ومنع أي استخدام غير مصرح به أو الكشف عن البيانات الشخصية، ويجب استخدام تقنيات تعزيز الخصوصية طوال دورة حياة البيانات لتحقيق هذه الغاية؛ علاوة على ذلك، حيثما ينطبق ذلك، يجب إلغاء تحديد البيانات الشخصية في محاولة للتخفيف من أي مخاطر على الخصوصية.

6. الاحتفاظ بالبيانات وتقليل البيانات

يجب الحفاظ على الوصول إلى البيانات وتحليلها واستخدامها عند الحد الأدنى اللازم بحيث تفي فقط بالغرض المقصود منها؛ علاوة على ذلك، يجب أن تقتصر كمية البيانات التي تم جمعها على الحد الأدنى المطلوب أيضًا، ولضمان التقيد بها، ينبغي أن يخضع استخدام البيانات للرصد. إضافة إلى ذلك، بعد استخدام البيانات يجب حذفها نهائيًا ما لم يكن هناك ما يبرر الاحتفاظ بها.

7. جودة البيانات

يجب التحقق من البيانات للتأكد من دقتها وملاءمتها وسلامتها واكتمالها وسهولة استخدامها وتحديثها باستمرار، وتنطوي البيانات منخفضة الجودة على مخاطر ويجب تقييمها بحثًا عن التحيزات التي يمكن أن تؤدي إلى تمييز غير قانوني وتعسفي، ويجب تجنب المعالجة التلقائية للبيانات، خاصة عندما يكون لها تأثير على الأفراد أو الجماعات، وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء تقييمات دورية لجودة البيانات خلال دورة حياة البيانات.

8. البيانات المفتوحة والشفافية والمساءلة

البيانات المفتوحة مهمة لدفع الابتكار والشفافية والمساءلة، ويجب أن تكون البيانات مفتوحة كلما أمكن ذلك ما لم تكن المخاطر تفوق الفوائد أو كانت هناك أسباب مشروعة أخرى لعدم القيام بذلك، ومن المهم أيضًا إنشاء آليات مناسبة للإدارة والمساءلة لضمان

الامتثال للقوانين ذات الصلة؛ كما أن الشفافية أمر بالغ الأهمية للمساءلة، ويوصى بالكشف علنًا عن معلومات حول استخدام البيانات، بما في ذلك الطبيعة والغرض وفترة الاحتفاظ، بالإضافة إلى الخوارزميات المستخدمة لمعالجة البيانات، بلغة واضحة وبسيطة يفهمها عامة الناس.

9. العناية الواجبة للمتعاونين الخارجيين

عند العمل مع المتعاونين الخارجيين الذين يستخدمون البيانات، يجب اتباع القوانين ذات الصلة، بما في ذلك قوانين الخصوصية، والالتزام بمعايير عالية من السرية والأخلاق، ولضمان الامتثال يجب بذل العناية الواجبة لتقييم ممارسات البيانات للمتعاونين المحتملين من الأطراف الثالثة، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إبرام اتفاقيات ملزمة قانونًا تحدد معايير الوصول إلى البيانات ومعالجتها.

الإتحاد
الأفريقي

African Union Headquaters
P.O. Box 3243, Roosevelt Street
W21K19, Addis Ababa, Ethiopia
www.au.int